جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان المذكرة

التعددية الإعلامية وسياسة التعليم الوطني في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب

- بوسالم فاروق

إشراف الأستاذة:

د. رويبح حياة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
كريبش نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	رئيسا
رويبح حياة	أستاذة محاضرة أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
بوطاف عمار	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان للأستاذة الفاضلة "حياة رويبح" لوقوفها بجانبي في إنجاز هذا العمل والأستاذ "بوطاف عمار" الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته القيمة وتزويدي بمراجع نوعية جزاه الله عني خير الجزاء

كما أتقدم بالشكر والاحترام إلى كل أساتذة القسم وزملائي

الإهداء

الحمد لله الذي أنصفني وبخير النعم رزقني وبالعلم سلحني فهداني إليك

يا رمز العطاء أمي العزيزة

إليك يا رمز الكفاح أبي الحبيب شفاه الله وعافاه

إلى كل من علمني ووجهني كل باسمه

إلى أختي العزيزة "بوسالم أحلام" التي تعبت معي كثيرا في إنجاز هذا البحث فلها جزيل الشكر والإمتنان

وإلى كل أفراد عائلتي فردا فردا

وإلى كل من ساعدني سواء من قريب أو من بعيد

فاروق

مقدمة

مقدمة

يشهد مجال السياسات التعليمية في العالم تطورات وتحولات متسارعة، بفعل التطور الكبير في الإعلام والاتصال والتعدد في عملية نقل الحقائق وتحليلها، حيث تلعب المؤسسات الإعلامية دورا محوريا في توجيه الاختلافات التعليمية، من خلال إنتاج المعرفة، والترويج لتقييمات الأثر، بكل موضوعية وحيوية، سيما وأن الإعلام الرقمي أصبح جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية، فهناك من يرى أن الإعلام يعتبر كمصدر للتعلم وكحاجة ملحة لدمج التربية الإعلامية في المناهج الدراسية مع استعمال واستخدام وسيلة الإعلام كأداة فعالة لتعزيز المكتسبات، وهناك من يرافع لأجل تخليص سياسات التعلم من ضغوطات الإعلام المتنوع وتوجيه الرأي العام.

وقد شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية في البنية الاتصالية والإعلامية، كنتيجة حتمية للثورة الرقمية وتنامي التنوع الإعلامي، وهذا ما غير أساليب نقل المعلومات، وطبيعة المعرفة بحدودها ومصادرها، فقد أصبحت الفضاءات الإعلامية منفتحة على الآراء والمضامين المتباينة، مما أدى إلى إعادة تشكيل الوعي الفردي والجماعي في المجتمعات المعاصرة.

وفي هذا السياق لم يعد التعليم بمنأى عن هذه التغيرات بل أضحى في قلبها، إذ تواجه المؤسسات التعليمية تحديات جوهرية في سبيل التكيف مع هذا التنوع الإعلامي باعتبار التعليم من أهم أدوات بناء الدولة وتشكيل الهوية الوطنية.

وفي الجزائر، لم تعد سياسة التعليم مجرد مجموعة من القوانين والنصوص القانونية، أو المناهج التعليمية، بل هي انعكاس لمشاريع سياسية وثقافية واجتماعية، تتفاعل باستمرار مع التحولات التي يشهدها المجتمع بما فيها تلك المتعلقة بالإعلام، بصفته سلطة مؤثرة، إذ يلعب دورا جوهريا في تشكيل الرأي العام، وصياغة السياسات التعليمية لما يتضمنها من اللغة، المناهج والبرامج، الهوية والكفاءة التعليمية، سواء بالترويج للخيارات الرسمية أو بطرح بدائل عنها، بل وإعادة النظر في وظائف التعليم التقليدية، ومراجعة العلاقة بين المعرفة

والسلطة من جهة، وبين المعلم والمتعلم والمدرسة والمجتمع من جهة أخرى، بفعل تأثير هذه الأخيرة على المنظومة التعليمية في ظل تحول دور المعلم كمحور للعملية من ناقل للمعرفة إلى موجه يساعد المتعلم في التعامل النقدي مع مصادر متنوعة.

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة في البحث ضمن سياق التعليم كوني أنتمي إلى هذا القطاع، وأدرك احتياجات ونقائص هذا الميدان، وكذلك لما يكتسيه موضوع الإعلام والتعليم من أهمية بالغة في إرساء تركيبة اجتماعية متجانسة ومتماسكة.

أهمية الدراسة:

- الوقوف على نقاط مهمة ومعلومات جدية تسمح بتوظيفها في ميدان العمل.
- معرفة آليات واستراتيجيات رسم البيانات التعليمية في ظل التنوع الإعلامي.
- معرفة التحديات والعراقيل التي تواجهها المدرسة الجزائرية في سبيل تطوير القطاع.
- اعتبار التعليم قضية وطنية تثير اهتمام المختصين في الجزائر، وصناع القرار والباحثين في الميدان التربوي.

الدراسات السابقة

استفدت خلال دراستي هذه من عدة مساهمات ودراسات تناولت الموضوع ومن أبرزها:

1.كتاب مارشال ماكلوهان بعنوان: القرية العالمية، الذي يناقش فيه تطور وسائل الإعلام الجماهيري.

2. بيار بورديو:في كتابه **on television**الذي تناول الإعلام كحقل اجتماعي يخضع لقواعد السلطة والهيمنة.

3-كمال شلبي في كتابه الإعلام والديموقراطية في الوطن العربي (الأساس النظري لفهم الإعلام التعددي): حيث تناول العلاقة بين حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية محذرا من مظاهر التعددية الشكلية، مقابل غياب مضمون حر ومستقل.

4-مولود قاسم نايت بلقاسم: المفكر الجزائري المتخصص في الفلسفة التربوية والثقافة الوطنية، في أعماله المنشورة تحت عنوان "الأصالة والمعاصرة"، "في مهب المعركة الثقافية"، والذي ساهم في تأسيس التصور الأولي للمدرسة الجزائرية بعد الاستقلال.

إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية العامة للموضوع حول مدى تأثير التعددية الإعلامية في صياغة ورسم السياسة التعليمية في الجزائر، حيث تبنت السياسة التربوية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة إصلاحات جذرية لنظامها التربوي، كمحاولة منها لإخفاء مظاهر التخلف وإعادة توطيد العلاقة بين المعلم والمتعلم مما يساهم في تحسين مجال التعليم في الجزائر وتطوره، ومن كل هذا تم طرح الإشكالية التالية: **كيف تؤثر التعددية الإعلامية في الجزائر على سياسة التعليم الوطني؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تحتاج إلى الإجابة عنها لتبيان الإشكالية الجوهرية وتتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي:

1-ما مدى تأثير التعددية الإعلامية على الرأي العام في قضايا التعليم؟

2-ما طبيعة العلاقة بين المؤسسات الإعلامية وأصحاب اتخاذ القرار في الجزائر؟

3- هل تساهم هذه التعددية في دعم الإصلاحات التعليمية أم إعاقتها؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الأسئلة نقدم مجموعة من الفرضيات

- ساهمت التعددية الإعلامية في إعادة تشكيل السياسات التربوية بهدف تحقيق الجودة التعليمية.
- الخطاب الإعلامي المتعدد يكشف أحيانا عن الفجوة بينما تطرحه السياسة التعليمية وما يتوقعه المجتمع.
- التفاعل بين الإعلام والتعليم في الجزائر لا يزال في بداياته ويحتاج إلى تأثير مؤسساتي.
- لا توجد بعد سياسة واضحة من الدولة لدمج الإعلام في المشروع التربوي الوطني.

الإطار المنهجي للدراسة

لقد استعنت في دراستي بالمناهج والمقتربات التالية:

1-المنهج الوصفي التحليلي:

وهو الذي يقوم على تفسير الوضع القائم على الظاهرة من خلال تحديد ظروفها وابعادها، وتوظيف العلاقات بينها لتحليل السياسات التربوية الرسمية، من خطابات ووسائل الإعلام حول قضايا التعليم، وتم استخدامي لهذا المنهج كي اتوصل لمعرفة حقيقة وواقع السياسة التعليمية في ظل التعدد الإعلامي والتنوع في المحتوى، خاصة تطورها التاريخي ومعرفة بعض نتائج وتحديات المنظومة التربوية وسياساتها في عالم مليء بالتحولات والتغيرات في المفاهيم والمضامين.

2-المقاربة القانونية

تعتمد المقاربة القانونية في هذه الدراسة لتحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يؤطر كلا من قطاع الإعلام وقطاع التعليم في الجزائر، والكشف في مدي انسجام أو تناقض النصوص القانونية المنظمة لهذين القطاعين.

فالتعددية الإعلامية لا تكتسب معناها الحقيقي إلا من خلال ضمانات قانونية تكرس حرية التعبير وتعدد الآراء، كما أن سياسة التعليم ترتكز بدورها على ترسانة من القوانين والمراسيم التي تحدد توجهاتها ومضامينها. تسمح هذه المقاربة برصد:

- النصوص القانونية التي تنظم قطاع الإعلام (مثل قانون الإعلام 2012و قوانين السمعي لبصري)
- القوانين المنظمة لسياسة التعليم الوطني (مثل قانون التوجيه المدرسي والقانون التوجيهي للتربية2008)
- آليات الرقابة والتفتيش ومدى احترام المبادئ الدستورية في حرية التعبير والتربية.

3-مقاربة تحليل السياسات العامة:

تم توظيف هذه المقاربة لفهم كيفية صياغة السياسات التعليم الوطني في الجزائر من خلال دراسة السياقات السياسية والاجتماعية التي تحكم هذه السياقات، والعوامل المؤثرة فيها، ومن ضمنها دور الإعلام كفاعل غير رسمي في مجال السياسات العامة، سواء من خلال التأثير على الرأي العام أو من خلال صناع القرار.

تقسيم الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: تناولت فيه الإطار النظري للتعددية الإعلامية، المتمثل في مفهوم التعددية الإعلامية، حيث تطرقت في المبحث الأول إلى التعددية الإعلامية وما تندرج ضمنه من خصائص وأشكالا، أما المبحث الثاني من نفس الفصل تناولت تطور التعددية الإعلامية من خلال عصر الصحافة المكتوبة وعصر الإعلام السمعي البصري وصولا إلى عصر الذكاء الاصطناعي. أما المبحث الثالث فخصصته إلى واقع التعددية الإعلامية في الجزائر، حيث تناولت في مضمونه خلفية تاريخية للتعددية الإعلامية ثم مراحل تطور الإعلام في الجزائر، وأخيرا تطرقت إلى التشريعات والقوانين التي نظمت سياسة الإعلام في الجزائر.

وفي الفصل الثاني سياسة التعليم وواقعها في الجزائر، ففي المبحث الأول المتمثل في مفهوم سياسة التعليم وواقعها في الجزائر، وفي المبحث الثاني تناولت أنواع سياسات التعليم وأسسها، وفي المبحث الثالث تم تطرق إلى واقع السياسة التعليمية في الجزائر من حيث الأهداف والهيكلة ومعايير تحقيق الجودة التعليمية.

وفي الفصل الأخير وهو الفصل الثالث تناولت فيه أثر وعلاقة التعددية الإعلامية على سياسة التعليم الوطني في الجزائر، حيث تطرقت في المبحث الأول إلى الإعلام كأداة لتوجيه الرأي العام، وفي المبحث الثاني الإعلام كأداة لدعم أو عرقلة السياسات التعليمية وفي المبحث الثالث تناولت التحول الرقمي وانعكاساته على جودة التعليم في الجزائر ابتداءً بمفهوم التحول الرقمي في المجال التربوي مرورا بمرتكزات وأدوات التحول الرقمي في التعليم وصولا إلى انعكاسات هذا الأخير على الجودة التعليمية.

الفصل الأول:

التعددية الإعلامية -مفاهيم نظرية-

يعتبر مصطلح التعددية الإعلامية أحد المفاهيم المحورية ضمن الدراسات الأكاديمية المتخصصة في مجال الإعلام والاتصال تتميز بتنوع مختلف مصادر تبليغ المعلومة وتعدد شتى الأصوات والأفكار بهدف نشر الوعي الثقافي وتعزيز قيم الديمقراطية، سيما وأن هذا المفهوم يرتبط بحرية الإنسان في التعبير عن آرائه وتوجهاته من جهة وتكريس مبدأ الديمقراطية في رصد المعلومة وتبليغها بدون قيود أو اعتبارات معيارية من جهة أخرى.

المبحث الأول: مفهوم التعددية الإعلامية.

تعد التعددية الإعلامية احدى الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الديمقراطية؛ حيث تتيح تعدد الآراء الفكرية والسياسية والثقافية داخل الفضاء العمومي.

المطلب الأول: تعريف التعددية الإعلامية

إنّ موضوع التعددية الإعلامية كان محل جدل بين المفكرين والباحثين حول إعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم التعددية الإعلامية حيث تم تناوله من زوايا مختلفة.

– يعرف يورغن هابرماس التعددية الإعلامية على أنّها «ضرورة وجود الفضاء العام الذي يتيح للمواطنين مناقشة القضايا المجتمعية بحرية».[1]

–ويعرفها هربرت شيلر: «هي إعطاء أصوات متعددة فرصة للظهور في المشهد الإعلامي دون هيمنة رأس المال»[2]

–كما يعرفها ماكويل: «أنها ضمان لحرية التعبير والتنوع الإيديولوجي وتحقيقها يتأتى عبر منصات متعددة تعبيرا عن آراء مختلفة دون رقابة أو احتكار أو هيمنة صوت واحد أو خطاب إعلامي موحد»[3]

[1]Jourgen, habermas, **The structural transformation of the public sphere:an inquiry into a category of bourgeois society**, trans-Thomas burger and frederiklawrence, Cambridge, mamitpress, 1989, pp.181-190.
[2]Herbert, shiller, **the mind managers**: Boston, Beacon press 1973, p.15.
[3]Denis, Mcquail, **MassCommuniationTheory**, 6 th, London: sage publications, 2010,p p.67, 85.

ويعد ماكويل أحد أبرز منظري الإعلام والاتصال في القرن العشرين وقد أسهم بشكل كبير في تطوير نظرية الاتصال الجماهيري من خلال تحليله للعلاقات بين وسائل الإعلام والمجتمع والجمهور، وأبرز معالم نظرية الاتصال كما طورها ماكويل هي كما يلي:

مفهوم الاتصال الجماهيري: وهو نقل الرسائل من منتج وهو المؤسسة الإعلامية إلى جمهور واسع غير متجانس، عبر وسائط تقنية مثل التلفزيون أو الصحافة أو الانترنت، مع وجود فجوة زمانية ومكانية بين المرسل والمتلقي وكذلك وظائف وسائل الإعلام التي تتمثل في وظيفة المراقبة، متابعة الأحداث، ربط وتحليل الاحداث بالسياق العام، وكذلك نقل القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية بين الأجيال.[1]

وقد اعتبر دينيس ماكويلDenisMaquail أن التعددية الإعلامية تشمل نوعين رئيسيين:

- **تعددية داخلية:** تتنوع ضمنها محتوى الوسيلة الإعلامية نفسها، مثل تقديم وجهات نظر مختلفة في الصحف والقنوات.
- **تعددية خارجية:** تتمثل في تنوع وسائل الإعلام نفسها بحيث توجد مؤسسات إعلامية متعددة تقدم محتوى مختلف.[2]

كما أنه يجب دراسة نقدية حول الكيفية المثلى لاستخدام مختلف الوسائط الإعلامية في توحيد الوعي الجماهيري والتأثير على تصورات الأفراد بشأن الواقع، حيث بالإمكان إعادة تشكيل فهم الناس للعالم من خلال اختيار الأخبار وترتيبها ضمن إطارها التفسيري، عن طريق:

1- الإعلام كأداة للسيطرة الفكرية:

وهو استخدام وسائل الإعلام للتحكم في الرأي العام من خلال تحديد القضايا الجوهرية والجديرة بالاهتمام وكذلك القضايا التي يتم إهمالها. فخدمة المصالح الضيقة من طرف

[1]Denis Mcquail, op.cit,p.86.
[2]lbid, p,p.67-85.

الشركات الكبرى عن طريق التوحيد الممنهج للسرد الإعلامي يؤثر بشكل كبير في صناعة الرأي العام.

2- احتكار المعلومات وإعادة تشكيل الواقع:

حيث أن الإعلام لا يعكس الواقع بحيادية، بل يعيد تشكيله وفقا لأجندات معينة، بل وغربلة المعلومات حسب الزاوية المراد التفاعل معها لتحديد حقيقة معينة، مما يحد من القدرة على التفكير النقدي.

3- فرصة الظهور في المشهد الإعلامي:

يناقش مسألة حجم الفئات أو الأفراد الذين لا يسمح لهم بالحصول على فرصة الظهور في الإعلام مما يعني أن أصواتهم تقصى من النقاش العام، حيث أن اختيار الخبراء يتم بناءً على توافقهم مع الاتجاهات السائدة وليس بناءً على آرائهم المستقلة.

4- الترويج للإيديولوجيات عبر الإعلام:

المجال الإعلامي لا يقدم معلومات فقط، بل يروج لإيديولوجيات تخدم القوى المسيطرة، وبالتالي يعزز ثقافة الاستهلاك الرأسمالي من خلال الإعلانات والبرامج الترفيهية مما يجعل الجمهور أكثر تقبلا للنظام القائم.[1]

وبالتالي فالتعددية الإعلامية الحقيقية تعتبر منبرا حرا حياديا لا يخضع لأي سيطرة أو توجيه من الأطراف الفاعلة المؤثرة في صناعة الرأي العام سواء كانت حكومية أو اتجاهات إيديولوجية أو قوى اقتصادية، فهي كيانات مستقلة ذات طابع مهني تقدم رسالة مضمونها إنتاج البرامج الإعلامية ونشرها والتي تعبر عن المنظور المهيمن محليا أو وطنيا أو دوليا، مع مراعاة مؤشرات البيئة المستهدفة والخصائص المجتمعية والبنى التحتية المتوفرة.[2]

[1]Harbert Shiler, op.cit,p. 18.
[2]Denis Mcquail, opcit, p.88.

ومن جهة أخرى فإن الصوت الناجح في بيئة جغرافية ذات نسيج اجتماعي متناسق ومتجانس قد يعد منبرا متعثرا في تركيبة مجتمعية تفتقد لمعايير ومقومات تسمح لها بتحقيق التغذية الراجعة، والوصول إلى الهدف المسطر، لأنها لا تزال تبحث عن توفير الاحتياجات والرغبات الضرورية التي تعتبر اللبنة الأساسية في بناء النسيج الاجتماعي المتوازن المتطلع الذي يتطلع لآفاق أكثر ترابطا وتجانسا.[1]

ويعرف بورديو Bourdieuالتعددية الإعلامية على أنها تمكين الفئات المهمشة من التعبير عن نفسها في الفضاء الإعلامي.[2]

فالتعددية الإعلامية عند جل المفكرين تتبلور فكرتها الأساسية حول مصادر ضمان حرية التعبير سواء من منظور تنوع ملكية الإعلام أو التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الإعلام العام والخاص.

أما هابرماس فيركز على كيفية تطور الفضاء العام البرجوازي، مسلطا الضوء على دور الإعلام في هذا السياق حيث يكتشف أن وسائل الإعلام كانت في البداية منصات للنقاش العام والتداول الديموقراطي، لكنها مع مرور الوقت ونتيجة للتأثيرات الاقتصادية والسياسية، شهدت عدة تحولات أثرت على طبيعتها ووظيفتها في المجتمع. حيث أن الإعلام في المجتمعات المدنية قد تحول من كونه وسيلة لتعزيز الديموقراطية إلى أداة للتلاعب الجماهيري بسبب هيمنة الشركات والإعلانات وتأثير الدولة، وتحول وسائل الإعلام إلى أدوات للدعاية بدلا من أنها منصات للنقاش الحر. كذلك يساهم الإعلام التعددي في ضمان مشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز الديموقراطية.

يطرح ماكلوهان فكرة ثورية مفادها أن تأثير وسائل الإعلام لا يكمن فقط في المحتوى الذي تنقله، بل في الوسيلة نفسها، بمعنى آخر الطريقة التي تنقل بها المعلومات تؤثر على كيفية استقبالنا لها.[1]

---

[1]Denis Magut, op.cit, p.88.

[2]Pierre Bourdieu, **on Television**, New York: the new press, 1998, p.16.

حيث يجادل بأن الوسيلة نفسها تشكل طريقة تفكير الأفراد وتفاعلهم مع المعلومات، فوسائل الإعلام تعمل كامتداد لحواس الإنسان، فمثلا الكتابة هي امتداد للبصر، والتلفاز هو امتداد للجهاز العصبي، كما يعتقد أن كل وسيلة إعلامية تعيد تشكيل المجتمع حيث أن الثورة الطباعية التي عززت التفكير التحليلي والخطي، وتأثير الوسائل الإلكترونية التي تعزز التفكير المتصل والشبكي وحولت المجتمعات من الشفهية إلى التوثيق والقراءة. كما قدم مفهوم "القرية العالمية" حيث أدى تطور وسائل الإعلام إلى تقليص المسافات بين الأفراد، مما جعل العالم أكثر ترابطا.[2]

أما التعددية الإعلامية وفق أفكار بيكينغهام في كتابه (التربية الإعلامية)«هي وجود تنوع في مصادر المعلومات والآراء وأشكال التعبير داخل النظام الإعلامي بحيث تتيح للجمهور إمكانية الوصول إلى وجهات نظر متعددة وتمثيلات مختلفة للواقع بدلا من الاقتصار على رؤية واحدة أو خطاب إعلام مهيمن».[3]

فالتعددية الإعلامية تتحقق من خلال التمثيل الفعلي للتنوع الثقافي والاجتماعي، والفكري، بالإضافة إلى وفرة الوسائل وتنوع القنوات، ومن ثم فتح المجال أمام الحوار والمساءلة النقدية فمسألة التربية الإعلامية هي الوسيلة الأساسية لتمكين الأفراد من فهم هذا الجانب. [4]

أما هاربر شيلر، فقد ركز على البعد الاقتصادي للتعددية الإعلامية، حيث يرى أن احتكار الإعلام من قبل عدد قليل من الشركات الكبرى يؤدي إلى تقليص التنوع في المحتوى الإعلامي بل ويعتقد أن التعددية الحقيقية تتطلب تنظيما حكوميا لحماية الإعلام المحلي والمستقل من هيمنة الشركات العالمية.[5]

---

[1]McLuhan, Marshall, **the Mediamiss the message:undersetanding**, **Media**, New work, Bantam Books, 1967, p.15.

[2]Ibid, pp. 32, 48, 93.

[3]David Buckingham, **media Education: Literacy**,literacy,learning and contemporary culture, combridge: polity press ,2003, p. 89.

[4]ibid, pp. 90, 91.

[5]Shiler Harbert, op.cit, p. 18.

المطلب الثاني: خصائص التعددية الإعلامية

للتعددية الإعلامية خصائص وقواعد تأسس لمفهوم التميز والتفرد في مفاهيم أكثر ارتباطا بها وتتمثل فيما يلي:

أ- **تنوع الملكية:** وهي توفر وسائل إعلام تابعة للجهاز الحكومي، وأخرى تابعة للقطاع الخاص والمجتمع المدني، بإنشاء قنوات إذاعية جهوية ومحلية وتغطية مختلف الأحداث المختلفة.[1]

ب- **التوازن في المحتوى:** تقديم وجهات نظر متنوعة دون احتكار الحقيقة، وتعتيم الإعلام، وتقديم وجهات النظر دون الميول لتحيزات خفية.

ج- **المشاركة المجتمعية:** وتتمثل في تمكين أفراد المجتمع المحلي في التعامل والمساهمة في المحتوى الإعلامي.

د- **التنافسية الإعلامية:** وجود عدة وسائل إعلامية لضمان توخي الحقائق وتحسين الجودة والمهنية.[2]

هـ- **تنوع القنوات والمنصات الإعلامية:** تعدد الوسائط الإعلامية من صحف وتلفزيون، إذاعة، مواقع إلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي، فتوفير البدائل الإعلامية للجمهور تتيح له اختيار مصادر متنوعة للمعلومات.[3]

و- **الشفافية والمصداقية:** وهو التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها وكذلك الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية في الصحافة.

[1]Benjamin Bagdikiam, **the media monopoly**, 6th, ed, Boston: peacom press, 2000, p. p 4- 5.

[2]ibid ,p.p 5-6 .

[3]James Curran &Jean Seaton ,**Power without responsibility**, **press, Broadcasting and the internet in Britain,**London and New york, Routledge, 2009, p .45.

أما في مجال التعليم فالتعددية الاعلامية تعتبر عنصرا أساسيا لتطور المناهج والبرامج التعليمية وتتجلى خصائصها في العناصر التالية:

1- تنوع الوسائط والمنصات: وهو انتشار وسائل الاعلام المختلفة مثل الصحافة التقليدية المتمثلة في التلفزة والمذياع، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي فالتكامل في الاعلام التقليدي والرقمي يخلق بيئة إعلامية متعددة المصادر.

2- تعزيز الهوية الرقمية والشخصية: ظهر مفهوم الهوية الرقمية بظهور الحكومة الالكترونية، حيث يمكن للأفراد تشكيل هويتهم الإعلامية والتفاعل مع الآخرين بطرق غير تقليدية.

3- التأثير على العملية التعليمية: يعتبر استخدام وسائل الإعلام الحديثة كأدوات تعليمية فعالة مما يساهم في نشر المعرفة وتوفير مصادر تعليمية متنوعة.

المطلب الثالث: أشكال التعددية الإعلامية

1- التعددية التكنلوجية: تتمثل في استخدام الأدوات الرقمية الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي، المنتديات، والتي توفر منصات متنوعة للتعبير عن الآراء والمشاركة في النقاشات، التعلم عبر الأنترنت كما أنه تتخذ وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتحقيق الديموقراطية وتعزيز الوعي التفاعلي لكنها يمكن أن تكون مدرا للإلهاء والتضليل.

2- التعددية الثقافية والاجتماعية: الإعلام الجديد يسمح بتنوع الهويات الرقمية مما يمكن الأفراد من تشكيل هوياتهم بشكل مختلف عن الواقع الفعلي كما أنها تعزز التنوع الثقافي من خلال إتاحة الفرصة لمجموعات مختلفة للتعبير عن أراءها والتفاعل مع قضايا المجتمع.

3- التعددية في العملية التعليمية: التعليم الحديث يتجه نحو تخصيص المحتوى التعليمي لكل طالب بناء على احتياجاته الفردية بدلا من النظام التقليدي الموحد، فهناك تحول من التعليم التلقيني إلى التعليم التفاعلي حيث لم يعد الملقن هو المصدر الوحيد للمعرفة بل أصبح دوره موجها فقط.

4- التعددية في المحتوى الإعلامي: وتعتمد على المحتوى التفاعلي والتشاركي والمنتج من قبل المستخدمين، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد المصادر والمعلومات ويساهم بتنظيم المحتوى من خلال الشق الرقمي حيث يقوم المستخدمون بفرز المعلومات وتصفيتها.[1]

5- التعددية في الأدوار الإعلامية: حيث لم يعد الإعلام محصورا في المؤسسات الصحفية التقليدية، حيث أصبح كل فرد يمكن أن يكون منتجا وصانعا للرأي من خلال المنصات الرقمية، بل وتساهم هذه الظاهرة في تغيير العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الإعلامية، من علاقة يسودها الاستقبال والمشاهدة إلى علاقة أكثر ديناميكية وتفاعلية.[2]

6- التعددية السياسية والايديولوجية: انتشار وسائل الإعلام الرقمية أتاح للأفراد والمجموعات المختلفة التعبير عن أراءهم السياسية بحرية كما أن الإعلام الجديد يمكن أن يكون أداة للديموقراطية أو وسيلة للتلاعب بالرأي العام مما يستدعي وعيا إعلاميا أكبر، فالتعددية الإعلامية يمكن أن تخلق هالة من الفوضى المعلوماتية إذا لم يتم توجيهها بشكل صحيح، فالتعددية الإعلامية سلاح ذو حدين فهي توفر فرصا هائلة للتعليم والتواصل، لكنها تحتاج إل ضوابط لضمان استخدامها بطرق تخدم المجتمعات بشكل إيجابي.[3]

7- تعدد في الملكية الإعلامية: والذي يساعد في ضمان استقلالية وحرية وسائل الإعلام وتحد من الاحتكار.[4]

فإذا سلمنا بأن التعددية الإعلامية تشير إلى وجود تنوع وتعدد في وسائل الإعلام والمحتوى الإعلامي مما يضمن تمثيل مختلف الآراء والأفكار في المجتمع، إلا أن هذه الأخيرة تواجه تحديات كثيرة لفرض مبدأ الحرية والمساواة، وتتجلى هذه التعددية في شكلين رئيسيين:

1-**التعددية الخارجية:** وتكمن في وجود عدد كبير من وسائل الإعلام المستقلة والمتنوعة مثل الصحف، القنوات التلفزيونية، والإذاعات التي تعكس تنوع وتعدد المصادر.

---

[1]Hadzialic, S, Theoretical **Aspect of Media education: new technologies as the creative and innovative condition sine quanon**, Nicolas Copernicus university, PolandD.O.I, 2018, pp. 24- 38.
[2]ibid, p.248.
[3] ibid, p.40.
[4]Denis Mcquail, opcit, p.157.

2-**التعددية الداخلية:** تشير إلى التنوع في المحتوى داخل وسيلة إعلامية واحدة بحيث تقدم هذه الوسيلة مجموعة متنوعة من الآراء والموضوعات، لتعكس التنوع الاجتماعي والثقافي.

هذه الأشكال من التعددية تسهم في تعزيز الديموقراطية وحرية التعبير من خلال ضمان وصول الجمهور إلى مجموعة متنوعة من المعلومات والآراء

3-**التعددية الهيكلية:** تتعلق بتنوع الملكية الإعلامية وضمان عدم احتكار المؤسسات الإعلامية الكبرى للسوق كما يمكن أن تشمل نماذج التمويل فهناك إعلام عام وخاص ومجتمعي. [1]

كما أن الأشكال المتعلقة والمرتبطة بتعدد وتنوع وسائل الإعلام تأخذ زوايا معينة مثل التربية الإعلامية التي تتعلق بتأثير الإعلام علم التعليم والثقافة وخاصة في سياق الشباب والمجتمعات الحديثة، كالتعددية في مصادر الإعلام قصد التوصل إلى وجهات نظر متعددة، والتي قد تؤدي إلى تضليل الجمهور وكذا التعددية في ملكية وسائل الإعلام، حيث يناقش كيف أن الإعلام يدار من قبل كيانات مختلفة كالشركات الخاصة والحكومات.

فتعدد المالكين يؤدي إلى تنوع المحتوى الإعلامي، وقد يؤدي أحيانا إلى هيمنة الشركات الكبرى على صناعة الإعلام، مما يحرض الأصوات البديلة [2].

أما تمثيل الفئات المجتمعية كالأقليات، والنساء والشباب قد تعكس صورة نمطية أو تجاهل بعض الفئات مما يستدعي المزيد من التربية الإعلامية لمساعدة الجمهور على تحليل هذه التحيزات[3].

---

[1]Hermans, E,S and Chomsky, **manufacturing consent: the political economy of mass media,** pantheon books, 1988, p.67.

[2] Jamaes curran et jean Seaton, op. cit, p. 245.

[3]مروة محمد أحمد عوف، **التحديات التي تواجه التربية الإعلامية في مجال التعليم في ضوء التحول الرقمي**، رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص 35.

أما التعددية في أنماط الاستهلاك الإعلامي يتحدد في تفاعل الجمهور مع الإعلام بطرق مختلفة كالمشاهدة التعليمية، البث عبر الإنترنت، والتفاعل مع المحتوى الرقمي، وبالتالي منح الأفراد المزيد من التحكم في اختياراتهم الإعلامية.

وذلك بفضل التكنولوجيا الحديثة أصبح الجمهور قادر على إنتاج ونشر المحتوى عبر منصات اليوتيوب، المدونات، والمنتديات، ووسائل التواصل الاجتماعي.

فالتعددية الإعلامية ضرورية لتنوع الأفكار والتعبير عن مختلف الفئات، لكنها تحتاج إلى تربية إعلامية تساعد الجهور على تحليل المحتوى بوعي[1]

وتُطبق هذه الأشكال في الواقع فيما يلي:

– التعددية في مصادر الإعلام من منظور إيجابي تتمثل في توفر منصات مثل BBC، الجزيرة، CNN، رويترز وهي مصادر اختيارية متنوعة مما يتيح للجمهور مقارنة المعلومات من وجهات نظر مختلفة، وكمثال سلبي، لذات الشكل هو انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، على وسائل التواصل الاجتماعي مما يجعل من الصعب التمييز بين الحقيقة والدعاية.

– التعددية في تمثيل فئات المجتمع كالبرامج التي تهدف إلى زيادة تمثيل النساء في وسائل الإعلام، وتعزيز دورهن في الصحافة، مما يعكس التنوع الثقافي مثل الأفلام التي تمجد الهوية والتراث المحلي.[2]

[1] هيلين خانوف، **الوسائط الإعلامية في مجال التعليم، ترجمة أحمد عبد الحميد**، دار الكتاب التربوي،بيروت، لبنان، 2018، ص 45.

[2] David Buckingham, op. cit. p 112.

المبحث الثاني: تطور التعددية الإعلامية

يعد موضوع التعددية الإعلامية من المواضيع التي حظيت باهتمام مبكر في الأدبيات الغربية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، خصوصا مع تطور وسائل الإعلام الجماهيري.

المطلب الأول: في عصر الصحافة المكتوبة

مرت التعددية الإعلامية في تبليغ المعلومة بعدة مراحل عبر التاريخ نوجزها فيما يلي:

- **مرحلة الصحافة الحزبية:** القرن 18-19 كانت الصحف تحول غالبا من قبل الأحزاب السياسية أو الجماعات الاقتصادية، مما أدى إلى غياب الاستقلالية. [1]فقد كانت الصحافة تمثل وجهة نظر مموليها، حيث أنه لم تكن هناك حرية صحفية حقيقية بل كانت بعض الحكومات تفرض قيودا صارمة على الصحافة المعارضة. وعلى الرغم من ذلك كانت هناك تعددية قائمة من حيث تنوع الصحف، إذ كان لكل حزب أو فئة اجتماعية صحيفتها الخاصة.

-**مرحلة الصحافة التجارية:** أواخر القرن 19، أوائل القرن 20، تم في هذه المرحلة تحول الصحف إلى مؤسسات تجارية مع الاعتماد على الإعلانات كمصدر رئيسي للتمويل، الأمر الذي أدى إلى التركيز على تحقيق الأرباح مما جعلها أكثر استقلالية نسبيا، لكن أكثر خضوعا لمصالح المعلنين.

-**مرحلة احتكار الصحف الكبرى:** (منتصف القرن 20) مع تطور التكنولوجيا وزيادة تكاليف الطباعة والتوجيه بدأت الصحف الكبرى في الاستحواذ على الصحف الصغيرة مما أدى إلى تقليص التعددية الإعلامية، حيث ظهرت سلاسل الصحف التي تمتلكها شركات إعلامية كبرى، مما أدى إلى سيطرة مجموعة صغيرة من رجال الأعمال على الإعلام.

[1]Jamaescurran et jean Seaton, op. cit, p. p45, 78, 102.

-مرحلة الصحافة المستقلة ومحاولات تعزيز التعددية: (النصف الثاني من القرن 20)

ظهرت محاولات لتعزيز التعددية الإعلامية من خلال الصحافة المستقلة والصحف البديلة التي لم تكن خاضعة لنفوذ الشركات الكبرى، حيث وضعت بعض الدول قوانين لمنع تركز الملكية الإعلامية مما سمح ببعض التنوع في المحتوى الصحفي ورغم ذلك استمرت الصحف الكبرى في السيطرة على السوق، مما جعل من الصعب على الصحافة المستقلة تحقيق انتشار واسع.

المطلب الثاني: في عصر الإعلام السمعي البصري

-مرحلة البث الحكومي (النصف الأول من القرن 20)

كانت الإذاعة والتلفزيون في البداية تحت إشراف الدولة حيث اعتبرت وسائل ذات تأثير واسع على الرأي العام، وإنشاء هيئات وطنية مثل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) التي قدمت نموذجا للإعلام الخاضع لرقابة الدولة لكنه مستقل نسبيا من الناحية التحريرية.[1]

-مرحلة تحرير السوق ودخول القطاع الخاص (منتصف القرن 20)

تم السماح بإنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة، مما أدى إلى زيادة التعددية لكن مع تأثير متزايد لرأس المال والإعلانات.[2]

-مرحلة عصر الفضائيات والتوسع العالمي:(أواخر القرن 20) مع ظهور البث الفضائي لم تعد الحكومات قادرة على احتكار المحتوى الإعلامي، مما سمح بتنوع أكبر في القنوات والآراء مع ظهور شبكات دولية مثلBBC.CNN. الجزيرة. مما عزز التعددية الإعلامية على المستوى العالمي.[3]

[1]Jamaescurran et jean Seaton, op. cit,p.190.

[2]Ibid, p.167.

[3]Ibid, p.210.

-مرحلة عصر الإعلام الرقمي والأنترنت (القرن21)

أصبح الأنترنت وسيطا أساسيا للبحث مع بروز منصات الفيديو عند الطلب (Netflix. YouTube) تزايدت إمكانية الوصول إلى المعلومة لكن في نفس الوقت ظهرت تحديات جديدة مثل الأخبار المغلوطة وتراجع دور الإعلام التقليدي.

في عصر السمعي البصري تطور الإعلام من احتكار حكومي إلى تعددية تجارية ثم إلى إعلام رقمي عالمي، رغم زيادة القنوات وتنوع المحتوى ظلت تحديات التمويل، التأثير السياسي، والتحيز الإعلامي قائمة فيكون التأثير السياسي عندما تسيطر الحكومات أو الأحزاب السياسية أو الجماعات الفاعلة القوية على وسائل الإعلام لتوجيه الخطاب العام عن طريق الرقابة المباشرة وغير المباشرة.[1]

أما التحيز الإعلامي فيظهر في اختيار الأخبار، التغطية، اللغة، المصادر نتيجة هيمنة النخب السياسية والاقتصادية على وسائل الإعلام، مما يجعها تعكس مصالحهم بدلا من تقديم معلومات موضوعية.[2]

وكقراءة في مرحلة التطور السمعي البصري في الجزائر تم فتح المجال أمام الخواص والتي تضمنها الباب الخامس في المواد من 67 إلى 72 من قانون الإعلام 2012 والقاضي بإمكانية إعطاء حرية أكبر في مجال الصحافة الإلكترونية وخدمة السمعي البصري عبر الإنترنت، والذي لم يتم تطبيقه في أرض الواقع وسط ردود أفعال متباينة من طرف المهتمين بالشأن الإعلامي، وتم اعتباره تراجعا في مجموعة المكاسب الي تحققت مع قانون الإعلام لسنة 1990، والذي جعل هذا التباين في وجهات النظر يؤدي إلى صدور قانون خاص بمجال السمعي البصري عام 2014، ينظم نشاطه، كسبيل لتحقيق حرية التعبير وتعزيز الديمقراطية، إلا أن مخرجاته لم ترق إلى مستوى تطلعات الأسرة الإعلامية، وأهم البنود التي أتى بها كما يلي:

[1]Jamaescurran et jean Seaton, op. cit,p. 175.

[2] Pierre Bourdieu, **on television**, New York: the new press, 1998, p.30.

1-إلزامية الحصول على رخصة عند تأسيس قناة تلفزيونية أو إذاعية، المادة 20.

2-يتم اختيار أعضاء سلطة الضبط السمعي البصري عن طريق التعيين وليس عن طريق الانتخاب، المادة 57 من قانون 2014.[1]

المطلب الثالث: في عصر الذكاء الاصطناعي

شهد الإعلام تحولا جذريا في العقود الأخيرة لاسيما مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي باعتبارها أضحت تؤثر بشكل مباشر على صنع المعلومة وإنتاج محتواها وتوزيعها واستهلاكها، وقد أثارت هذه التحولات عدة تساؤلات حول مستقبل التعددية الإعلامية في مجال تعدد المصادر والآراء المختلفة في الفضاء الإعلامي.

1-التخصيص الآلي: يعد التخصيص أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام، إذ تقوم خوارزميات التوصية بتحديد نوع المحتوى المعروض للمستخدمين بناء على سلوكهم السابق، مما قد يؤدي إلى ما يعرف بفقاعات التصفية (FilterBubbles) وغرف الصدى (Chambres echo) والتي تفيد التعرض لوجهات نظر مختلفة[2].

2-التحيز الخوارزمي وإشكالية الشفافية:

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من البيانات لتعلم كيفية تصنيف أو اقتراح المحتوى، غير أن هذه البيانات غالبا ما تعكس تحيزات اجتماعية أو ثقافية مسبقة، مما قد يعيد إنتاج التحيزات ذاته في بيئة الإعلام الرقمي ويهدد معاني العدالة والتعددية[3].

3-إنتاج المحتوى التعليمي: يستخدم الذكاء الاصطناعي في يومنا هذا لإنتاج تقارير صحفية ونصوص إعلامية بشكل آلي، خاصة في المجالات الإخبارية السريعة مثل الاقتصاد أو الرياضة، وهو ما يعتبر من وفرة المحتوى لكنه يثير تساؤلات حول جودة الخطاب وتعددية الأصوات.[4]

---

[1] سعاد سراي،"مسار التعددية الإعلامية في الجزائر، 1988-2014"،**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2024، ص. 216.

[2]Russell and Noving, **Artificial** intelligence: a modern approach, 4thed, New York: Pearson, 2020, p. 1034.

[3]Ibid, p .1029.

[4]Ibid, p. 1055.

4-البعد الأخلاقي في استخدام الذكاء الاصطناعي إعلاميا: يؤكد راسل ونورنيج على أهمية إدماج القيم الأخلاقية في تعميم أنظمة الذكاء الاصطناعي، خصوصا عندما تستخدم في المجالات التي تمس الرأي العام كالصحافة والإعلام، وملائمة يجب وضع أطر تنظيمية تضمن التعددية والشفافية[1].

5-ظهور الأنظمة الخبيرة 1980: حيث عاد الزخم الإعلامي عبر الذكاء الاصطناعي بعد فترة الركود الأولى بسبب المبالغة في التوقعات وعدم تحقيق نتائج علمية كافية، وتراجع الاستثمارات والدعم الحكومي فيما يعرف بشتاء الذكاء الاصطناعي الأول[2].

6-عصر الأنظمة الخبيرة والتعلم الآلي: انتقل الذكاء الاصطناعي من المقاربات الرمزية الصارمة إلى الذكاء القائم على النماذج الإحصائية، حيث ظهرت خوارزميات مثل الشبكات (البايزية) والتعلم الآلي مع تطور في معالجة اللغة والتعرف على الأنماط[3]

7-الطفرة الحديثة: بفضل البيانات المستخدمة (Big DATA) وتطور المعالجات GPUsبرزت الشبكات العصبية العميقة مثل (Deep Learning)، تطبيقات واقعية قوية ظهرت: الترجمة الآلية، المساعدات الذكية[4]

المبحث الثالث: واقع التعددية الإعلامية في الجزائر

تمثل التعددية الإعلامية في الجزائر أحد المؤشرات الحيوية لقيس درجة الانفتاح والديموقراطية إذ تعكس مدى قدرة وسائل الاعلام على تمثيل مختلف التيارات الفكرية بعيدا عن الاحتكار أو الاقصاء.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتعددية الإعلامية

1-التيار الإصلاحي والإعلام في الحقبة الاستعمارية:

برز التيار الإصلاحي في أوائل القرن العشرين متأثرا بأفكار النهضة الإسلامية في المشرق، وكان من أبرز رموزه في الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية

[1] Russell and Noving, op. cit, p .1038.
[2] Ibid, p .23.
[3] Ibid, p .26- 28.
[4] Ibid, p .29- 31.

العلماء المسلمين الجزائرية التي أسسها عام 1931 حيث اعتمد هذا التيار على الصحافة كوسيلة رئيسية لبث الوعي الديني والوطني، ومواجه السياسة الفرنسية التي انتهجها الاستعمار، حيث أصدرت الجمعية عدة صحف ناطقة باللغة العربية منها صحيفة البصائر، التي كانت منبرا لمواقفها التربوية والسياسية. [1]

كما تبنى التيار الإصلاحي رؤية تعتمد على التربية والتعليم الديني وبعث القيم الإسلامية الأصيلة، بعيدا عن البدع في إطار ما أسماه "الإصلاح الديني والاجتماعي"، حيث ظهرت في هذا السياق صحف ومجلات لعبت دورا محوريا مثل المنتقد سنة 1925، والشهاب والبصائر، وهي منابر كتب فيها كبار الإصلاحيين مثل البشير الإبراهيمي، مباركي الميلي. [2]

2- التيار الثوري خلال حرب التحرير:

مع اندلاع ثورة التحرير الوطني عام 1954 تحولت الصحافة الجزائرية إلى أداة نضالية في يد جبهة التحرير الوطني، عبر جريدة المجاهد التي صدرت 1956 في تونس وكانت تعبر عن الموقف الرسمي للجبهة، وقد تمثل في:

أ- الإعلام كوسيلة للتعبئة الداخلية:

تم إنشاء جهاز إعلامي خاص يتولى إصدار البيانات والمنشورات وتنظيم العمل الإعلامي في مختلف الولايات، وقد تم طبع منشورات ثورية سرية توزع على المواطنين في المدن والقرى رغم الملاحقة والمراقبة الفرنسية. [3]

ب- الإعلام كوسيلة لتدويل القضية الجزائرية:

على الصعيد الدولي أدركت جبهة التحرير الوطني أن كسب المعركة الإعلامية خارج الحدود لا يقل أهمية عن المعارك الميدانية، فعمدت إلى توجيه رسائل باللغة الفرنسية إلى الصحف الغربية، وتنظيم مقابلات لقادتها مع وسائل الإعلام الأوروبية، وتوثيق جرائم

[1] عبد الحميد بن باديس، **أثار الإمام بن باديس**، ج1، تحقيق، عمار طالبي، دار الأمة، الجزائر، 2005، ص. 112.

[2] المرجع نفسه، ص .113.

[3] أبوالقاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص. 23.

الاستعمار، بالصوت والصورة، حيث ساهم هذا الاعلام في إحراج فرنسا أما الرأي العام العالمي خصوصا بعد مجازر 8 ماي 1945. [1]

- **خصائص الاعلام الثوري:**

– السرية في التنظيم: بسبب القمع الفرنسي كان الاعلام يتم في ظروف سرية.

– الوظيفة النضالية: كان الاعلام جزء من العمل الثوري، لتقوية النزعة الثورية.

– التعدد الوسائطي: لم يقتصر على الصحافة بل شمل الإذاعة، الصورة، الفيلم، الشهادات الحية.

– الخطاب المزدوج: خطاب داخلي تعبوي موجه للشعب، وخطاب خارجي حقوقي موجه للعالم.[2]

المطلب الثاني: مراحل تطور الإعلام في الجزائر

1-مرحلة الاستعمار الفرنسي:

كان واقع الإعلام في هذه الفترة بيد المستعمر لاستعماله كأداة لفرض الثقافة الفرنسية على الجزائريين، حيث أول ما ظهر في هذا الحقل صحيفة المبشر سنة 1847م الناطقة باسم الإدارة الفرنسية. [3]

وعلى النقيض من ذلك أنشأ الأمير خالد صحيفة تعبر عن وضعية الجزائريين وأرائهم سنة 1925(جريدة الجزائر). [4]

أما في المجال الإذاعي فكانت أول محطة إذاعية جزائرية سنة 1929 تبث برامج موجهة للمستوطنين باعتبارها تحت سيطرة الفرنسيين. [5]

---

[1]يوسف تيشات، "الاعلام الثوري وتدوين القضية الجزائرية"،**مجلة دراسات إعلامية**، العدد5،الجزائر، 2020،ص. 102.

[2]زهير إحدادن، **تاريخ الصحافة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 274.

[3]محمد دادي، **التطور التاريخي والقانوني في منظومة الإعلام والاتصال في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2020، ص. 45.

[4] أحمد بوذراع، **دراسات في تاريخ الإعلام الجزائري**، دار الفجر، 2018، ص. 112.

[5]المرجع نفسه، ص. 89.

أما إبان الثورة المجيدة قام الجيش الوطني الشعبي بإنشاء صوت الجزائر الحرة عام 1956 التي كان لها الفضل في بث الروح الوطنية وتقوية النزعة الثورية. [1]

2-مرحلة ما بعد الاستقلال:

تأسست عدة صحف وجرائد وطنية مثل جريدة الشعب، حيث أضحت منبرا إعلاميا حكوميا، إذ لا يوجد مجال كبير للإعلام المستقل وبالتالي السيطرة على الخطاب الإعلامي، حيث يكون متماشيا مع سياسات الدولة.[2] عن طريق ما يلي:

- **تأميم وسائل الإعلام:** تم تأميم الإذاعة والتلفزيون، وأضحت جميع وسائل الإعلام تحت سلطة الدولة، بهدف خدمة الإيديولوجية الاشتراكية كمنهج متبع من طرف الحكومة الجزائرية .[3]

- **أهمية الإعلام في بناء الدولة الوطنية:** تم توجيه وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون للترويج لمبادئ الثورة والتمسك بقيم الاشتراكية من منظور تنموي [4].

- **الإذاعة والتلفزيون:** تم إنشاء أول إذاعة جزائرية دولية سنة 1963، قصد بث الأخبار لجميع دول العالم، سيما من زاوية البرامج التنموية لخدمة السياسة العامة للدولة، بالإضافة إلى تعزيز الهوية الوطنية وتعميم اللغة العربية في جميع المجالات بعد محاولة طمسها خلال الاستعمار[5].

---

[1] عبد النور محمد، **الإعلام والمقاومة في الجزائر**، مركز الدراسات التاريخية، 2016، ص. 134.

[2] عبد القادر بن قاسمية، **الإعلام الجزائري بين الماضي والحاضر**، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2015، ص. 89.

[3] محمد دادي، مرجع سابق، ص. 56.

[4] أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص. 112.

[5] المرجع نفسه، ص. 165.

3-مرحلة التعددية الإعلامية:

ظهرت التعددية الإعلامية في دستور 1989 حيث تم إنهاء احتكار الدولة لوسائل الإعلام، وبالتالي صدور قانون الإعلام سنة 1990، حيث ميز هذه الفترة بروز الصحف المستقلة بالرغم من وجود بعض آليات الرقابة كتحديد توزيع الإعلانات[1].

1-قانون الإعلام 1990: جاء هذا القانون في خضم التحولات السياسية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة حيث يحتل يعمل بإرساء قواعد التعددية السياسية وحرية التعبير [2]، ومن أبرز ما جاء في هذا القانون ما يلي:

- **الاعتراف بحرية الصحافة:** حيث نص القانون على حرية الأفراد والأحزاب والجمعيات في إنشاء وسائل إعلام خاصة بهم[3].
- **ضمان حرية الصحافيين:** تم منح حقوق للصحفي، كحرية التعبير والنشر بكل حرية دون رقابة مسبقة، مع احترام القوانين المعمول بها، مع حق التكوين والتدريب بتعزيز القدرات المهنية [4].
- **حق الوصول إلى المعلومات:** يسمح للصحفيين بالحصول على المعلومات من المصادر الرسمية والغير رسمية، إلا في الحالات التي تمس بالأمن الوطني، أو المصالح العليا للدولة[5].

كما وصل الإعلام إلى مرحلة التطور والازدهار بوجود منافسة بين مختلفة وسائل الإعلام في تقديم الأخبار والمحتوى، كما ظهر ما يسمى بالإعلام البديل، أي الصحافة الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت منبرا للأخبار ومصدرا للمعلومات، مما يعزز الإعلام التفاعلي الذي يكون الجمهور طرفا فاعلا ضمنه للمشاركة في النقاش ووضع

---

[1] سليم معيزة، **التنظيم القانوني في الممارسة الإعلامية في الجزائر، من الأحادية إلى التعددية**، 1962-2012، دار النشر الجامعي، 2012، ص. 102- 119.

[2] المرجع نفسه، ص. 85.

[3] أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص. 130.

[4] سليم معيزة، مرجع سابق، ص. 178.

[5] عبد القادر بن قاسمية، مرجع سابق، ص. 98.

محتوى لائق يرضي الجمهور، كما أن توفر المصادر وتنوع القنوات الإعلامية من شأنه أن يؤثر على الرأي العام بتشكيل الآراء المختلفة التي قد تمنح مصداقية أكثر أو تؤثر على الرأي العام بشكل سلبي تؤدي إلى تضليل الرأي العام عن طريق نشر أخبار زائفة، وبالتالي أضحت التعددية الإعلامية في عصر حرية التعبير والإعلام الرقمي أداة فعالة في عملية التأثير في صنع السياسات العامة للدولة واتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية [1].

المطلب الثالث: التشريعات والسياسات الإعلامية

أ- **التشريعات:** تضمن الدستور في شقه المتضمن التعددية الإعلامية على شكل مجموعة من النصوص التنظيمية، نوجزها فيما يلي:

- قانون الإعلام رقم 07/90 الصادر في مارس 1990 الذي جاء في خضم الإصلاحات السياسية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة التي تميزت بأحداث وطنية ألقت بظلالها على المستوى السياسي والاجتماعي مما عجل باتخاذ تدابير من شأنها تهدئة الجبهة الاجتماعية، وإقرار مبدأ التعددية السياسية والإعلامية في دستور 1990، وهذا ما جاء في العدد 29 من الجريدة الرسمية سنة 1990 الصادرة في 90/4/3.

المادة 01: يحدد هذا القانون قواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام.

المادة 02: الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الواقع والآراء التي تهم المجتمع، على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35، 36، 39، 40 من الدستور.

المادة 03: يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني.[2]

- **قانون الإعلام 2012** في الجزائر يعتبر قانون الإعلام الجزائري رقم 05-12 من أهم التشريعات لتنظيم مختلف فواعل قطاع الإعلام في الجزائر، سيما وأنه جاء في إطار

[1] نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص. 7، 8.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01، 02، 03، العدد 29، 18 جويلية 1990.

الإصلاحات السياسية بعد أحداث 2011 والتي يهدف إلى تعزيز حرية الصحافة وتنظيم كيفية الممارسة الإعلامية.

- **قانون الإعلام 2021:** يتضمن ما يلي:
- حرية الصحافة مكفولة دستوريا في إطار احترام قوانين الجمهورية [1].
- ضمان حق التعددية الإعلامية في إطار منع مختلف أساليب احتكار المؤسسات الإعلامية [2].
- إلزامية التصريح بإنشاء وسيلة إعلامية، مع ضرورة احترام دفتر الشروط.
- حماية الصحفيين مع توفير إطار قانوني يضمن استقلاليتهم.
- إلغاء عقوبة السجن للصحفيين في قضايا النشر، مع إمكانية استبدالها بالغرامات المالية[3].

- **أهم ما جاء في القانون:**

- **المادة 02:** يكرس الحق في الإعلام كحق أساسي.
- **المادة 14:** تلزم الصحفي باحترام أخلاقيات المهنة وعدم نشر الأخبار الكاذبة.
- **المادة 17:** تفرض السرية على مصادر الصحفيين إلا في حالات تتعلق بأمن الدولة (حق حماية مصادرهم).
- **المادة 31:** تمنع الاحتكار الإعلامي مما يعزز التعددية.
- **المادة 100:** تحدد العقوبات على المخالفات مثل الغرامات المالية بدل السجن.

1-الهيئات التنظيمية وفق القانون:

- **سلطة ضبط الإعلام:** هي المسؤولة عن منح التراخيص وتنظيم القنوات السمعية البصرية [4].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون الإعلام 2012- 05، الصادر 12 بتاريخ يناير 2012، المادة 02.

[2] المرجع نفسه، المادة 31.

[3] المرجع نفسه، المادة 100.

[4] المرجع نفسه، المادة 50.

- **المجلس الأعلى للإعلام:** مكلف بضمان احترام أخلاقيات المهنة[1].

2-مبادئ التشريعات الإعلامية:

- **حرية التعبير:** تكفل القوانين الإعلامية حرية الصحافة والإعلام في حدود القانون مثل منع خطاب الكراهية والتحريض.
- **حماية الخصوصية:** تحدد القوانين حدود نشر المعلومات الشخصية للأفراد.
- **الأخلاقيات الإعلامية:** مثل الالتزام بالمصداقية وعدم نشر الأخبار الكاذبة والتضليلية، وتوخي الموضوعية، كما يحظر التشهير والقذف[2].
- **المسؤولية القانونية للصحفيين:** عن المعلومات التي ينشرها، كما يمنع نشر محتوى يمس بالوحدة الوطنية أو يهدد النظام العام، كما يفرض على وسائل الإعلام تصحيح الأخبار الخاطئة عند الضرورة [3].

ب- السياسات الإعلامية:

1-التنظيم الذاتي: تعتمد بعض الدول ومنها الجزائر على مؤسسات مستقلة لمراقبة العمل الإعلامي بدلا من التدخل المباشر للحكومة مثل سلطات ضبط الإعلام، المشرفة على منح التراخيص ورقابة المحتوى [4].

كما أن القوانين والتشريعات الإعلامية تحدد الإطار القانون لعمل الصحافة والإعلام الرقمي، التي تشمل حرية الصحافة، قوانين البث السمعي البصري، والتشريعات الخاصة بالإعلام الإلكتروني [5].

2-التمويل الإعلامي: ويتمثل في الدعم المادي لوسائل الإعلام العمومية وقوانين تنظيم الإعلانات والتمويل الأجنبي لوسائل الإعلام [6].

---

[1] المرجع السابق، المادة 55.

[2] المرجع نفسه، المادة 70.

[3] المرجع نفسه، المادة 11، 12.

[4] محمد عبد الرحمان، **الإعلام والسياسات العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2020، ص. 15.

[5] المرجع نفسه، ص. 60.

[6] المرجع نفسه، ص .91.

دون إغفال الرقابة والمساءلة التي تقضي فرض عقوبات في حالة انتهاء المعايير المهنية أو نشر محتوى غير قانوني، كما تم استحداث آليات تلقي الشكاوي الصادرة من طرف الجمهور حول الممارسات الإعلامية غير الأخلاقية[1].

3-التحديات التي تواجه السياسات الإعلامية: من التحديات الكبرى، التوازن بين حرية التعبير والأمن القومي، وبالتالي استخدام الحكومات قوانين الإعلام للحد من حرية الصحافة [2].كما تواجه الدول صعوبة في تنظيم الإعلام الرقمي في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ومختلف الوسائط الإلكترونية.

[1] سمير حسن، **الإعلام وتأثيره على المجتمع**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2021، ص. 60.

[2] أحمد زكي، **حرية الإعلام في التشريعات الحديثة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2019، ص. 45.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة بمفهوم التعددية الإعلامية بوصفه مدخلا نظريا لفهم طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسات العمومية لاسيما السياسة التربوية في الجزائر، وقد تدرجت المعالجة من البعد المفاهيمي إلى السياق الواقعي الذي تتجلى فيه التعددية داخل الحقل الإعلامي الجزائري.

فالتعددية الإعلامية كمفهوم يعكس تنوع الأصوات واختلاف التوجهات، وتعدد الوسائط وحرية التعبير، في إطار منظومة إعلامية تتيح للمجتمع التداول الحر للأفكار، وقد تم التمييز بين التعددية الداخلية (الوسيلة الواحدة) والتعددية الخارجية (بين وسائل الإعلام المختلفة) وكذا التعددية السياسية والثقافية والتعددية المتعلقة بملكية وسائل الإعلام.

حيث تم تناول الفصل مرتكزات التعددية الإعلامية في السياق الديموقراطي، باعتبارها إحدى ركائز ضمان الحق في الإعلام والتعبير، وتكوين التوازن في نقل المعلومات، وهو ما يجعلها تؤثر بشكل غير مباشر في الحقول الأخرى، مثل التعليم والثقافة، والتنمية.

أما في السياق الجزائري، فقد تم استعراض تطور التعددية الإعلامية منذ الانفتاح الإعلامي سنة 1990، حيث نشير إلى الانتقال من الاحتكار الإعلامي الرسمي للإعلام إلى تعددية شكلية شملت الصحافة المكتوبة، والقنوات الخاصة، والمنصات الإلكترونية ورغم هذا الانفتاح، فإن التعددية الإعلامية لا تزال تواجه إشكاليات حقيقية تتعلق بضعف المهنية، غياب الضبط الذاتي، وتضارب الأحزاب السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني: سياسة التعليم وواقعها في الجزائر

تعد سياسة التعليم من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها عملية التنمية الشاملة في أي مجتمع إذ تجسد توجهات الدولة وخياراتها في بناء الإنسان وتأهيله لمواجهة تحديات العصر، ففي السياق الجزائري اكتسبت السياسة التعليمية أهمية خاصة حيث سعت الدولة إلى ترسيخ الهوية الوطنية وتحقيق العدالة في فرص التعليم إلى جانب مواكبة التطورات العالمية.

المبحث الأول: مفهوم سياسة التعليم

إن المهتم بالسياسات التعليمية والباحث في المجال التربوي يدرك أن هذه الأخيرة ليست قرارات اعتباطية بل ناتجة عن توجيهات ومرتبطة بأهداف محددة تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال أنظمتها التعليمية، والتي تتأثر هي الأخرى بعوامل متعددة، كالفلسفة التربوية للدولة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مؤشر التطور التكنلوجي في إطار عولمة التعليم[1]. وبالتالي تضاربت الآراء حول تعريف جامع مانع لسياسة التعليم والتي نوفرها فيم ايلي:

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي

1- **التعريف اللغوي:** سياسة التعليم لغة تعني" تدبير شؤون التعليم وتنظيمه وفق قواعد محددة لتحقيق أهداف معينة " حيث أن كلمة السياسة مشتقة من الفعل ساس أي دبر الأمور قادها وفق نضام محدد، أما التعليم فهو نقل المعرفة وتنمية المهارات الخيرات عبر أساليب منضمة.[2]

(1)أحمد بطاح محمد عبد الجليل، **سياسات النظم التعليمية، منظور تكاملي**،دار وائل للنشر ر.د.م. ك 2020، ص. 22 -27.

([2])معجم الوسيط، **إعداد مجمع اللغة العربية**، دار المعارف، القاهرة، 2004، ص.520.

2- التعريف الاصطلاحي: يعرف أحمد زكي بدوي سياسة التعلم على أنها" الإطار العام الذي يحدد فلسفة الدولة في التربية والتعلم، وينظم العملية التعلمية وفق خطط محددة لتحقيق الأهداف القومية"[1]

ويعرفه حامد عمار سياسة التعليم على أنها " النهج الذي تتبعه الدولة في تحديد غايات التعلم وأهدافه، بما يتماشى مع القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة". [2]

كما يعرفها عبد الرحمان النقيب بأنها "مجموعة القرارات والتوجيهات التي تتخذها الجهات الرسمية لتنظيم العملية التعليمية، وتطوير المناهج، وإعداد الكوادر التربوية"[3]

ويعرف اكغون وألبيدين "سياسة التعليم على أنها مجموعة المبادئ والإجراءات والتوجيهات التي تحدد كيفية تنظيم وتمويل وإدارة وتقييم انظمة التعليم بدأ من الطفولة المبكرة وحتى التعليم العالي، وتشمل الفاعلين الرئيسيين مثل الحكومات والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني"[4]

ويعرفها كوروي فان أنها "مجموعة من القوانين واللوائح والخطط والتوجيهات والإجراءات التي تضعها الحكومات لتنظيم التعليم وإدارته وتطويره، تهدف هذه السياسات إلى حل المشكلات التعليمية، وضمان العدالة في الوصول إلى التعليم وإدارته وتطويره، تهدف هذه السياسات إلى حل المشكلات التعليمية، وضمان العدالة للوصول إلى التعليم، وتحسين جودة التعليم، وضبط العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع"[5].

([1])أحمد زكي بدوي،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان، بيروت، 1986،ص.243.

[2]حامد عمار،**سياسات التعليم وتحديات المستقبل**، دار الفكر العربي،القاهرة، 2001،ص. 57.

[3] عبد الرحمان النقيب،**إدارة وتخطيط التعليم**،دار وائل للنشر، عمان، 2010،ص. 85.

[4]Birol akgun and Yusef alpydin, **Education Policies in the 21 st century**, **comparative perspectives**, Singapore: Palgrave Macmillan, 2022, p. 35.

[5]Guorui fan, **Hand book of Education policy studies**, Singapore: springer,2020, p. 36.

كما يعرفها عبد القادر بن جدو في كتابه السياسة التربوية في الجزائر ،بأنها " مجموعة المبادئ والتوجيهات التي تعتمدها الدولة لتوجيه النظام التعليمي بما يخدم أهدافها السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية"[1].

أما وفقا لكتاب "دليل الحق في التعليم"، يعرف السياسة التعليمية على أنها " مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات التي تحددها الحكومة لتحقيق أولوياتها في مجال التعليم، السياسة التعليمية ليست قانونا بحد ذاتها، ولكنها توجه القرارات والإجراءات المتعلقة بتطوير النظام التعليمي، وضمان الوصول العادل إلى التعليم، وتحسين جودته، كما أنها قابلة للتغيير وليست قابلة للإنفاذ في المحاكم، ولكن يمكن مراجعتها قانونيا إذا لم تتماشى مع الدستور أو القوانين الوطنية"[2]

ولذا نلخص إلى تعريف إجرائي لسياسة التعليم، أن التعليم في معناه اللغوي هو التكوين الثقافي والتهذيبي، بينما في معناه الاصطلاحي هو عملية تهدف إلى نقل المعرفة وتنمية القدرات الفكرية والأخلاقية للفرد، مما يمكنه من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

وبتعبير آخر" سياسة التعليم هي مجموعة من البرامج والإجراءات التي تطورها السلطات العامة مستندة إلى قيم وأفكار، محددة تهدف إلى توجيه قطاع التعليم، يتم تنفيذ هذه السياسات من قبل الإداريين القانونيين والمهنيين التربويين، وغالبا ما تشمل تغيرات على مستوى المدارس والمؤسسات التعلمية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة"[3]

[1] عبد القادر بن جدو، **السياسة التربوية، دراسة تحليلية نقدية**، الدوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2012ص.25.

[2]منظمة اليونيسكو مبادرة الحق في التعليم، دليل الحق في التعليم باريس:اليونيسكو، 2019، ص.78.

[3]Romane vinnet& Beatriz pont, **Education policy Implementation**: **a literature review and proposed frame work,** OECD publishing,2017, p. 19.

المطلب الثاني: تعريف سياسة التعليم في الأدبيات التربوية

تشير الأدبيات التربوية إلى مجموعة الدراسات البحوث، الكتب، والمقالات التي تتناول مختلف القضايا التربوية مثل المناهج، طرق التدريس، سياسات التعليم، تقويم الأداء والإصلاح التعليمي، هذه الأدبيات تستند إلى نظريات علمية، نتائج دراسات ميدانية، وتطبيقات علمية تساعد في فهم وتحليل وتطوير العملية التعليمية وفق مقاربات تقنية وإدارية من خلال التخطيط والتنظيم الفعال وكذلك المقاربة الاجتماعية التي تركز على دور التعليم في تشكيل الهوية وتعزيز القيم المجتمعية.

يرى فاخر عاقل في كتابه سياسة التعليم والتخطيط التربوي، أن سياسة التعليم من المواضيع الأساسية التي تناولتها الأدبيات التربوية، حيث أهتم الباحثون بتحليل مفهومها ومكوناتها، وأثرها على النظم التعليمية.

حيث يعرفها على أنها " مجموعة التوجيهات والمبادئ التي تعتمدها الدولة لتنظيم العملية التعليمية بما يتماشى مع فلسفتها وأهدافها العامة"[1]

أما جون ديوي فيعرفها على أنها" الإجراءات والخطط التي تحددها السلطات التربوية لتنظيم التعليم وتطويره وفق احتياجات المجتمع"[2]

أما أكغون وألبيدين يران أنه في الأدبيات التربوية تعرف السياسة التعلمية أنها " مجموعة المبادئ والتوجيهات التي توجه عملية صنع القرار في مجال التعليم وتعدد الأهداف العامة واخطط الاستراتيجية التي تنظم الهيكل التعليمي وتوزيع الموارد والمناهج الدراسية، ونظم التقييم، وإدارة المعلمين والطلاب"[3]

---

[1] فاخر عاقل، **سياسات التعليم والتخطيط التربوي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص.76.

[2] جون ديوي، التربية والمجتمع، ترجمة محمد حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص. 45.

[3] Birol akgun and Yusef alpydin,op.cit, p 35.

أما إدوارد وبرنت فيعرفان سياسة التعليم في الأدبيات التربوية، على أنها" أداة أساسية لإدارة وتحسين الأنظمة التعليمية، حيث تتداخل العوامل السياسية الاقتصادية، والاجتماعية في تشكيلها، مما يجعلها مجالا ديناميكيا يتطلب دراسات وتحليلات مستمرة"[1]

تعرف سياسة التعليم ضمن أطر مختلفة لإنتاج المعرفة حيث تشكل السياسات التعليمية من خلال التفاعل بين المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى.[2]

فأهم ملامح تعريف السياسة التعليمية تتضح من خلال ما يلي:

1) إنتاج للمعرفة المؤسسية: حيث يتم إنتاج سياسات التعلم من قبل منظمات دولية قوية تمتلك الموارد والقدرة على توجيه الأجندات التعليمية، العالمية بالرغم أنها لم تكن محايدة [3] بل تعكس التوجهات الإيديولوجية والاقتصادية للمؤسسات التي تصوغها.

2) مبنية على تقييم الأثر، تستخدم أدوات البحث مثل التجارب المضبوطة والتحليل الإنحداري[4] لتقييم تأثير السياسات التعليمية، رغم تقديمها كأدلة علمية يمكن أن تكون هذه الأدوات ممتازة لخدمة أحاديات معينة مثل: دعم إصلاحات نيولبيرالية[5]، تعتمد على خوصصة التعليم أو زيادة المساءلة على المعلمين والمجتمعات المحلية، وكذلك كأداة للحوكمة العالمية عن طريق تصدير نماذج تعليمية معينة.

3) تأثير البنك الدولي والمنظمات الدولية، كأحد أكبر الفاعلين في صياغة سياسات التعليم من خلال تقديم التمويل وإجراء الأبحاث التي تروج نماذج معينة مثل *نموذج Educo في السلفادور، هو برنامج تعليمي تم تطبيقه عام 1991 يهدف إلى تحسين جودة التعليم في المناطق الريفية الفقيرة من خلال إشراك المجتمع المدني في إدارة المدارس، كما يؤثر البنك

[1] Edwards, D. Brent, **global Education policy impact evaluation, and Alternatives**, Palgrave Macmillan, university of Hawaii AT Manaa Honolulu, hi USA, 2018, p 27.

[2] Ibid, p.89.

[3] Ibid,p.52.

[4] هو التحليل الذي يبدأ من الأعلى نحو الأسفل

[5] Ibid,p.25.

على الحكومات من خلال الإقراض المشروط حيث تلتزم الدول بتنفيذ سياسات تعليمية معينة مقابل الحصول على التمويل.[1]

4) الإطار القانوني والتنظيمي، يحدد القوانين والتشريعات لمنظمة للمؤسسات التعليمية.

5) تمويل التعليم، يشمل آليات تخصيص الميزانيات والموارد المالية للتعليم.

6) المناهج والتقييم: يحدد ما يجب تدريسه وكيفية قياس الأداء التعليمي.

7) العدالة والشمولية، يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الفئات الاجتماعية.

كما تتأثر السياسة التعليمية بعوامل متعددة، منها التطورات الاقتصاديةوالاجتماعية والتوجهات العالمية في التعليم والتقنيات الحديثة، فضلا في التغيرات السياسية والممارسات الإدارية.[2]

المطلب الثالث: نشأة وتطور سياسة التعليم

تطورت سياسة التعليم عبرالعصور نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمكن تقسيم هذا التطور على الشكل الآتي:

1ـ النشأة المبكرة:(القرون الوسطى . القرن 19)

كانت المجتمعات التقليدية تتلقى المعرفة عن طريق المساجد والكنائس، وتنقل شفهيا، وبتطوير آليات التلقين، بدأت الدول في إضفاء الطابع المؤسسي على التعليم، حيث ظهرت المدارس النظامية في أوروبا خلال العصور الوسطى، أما في عصر الثورة الصناعية أدركت الحكومات الحاجة إلى تعليم عام لإبعاد القوى العاملة، مما أأدى إلى إنشاء نظم مدرسية رسمية.[3]

[1]Edwards, D. Brent, op. cit, p 112.

[2]Birol akgun and Yusef alpydin,op.cit, p.35.

[3]Mitchell Douglas, **shapping education policy: power and process progressivism and the evaluation of education policy,** university of California, Riverside. USA, P 9.

2. الإصلاحات التقدمية: (أواخر القرن 19 إلى منتصف القرن 20)

حيث ظهرت حركات إصلاحية تهدف إلى جعل التعليم أكثر ديموقراطية وشمولية حينها تم تطوير المناهج الدراسية لتلبيةاحتياجات المجتمع الصناعي الحديث مع التركيز على المهارة العلمية،وكذلك تم زيادة تدخل الحكومات في التمويل وتنظيم التعليم بشكل إلزامي ومجاني.

3. التوسع والمساواة (منتصف القرن 20أواخرالقرن 20)

شهد التعليم توسعا وانتشارا كبيرابعد الحرب العالمية الثانية في جميع أنحاء المعمورة، بدعم من المنظمات الدولية مثل اليونيسكو.

حيث أدرجت مفاهيم المساواة وحقوق الإنسان في السياسات التعليمية مما أدى إلى تعزيز فرص التعليم للنساء والأقليات.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت حركة الحقوق المدنية في بدايات القرن الماضي نقطة تحول مؤسسات تعليمية تركز على الإنصاف والاندماج.[1]

4 . العولمة والإصلاحات الحديثة: (أواخر القرن 20إلى اليوم)

أدت العولمة إلى تحول التعليم نحو المعايير الدولية والمنافسة العالميةمع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، حيث ظهرت مفاهيم جديدة مثل التعليم بالكفاءات، التعليم بالأهداف، التعليم بالمشاريع، التعليم الرقمي، عبر الأنترنتسيما وأن تدخل المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية في تشكيل السياسات التعليمية الأمر الذي أدى إلى خوصصة جزئية لأنظمة التعليم في بعض الدول.[2]

حيث أضحت المحاسبة والمساءلة، والمعايير الوطنية عناصر أساسية في صنع سياسات التعليم.

[1]E. Mitchell Dorothy, Shipps and Robert. L. Crowson,2nd ed, university of New York: Routledge,2018, p. p 3-18.

[2]Ibid, p. p 19- 20.

وبالتالي شهدت سياسة التعليم تطورا كبيرا بدءا من التعليم الديني والتقليدي مرورا بالإصلاحات التقدمية، وصولا إلى نظم جزئية تستجيب لمتطلبات الاقتصاد المعرفي والعولمة. لا تزال التحدياتمستمرة مثل تحقيق المساواة في التعليم وتكييفه مع التكنلوجيا، وضمان جودة التعليم في ظل تغيرات سريعة.

- **مراحل تطور السياسات التعليمية:**

1. المرحلة التنموية:

وهي الفترة التي تلت الاستقلال في العديد من دول الجنوب حيث امتدت تقريبا من الخمسينات إلى التسعينات كانت السياسات التعليمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية الوطنية وبناء الدولة الحديثة ومحاربة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتضمنت مايلي:

- اعتبار التعليم أداة مركزية في تعزيز رأس المال.
- التوسع الكمي للتعليم حيث ركزت الحكومات على تعميم التعليم الابتدائي وتدريب المعلمين.
- الدولة هي الفاعل الأساسي في تخطيط وتنفيذ السياسات التعليمية بتمويل عام وتوجيه اجتماعي، وظهور وزاراتتعليم قوية تمارس دورا مركزيا في ضبط النظام التعليمي وتوجيه نحو أهداف تنموية.
- دور المنظمات الدولية مثل اليونيسكو والبنك الدولي في الدعم التقني والمالي دون فرض سياسات معينة، مع التركيز على دعم البنية التحتية التعليمية وتدريب الكوادر الوطنية.
- منطق التخطيط الوطني: وضع خطط تعليمية وطنية شاملة تتكامل مع خطط التنمية الاقتصادية المبنية على رؤية محلية.[1]

إذا أردنا تقييم هذه المرحلة نلمس أنها واجهت مشكلات في الجودة والتفاوت بين المناطق والفئات رغم الأهداف النبيلة المراد تحقيقها من وراء انتهاج هذه الخطط التي تميزت بهشاشة في الاستقلالية التعليمية في بعض السياقات.

[1]Edwards, D. Brent, op. cit, p.13, 15.

2 – مرحلة النيوليبرالية:

تعتبر نقطة تحول حاسمة في السياسات التعليمية العالمية وامتدت تقريبا من أواخر السبعينات إلى التسعينات، متأثرة بصعود التوجهات الاقتصاديةالنيوليبرالية في الغرب، خاصة في عهد ريغان وتاتشر، حيث بدأ يُنظر إلى التعليم كاستثماراقتصادي يجب إدارته بكفاءة.[1]

وتتضح ملامح هذه المرحلة فيمايلي:

- اللامركزية والمساءلة: تم الترويج لسياسة اللامركزية كوسيلة لتحسين الكفاءة، حيث تم منحالمجتمعات المحلية مزيدا من المسؤولية عن إدارة المدارس، مع تطبيق نظام مساءلة قائمة على الأداء، مثل نتائج الامتحانات.
- ظهور ما يعرف بالتعليم كبضاعة أو سلعة قابلة للتسويق، تقييم بالجودة وظهور مفاهيم مثل العائد على الاستثمار في التعليم،الأمر الذي غير أهداف السياسة التعليمية.
- أدى التركيز على الكفاءة والمخرجات إلى اهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية للتعلم كما تم زيادة التفاوت بين الفئات والمناطق نتيجة خصخصة بعض الخدمات التعليمية.[2]

أما بالنسبة لتطور سياسة التعليم في الجزائر نبدأها مند الحقبة الاستعمارية حيث كانت السياسة التعلمية الفرنسية تهدف إلى تهميش الجزائريين من خلال:

- تدمير التعليم التقليدي الإسلامي (الكتاتيب والمدارس القرآنية)
- فرض اللغة الفرنسية كلغة وحيدة للتعليم، مع قلة عدد المدارس المتخصصة للأهالي (السكان الأصليين)

أما سياسة التعليم في مرحلة مابعد الاستقلال أصبحت أداة رئيسية في بناء الأمة من خلال مايلي:

- التعريب: كخيار سياسي وثقافي لتعزيز الهوية الوطنية بعد الاستقلال.

[1]Edwards, D. Brent, op. cit, p.16.

[2]Ibid, p.18- 22.

- التعميم والمجانية:لإصلاح الضررالاستعماري.
- الجزأرة: تكوين إطارات جزائرية بدل الاعتمادعلى الخبرة الفرنسية.
- التركيز على الكمية في التكوين كخيار فرضتهظروف الفترة.[1]

أما قضية بناء القومية من خلال التعليم والتاريخ يعرضجيمس ماكدوغالالذي قدم مساهمات بارزة في دراسة القومية، خاصة في السياق الجزائري؛عن طريق مايلي:

- **التعليم كأداةللمقاومة:** إنشاء مدارس حرة مثل جمعية العلماء المسلمين، قاومت الاستعماروسياسته، ترسيخ الشعور بالانتماء الوطني، حيث كان التعليم في هذه الفترة مشروعا وطنيا وثقافيا لمواجهة سياسات الاستعمار.

- **الدولة الوطنية وإعادة كتابة التاريخ:**

بعد الاستقلال أصبح التعليم أداة في يد الدولة لإعادة صياغة التاريخ الوطني وفق منظورها، حيث ركزت في المناهج الدراسية على مواضيع الثورة والشهداءوالنضال ضد الاستعمار فهذه الرؤية الرسمية للتاريخ خضعت لاعتبارات سياسية أكثر من علمية.[2]

- **التوترات داخل السياسة التربوية:**

يكمن في الصراع بين التعريب والفرنسة وكيف انعكس ذلك على الهوية الوطنية والتعليم، حيث يشير إلى أن الدولة الجزائرية استخدمت التعليم كأداة لإضفاء الشرعية السياسية لتمثيل الأمة الجزائرية.[3]

[1]John Ruedy, **Modern Algeria: the origins and Development of nation**,2nd ,Bloomington: Indiana university press, 2005, p. p 132- 165.

[2]James Mc Dougall. **History and the culture of nationalism in Algeria**,Cambridge: cambridge university press, 2006, p, p 135, 137.

[3]Ibid, p. 162

المبحث الثاني: أنواع سياسات التعليم وأسسها

تتنوع السياسات التعليمية بتنوع المرجعيات الفكرية والفلسفية التي يستند إليها المفكرون حيث تم استخدام السياسات التعليمية كوسيلة للضبطالاجتماعي وهي فكرة محورية في الفكر التربوي النقدي، وقد ناقشها عدة باحثين أبرزهم "مارتن ريغان، مايكل آبل" وتتمثل هذه الأنواع في:

المطلب الأول: أنواع سياسة التعليم

1. السياسة التعليمية كأداة للضبط الاجتماعي:

حيث أنها لا تقتصر على تنظيم شؤون التعليم فقط، بل تستخدم أحيانا لضبط المجتمع وتشكيل وعي الأفراد وفقا لتوجيهات الدولة أو النخبة الحاكمة، ويتم ذلك من خلال:

- التحكم في المناهج التربوية.
- فرض رواية رسمية للتاريخ والهوية.
- تحديد القيم التي تغرس في المتعاملين.
- تحجيم التفكير النقدي لصالح الامتثال والطاعة.[1]

2. سياسة التعليم في ظل العولمة (جون فليب)

يظهر جون فيليب اهتماما بكيفية تأثير العولمة على نظم التعليم، خاصة في البلدان النامية، حيث على ركز على أهمية تطوير سياسة تعليمية تأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والثقافية مع تعزيز الكفاءات التي تمكن الأفراد من التفاعل في بيئة عالمية متغيرة.

أ- **المقاربة بالكفاءات:** وهواعتماد التعليم القائم على المهارات العلمية بدلا من المعرفة النظرية. كما تركز على قابلية التشغيل وربط المدرسة بسوق العمل. [2]

ب ـ الممارسة والمعايير: حيث تقوم المؤسسات التربوية في أنشطتهاعلى الأداء باستخداماالاختيارات المعيارية لقياس جودة الأنظمة التعليمية.

---

[1]Martin Irvin, "Education and Social control", **comparative education review,** 42, n°1, 1988, p. 24.

[2]Mitchel apple,**ideology and curriculum**, 3rd ed new York, routledge, p. p 28- 30.

ج . خصخصة التعليم وتحريره: تشجيع التعليم الخاص، والشراكات بين القطاع العام والخاص.

د . تدويل التعليم: عن طريق دعم اللغات الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية مع تكييف البرامج المحلية لتكون قابلة للمقارنة عالميا.

و . التركيز على التكنلوجيا: وهو إدخال تكنلوجيا المعلومات في مجال التعليم وكذلكالانتقال نحو التعليم عن بعد والمنصات العالمية.[1]

3-السياسات القائمة على الجودة والمساءلة: وتعتمد على اختبارات وطنية ودولية لتقييم الأداء مثل (pisa,Tmss*)تهدف إلى تعزيز الشفافية ولتحسين مخرجات التعلم[2] .

4-التعليم كتحرر سياسي واجتماعي:يرى "باولو فريري" الذي ينتمي إلى المدرسة النقدية والماركسية التحررية أن التعليملا يمكن فصله عن السياق السياسي والاجتماعي، فالتعليم بالنسبة إليه يمكن أن يكون أداة للهيمنة أو وسيلة للتحرر، وينتقد بشدة التعليم البنكي لأنه يكرس الخضوع، ويدعو إلى حوار متكافئ بين المعلم والمتعلم، فأثرت هذه الأفكار في برامج محو الأمية النقدية في أمريكا اللاتينية وفي حركة التعليم الشعبي في دول الجنوب.[3]

5. المناهج كأداة للهيمنة الإيديولوجية:

يمثل المؤلف "آبل" تيار النقد الاجتماعي في التربية، يربط بين المناهج التعليمية، وإنتاج السلطة الرمزية حيث يوضح أن:" المعرفة الرسمية تعكس مصالح الطبقات المهنية، وتقصي بدائل فكرية وثقافية أخرى حيث يطالب بمناهج بديلة تعزز مبادئ العدالة الاجتماعية.

---

[1] John Phillips, "Educational policy Borrowing and leveling in the Global ERA", **Educational Review** 52, no2, 2000 p p.193- 205.

[2] Michael Barber and Mona mourshed, **How the world's best performing school, systems concretionTop**Mckinsay&company, 2007, p p. 15-20.

[3] باولو فريري، **تعليم المقهورين**، ترجمة فؤاد كامل، دار الثقافة الجديدة،القاهرة، 1991، ص ص. 72- 85.

كما أثرت أفكاره في إرساء نظريات " مناهج المقاومة " عن طريق النقاشات حول العدالة في المدارس الأمريكية والإنجليزية، فالمناهج الدراسية تعكس مصالح النخب المهنية، وتساهم في إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي الطبقي من خلال ما أسماه المعرفة الرسمية.[1]

6. التعليم كآلية للانضباطوالمراقبة:

لا يتعامل فوكو مع التعليم كمجال معرفي مستقل، بل كمجال من مجالات ممارسة السلطة، حيث أن المدرسة في نظره مؤسسة تعيد إنتاج الانضباطالاجتماعي عبر أنظمة التقييم والرقابة والتصنيف، يظهر تأثره بتحليل المؤسسات مثل السجون المستشفيات، حيث كان أثره في السياسات التعليمية يدفع الخبراء والباحثين إلى النظر إلى التعليم كممارسة سياسية، تتطلب تفكيك آليات السلطة الكامنة وراء "الحياد الظاهري" للمؤسسات التربوية. حيث ربط بين السلطة والمعرفة، واعتبر أن المدرسة جزء من آليات المراقبة والانضباط التي تعمل على تشكيل الفرد وفق أنماط مقبولةاجتماعيا.[2]

7 . سياسة التعليم الديمقراطي التجريبي:

يمثل "جون ديوي" المدرسة البراغماتية الأمريكية، حيث يعتبر أن التعليم يجب أن يكون مرتبطا بتجربة المتعلم وأن يكون أداة التنمية المواطنة الفعالة، بل وينتقد الأساليب التقليدية التلقينية ويدعو إلى التعلم القائم على المشروع والممارسة، ويمكن أثره في تشكيل " التعليم التقدمي" في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أثر في فلسفة التعليم النشيط المنتشرة اليوم، وفي هذا الصدد تم الانتقال من كون المتعلم مجرد مستقبل للمعلومات، إلى فاعلا في بيئته، استنادا إلى تجاربه ومهاراته بكل حرية وديمقراطية.[3]

---

[1]Mitchel apple, op. cit, p, p, 45- 62.

[2]Michel Foucault, **surveiller et punir :naissance de la prison,** paris : Gallimard, 1975, p .p 183- 195.

[3]Jeanne, Devey, **Democracy and education**: **in introduction to the philosophy of education**, 1sted, New York: Macmillan, 1916, p. 239.

المطلب الثاني: أسس سياسة التعليم

تقوم سياسة التعليم الوطني على الأسس والمبادئ التالية:

1 ـ الأسس الفلسفية والتربوية: يرتبط هذا الأساس بطبيعة المعرفة وفرض التعليم من المنظور الفلسفي فالتعليم يجب أن يكون تجريبيا يعكس الحياة الواقعية ويعزز التفكير النقدي في الفلسفة البراغماتية ترفض المعرفة الجامدة، وتركز على التفاعل مع البيئة وتكوين الخبرة[1].

فالتعليم يجب أن يكون قائما على النشاط في الممارسة التعليمية على حد تعبير "شارلز بيرس" حيث تبنى سياسة التعلم الحديثة في شكل مجموعة من الأسس الفلسفية والتربوية التي تتشابك مع التحولات الاجتماعية والمعرفية خصوصا التي جاءت في الأعمال"ميتشل فوكو" وغيره من مفكري ما بعد الحداثة، وقد ناقش " بوبكويتزفيتز" و"برينان" هذه الأسس ضمن منظور نقدي شامل يعيد النظر في المفاهيم التقليدية حول السلطة، المعرفة والذات، وأن الفاعل البشري هو مركز التعبير الاجتماعي والمعرفي، هذه الفلسفة التي تستند إلى العقلانية التنويرية تحمل الذات الفردية مسؤولية الفعل التاريخي والاجتماعي، لكن في منظور "فوكو" حسب الكاتبان أن الذات لا تنتج المعرفة بمعزل عن السلطة[2]،بل تنتج داخل شبكات السلطة والخطاب، وبالتالي فهم سياسة التعلم يجب أن يتحرر من التصورات الماهوية للفاعل، ويتجه نحو دراسة كيفية تشكل الفاعل نفسه ضمن علاقات القوة والمعرفة عن طريق ما يلي:

1-1- المعرفة كسلطة وليست فقط انعكاسا للحقيقة،فالمعرفة ليست محايدة بل هي ممارسة مرتبطة بإنتاج السلطة فهي ليست وسيلة لفهم الواقع لكن أداة تستخدم لضبط الأفراد وإعادة إنتاجهم ضمن أنظمة "الحقيقة والعقلانية".[3]

---

[1] جون ديوي، المدرسة والمجتمع، ترجمة عبد العزيز القوصي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1954، ص. 44.

[2] Tomasspopkewitz, and MaryBrennon, "Restructuring of social and political, theory in education: Foucaultand social Epistemology of school practices", **Educational theory** 47 no 3, 1997, p 291.

[3] Tomasspopkewitz, and MaryBrennon, op. cit.p 288.

1-2- من السلطة السيادية إلى السلطة المنتجة: في سياق التعليم لا تمارس السلطة فقط غير القوانين أو المناهج الرسمية، بل من خلال تفاصيل الحياة المدرسية مثل: التقويم، التصنيف والتوجيه النفسي.[1]

هذا التحول من "السلطة السيادية" إلى السلطة المنتجة يعيد توجيه البحث التربوي من البحث عمن يمتلك السلطة إلى كيف تعمل السلطة في إنتاج الواقع التربوي ذاته..

1-3- التقدم والحداثة في التعليم:إحدى الأسس الفلسفية المهمة هي التشكيك في فكرة التقدم الخطي التي هيمنت على الفكر اللبرالي والماركسي في القرن 20 بدلا من افتراض أن التاريخ يسير نحو مزيدا من الحرية والعقلانية حيث تم اقتراح مفهوم "القطاع المعرفية" التي تعيد تشكيل نظم المعرفة والقوة بطرق غير متوقعة.[2]

1-4- التكوين السياسي للذات المتعلمة: الذات المتعلمة ليست كيانا طبيعيا، بل هي بناء اجتماعي وتاريخي لا ينظر إلى الطفل بوصفه متعلما فقط بل يعاد تشكيله ضمن خطابات تتعلق بالانضباط، الأداء، الأخلاق، المواطنة.[3]

1-5- إعادة التفكير في الفضاء التربوي كحقل خطابي:

هو انتقاد المفهوم الجغرافي التقليدي للفضاء التربوي، ويقترحان بدلا منه مفهوم"الحقول الخطابية" أي أن السياسات والممارسات التعليمية تنتج في شبكات من الخطابات تتجاوز حدود المدرسة،بهذا يصبح فهم التعليم مرهونا بتحليل التداخل بين خطابات متعددة تتقاطع في تشكيل هوية المتعلم.

2- الأساس الاجتماعي والثقافي:

يتعلق هذا الأساس بعلاقة التعليم بالمجتمع من ناحية التفاوت الطبقي، القيم السائدة، الثقافات المتوفرة، حيث يؤكد "دوركايم" أن المدرسة تمثل أداة لإعادة انتاج القيم الاجتماعية وتنشئة الأفراد، أما "بورديو" فقد وضح أن النظام التعليمي يسهم في ترسيخ اللامساواة من

[1]Ibid, p303.

[2]Iibid, p300 ,301

[3]Iibid, p.294

خلال ما أسماه العنف الرمزي، فالمعرفة المدرسية ليست انعكاسا موضوعيا للعلم بل نتاج للعمليات التاريخية والثقافية، ارتبطت ببناء الدولة القومية وتنظيم المجتمع وضبط الأفراد[1]، ويعتبر التعليم آلية لضبط التنوع الثقافي عن طريق تفعيل "سياسات الدمج والعدالة"، حيث تمارس المؤسسات التعليمية نوعا من الضبط الثقافي في التنوع، فعوضا من الاحتفاء بالاختلاف، تعيد المناهج إنتاج معايير ثقافية مهيمنة، تحتاج إلى تقويم أو علاج، فعلى سبيل المثال وصف تلميذ بأنه متعلم جيدا أو معرض للخطر ليس وصفا بريئا بل هو جزء من خطابات اجتماعية تنتج أنماطا معيارية للسلوك المقبول. [2]

3- الأساس السياسي والاقتصادي:

يمكن أن نوجز هذا الأساس فيمايلي:

1التحول من الدولة القومية إلى المجتمع العالمي: لم تعد الدولة القومية وحدها الفاعل الرئيسي في رسم السياسة التعليمية، بل باتت جزئ من منظومة سياسة عالمية تشارك الأطر والمعايير من خلال منظمات دولية مثل اليونيسكو.

2. التعليم كوسيلة لبناء الشرعية السياسية: أصبحت الأنظمة السياسية تستخدم التعليم لتعزيز شرعيتها أمام المجتمع الدولي، من خلال التزامها بالمعايير العالمية كحقوق الإنسان، والديموقراطيةوالمساواة.[3]

3. السيادة التعليمية لصالح الحكومة العالمية:لم يعد من الممكن للأنظمة التعليمية أن تعمل بمعزل عن الحكومة العالمية التي تؤثر من خلال القوانين الناعمة والمعايير الدولية بدلا من الأوامر.[4]

4 . بروز مفهوم المواطنة العالمية: لم يعد المواطن يهيأ فقط لخدمة الدولة، بل ليكون فاعلا في المجتمع العالمي متعدد الثقافات، منفتح على القضايا الإنسانية والبيئة.

---

[1]Tomasspopkewitz, and Mary Brennon, op. cit. 301.

[2]Libid, p 294.

[3]Francisco O, Ramires john,Meyer and Julia Lerch **world society and globalization of education policy,** ed Karen Mundy Andy green bob Lingard and Antoni verger oxford black well2016, pp. 45- 46.

[4]Francisco o, Ranires john, op. cit. p. 44.

أما الأساس الاقتصادي للسياسة التعليمية فنوجزها كمايلي:[1]

- التعليم كاستثماراقتصادي: حيث ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة الإنتاج وإسهام بشري يعزز النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية للدول.
- صعود نموذج "مجتمع المعرفة":الاقتصاد العالمي الجديد قائم على المعرفة والابتكار، كما أنه قناة أساسية لبناء هذا الاقتصاد ولا سيما عبر التعليم العالي والبحث العلمي.
- الربط بين الجودة التعليمية والنمو الاقتصادي: هناك افتراض سائد بأن تحسين نتائج التعليم مثل (نتائجاختباراتpisa) يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر مما يدفع الدول لتبني سياسات إصلاحية تعتمد على المعايير الدولية.
- التعليم وسوق العمل العالمي: حيث أصبحت السياسة التعليمية موجهة بشكل متزايد لتأهيل المتعلمين للمنافسة في سوق العمل الدولي، مع التركيز على المهارات القابلة للنقل والمرتبطة بالتكنولوجيا والريادة[2].

[1]Ibid, p .46.

[2]Ibid, p.p .55- 58.

المطلب الثالث: عناصر السياسة التعليمية

وتتمثلفيما يلي:

1-الأهداف التعليمية: تشكل الأهداف التربوية الإطار التوجيهي العام للسياسة التعليمية، وهي مستمدة من فلسفة المجتمع واحتياجاته التنموية والاجتماعية، والثقافية، حيث تختلف هذه الأهداف باختلاف السياقات ففي الدول اللبيرالية ترتكز على الفردانية والحرية، بينما ترتكز الأنظمة الاشتراكية على الجماعية.[1]

2-**المناهج الدراسية:**

تعدالمناهج الدراسية وسيلة لتحقيق الأهداف وتشمل المحتوى والمعارف والمهارات التي يفترض أن يكتسبها المتعلم، حيث ينظر إلى المنهج على أنه انعكاس للإيديولوجيا المهنية في المجتمع، كما يرى المفكر "بورديو"أن المنهج يعتبر الطبقة العليا[2]، إذ تعد المناهج الدراسية متطابقة مع البيئة الداخلية في المجتمع، ونقطة الانطلاق لتطور التعليم.

3-طرق التدريس: تشير إلى مجموعة الإستراتيجيات والتقنيات التي يستخدمها المعلمون لنقل المعرفة وتنمية المهارات، وبالتالي طريقة التدريس تقوم على مبدأ التفاعل والخبرة بدلا من التلقين.[3]

4- المعلم: يعد المعلم محور العملية التعليمية، ويجب أن يكون مؤهلا علميا وتربويا، ويتمتع بالاستقلالية والمكانة الاجتماعية اللائقة، وبالتالي فالمعلم ليس ناقلا للمعلومة بل شريكا في الحوار مع المتعلم لبناء المعرفة معا.[4]

---

[1] شفيق جبيلي، **السياسة التعليمية: الأسس والمكونات**، دار الحاد، عمان، 2004، ص. 39.

[2] بيار بورديو، جون كلودباسرون، **إعادة الإنتاج في سبيل نظرية ممارسة التعليم**، ترجمة: محمد الطاهر بن عاشور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص 88.

[3] جون ديوي، المدرسة والمجتمع، مرجع سابق، ص. 62.

[4] باولو فريري، **تعليم المقهورين**، ترجمة لطيفة لايف، دار القبس، بيروت، ص. 112.

5-التقويم: وظيفة التقويم مستوى الطلاب للتأكد من تحقيق المكتسبات التعليمية وتحسين الأداء فالتقويم التكويني (لمتابعة التطور) والتقويم الختامي (للحكم النهائي) ويفضل التربويون المعاصرون الطريقة الأولى في عملية التقويم لأثره البالغ في تحسين التعليم.[1]

6-تمويل التعليم: يعد هذا العنصر أساسا في مدى فعالية تنفيذ السياسة التعليمية، باعتبارهاستثماراقتصادي يسهم في تحسين رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية الوطنية.[2]

7-البنية التحتية: وتشمل المباني، التجهيزات، الإدارة المركزية، الفرعية والتخطيط طويل المدى، فالإدارة اللامركزية خيار تتجه إليه العديد من الأنظمة لتحسين الكفاءة والشفافية.[3]

8-العدالة وتكافئ الفرص: تعني توفير فرص متكافئة لجميع فئات المجتمع للوصول إلى التعليم الجيد، حيث تؤكد سياسات التعليم على محاربة التميز القائم على التنوع أو الجغرافيا، أو الوضع الاجتماعي.[4]

ومن خلال ما سبق ذكره يوجد توازن معرفي يجمع بين التنظيم والتحليل، خاصة، حيث يستند إلى أعمال مفكرين بارزين مثل جون ديوي وفريري ممن ساهموا في بلورة رؤى متباينة، حول وظيفة المدرسة، وعلاقتها بالمجتمع والسلطة والتنمية، كما أن السياسات التعليمية لا تبنى من فراغ، ما يجعل كل سياسة تجسيدا لإيديولوجية معينة، إما أن تعزز المساواة أو تكرس الفوارق، ما يؤدي إلى ضرورة الفهم الأعمق للمفاهيم مثل: الحكومة، الجودة التعليمية تكافئ الفرص.

---

[1] عبد الحميد حسن، **التقويم التربوي المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص. 71.

[2] تيودور شولتر، **رأس المال البشري والاستثمار في التعليم**، ترجمة: أحمد زكي بدوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص. 33.

[3] عمر علي، **الإدارة التعليمية: مفاهيم معاصرة**، دار الزهراء، الرياض، 2011، ص. 55.

[4] منظمة اليونيسكو، تقرير التعليم للجميع، اليونيسكو، باريس، 2015، ص. 91.

المبحث الثالث: واقع السياسة التعليمية في الجزائر

إن واقع السياسة التعليمية في الجزائر لم يكن خاليا من التحديات والاختلالات، حيث واجهت الدولة الجزائرية منذ عقود إشكالات تتعلق بتعدد المرجعيات وتغير السياسات بتغيير الحكومات فضلا عن صعوبة التوفيق بين الأهداف التربوية الوطنية ومقتضيات الانفتاح للعولمة، هذا ما انعكس بشكل مباشر على واقع المنظومة التعليمية سواء من حيث المحتوى والمناهج، أو من حيث البنية التحتية ونوعية التكوين والتأطير.

المطلب الأول: أهمية وأهداف سياسة التعليم الوطني:

أولا: أهمية سياسة التعليم الوطني

تكمن أهمية سياسة التعليم الوطني في الجزائر فيمايلي:

1. بناء الهوية الوطنية بعد الاستعمار:

منذالاستقلالاعتبرت السياسة التعليمية في الجزائر أداة أساسية بالنظر إلى السياق التاريخي والاجتماعي السياسي الذي نشأت فيه، حيث تكتسب هذه الأخيرة أهمية خاصة في استعادة السيادة الثقافية واللغوية، وذلك من خلال تعريف التعليم وتثبيت قيم الثورة الجزائرية، وقد أشار المفكر "عبد الله شريط" إلى أن التعليم كان وسيلة لإعادة تشكيل الشخصية الجزائرية بعد محاولات الطمس الاستعماري.[1]

2. أداة للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية:

شغلت السياسة التعليمية دورا مركزيا في مشاريع التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية للدولة الوطنية، فقد أكد الباحث "عبد القادر جدي"، أن الدولة ربطت التعليم بمشروع بناء دولة صناعية قائمة على العدالة الاجتماعية.[2]

---

[1] عبد الله شريط، **ثقافتنا في مفهومها ومضمونها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981، ص 57.

[2] عبد القادر جدي، **السياسات التربوية في الجزائر، بين الخطاب والممارسة**، دار الوعي، الجزائر، 2019، ص 93.

3- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص:

حيث أعطت الدولة الجزائرية أولوية قصوى لمجانية التعليم بين مختلف فئات المجتمع على حد تعبير "عبد الرحمان الحاج صالح" وفق هذا المنظور أن إلزامية وإجبارية التعليم ومجانيته لاسيما في المناطق الريفية، ساهمتا في خلق فرص حقيقية للرقي الاجتماعي.[1]

4- تعزيز اللغة والهوية الأمازيغية:

مع التعديلات الدستورية الأخيرة عرفت السياسة التعلمية تحولا نحو الاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي، من خلال إدماج الأمازيغية كلغة وطنية رسمية ضمن المنظومة التربوية، والتي وصفت بالخطوة الجريئة نحو الاعتراف بالتنوع داخل الوحدة الوطنية.[2]

5- مواكبة التغيرات التكنلوجية:

مند بداية الألفية الثالثة، بدأت وزارة التربية الوطنية في إدماج تكنلوجيا الإعلام والاتصال. ضمن المناهج والرسائل التعلمية، كخطوة نحو التحديث وتحسين الجودة التعلمية.[3]

6-بناء الدولة الوطنية:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال منظومة تعلمية مفرغة من المضامين الوطنية، أي منظومة ناطقة باللغة الفرنسية بشكل كلي، وموجهة لفئة محددة من السكان لذلك كانت أولويات السياسة التعلمية مرتبطة بإعادة بناء الإنسان الجزائري، وفق قيم الثورة وباللغة الوطنية، وتحريره من آثار الاستعمارالذهني والثقافي.[4]

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، "نحو سياسة لغوية وطنية"، **مجلة التربية والتعليم**، الجزائر، د ر م، العدد 4، 1980، ص 34.

[2] فتيحة بوديسة، "التعليم والهوية في الجزائر (من الأحادية إلى التعدد)"،**مجلة علوم التربية**، مجلد 22، العدد 1، 2021، ص 89.

[3] وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول إصلاح التعليم في الجزائر**، الجزائر، 2020، ص. 17.

[4] مصطفى الأشرف، **التعليم والثورة في الجزائر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970، ص. 57.

ثانيا: أهداف سياسة التعليم الوطني

1- تكوين الكفاءات البشرية:

ارتبطت السياسة التعلمية ارتباطا وثيقا بمشروع الدولة التنموي، حيث ركزت على تكوين يد عاملة وطنية مؤهلة، تساهم في بناء الاقتصاد الوطني، خصوصا في مجالات الصناعة والزراعة، وقد وضح تقرير اليونيسكو لعام 2015 أن الجزائر تسعى إلى ملائمة مناهجها التعلمية مع حاجات سوق الشغل، في ظل نسب تمدرس متزايدة.1

2. مواكبة التحولات العالمية:

تسعى السياسة التعلمية الجزائرية إلى التحديث، من خلال تبني إصلاحات بيداغوجية، مثل الاعتماد على المقاربة بالكفاءات والمقاربة بالمشاريع، مع إدماج تكنولوجيا المعلومات وتحديث أساليب التقييم، وهذه الإصلاحات تأتي استجابة للتحولات العالمية نحو اقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي.[2]

3. تعزيز التنوع الثقافي واللغوي:

مند بداية الألفية الثالثة، أصبحت السياسة التعليمية تسعى إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية، من خلال ترسيم الأمازغية وإدماجها في المنظومة التربوية، وهذا التوجه يشكل تحولا من الهوية الأحادية إلى الهوية الجامعة في المدرسة الجزائرية.[3]

4. التعليم كأداة للاندماج والمراقبة:

انطلاقا من منظور " فوكوي" يحلل الباحث "توماس بوب كويتز" المدرسة الجزائرية كنظام للضبطالاجتماعي، حيث يرى أن المشروع الوطني لإعادة تكوين الذات الجماعية لم يكن محايدا.[4]

---

[1] مصطفى الأشرف، مرجع سابق،ص.44.

[2] وزارة التربية الوطنية، مرجع سابق، ص.26.

[3] فتيحة بوديسة، مرجع سابق، ص.91.

[4]Thomas. s popkewitz,"Reforming the fabric of schooling: reimagining the nation, state and the citizen",**journal of curriculum studies**, 37, no 1, 2005, p. 25.

5-التعليم بين الطموح والتحدي

يركز تقرير البنك الدولي علم الفجوة بين أهداف السياسة التعلمية الجزائرية وواقع التنفيذ، رغم أن الخطاب السياسي يشدد على الجودة والتكافؤ، إلا أن التحديات البنيوية مثل: الاكتظاظ ونقص التكوين تؤثر على فعالية المنظوم، ويفيد التقرير بأن الجزائر تواجه صعوبة في تحويل المدرسة من مؤسسة تلقين إلى فضاء لبناء المهارات.[1]

المطلب الثاني: هيكلة وإصلاح المنظومة التربوية

تولي الدولة الجزائرية أهمية بالغة لمسألة الجودة في التعليم، حيث تم وضع مجموعة من المعايير لضمان تحقيق نظام تربوي فعال ومتكامل، من هذه المعايير:

1. تأهيل الموارد البشرية:

من خلال التكوين المستمر للمعلمين، تحسين المناهج التربوية، كي تتوافق مع متطلبات العصر، مع تأهيل الكوادر التربوية.[2]

2-توفير بيئة مدرسية ملائمة: تشتمل تجهيزاتوبنى تحتية مناسبة وكافية بالإضافة إلى توفر العامل البشري المتمثل في التأطير.[3]

3. اعتماد آليات التقييم الدوري في المؤسسات التعليمية:

وتتمثل في تعزيز الكفاءات الأساسية لدى المتعلمين والمتعلقة بالتفكير النقدي البناء، والمهارات التواصلية، والاستعداداللابتكار الناتجة عن الدور الذي تلعبه اللجنة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين باعتبارها الأداة المركزية في متابعة تطبيق هذه المعايير ورصد مدى فعاليتها في المؤسسات التعليمية.[4]

---

[1]World bank, **education in Algeria**: diagnostic and policy recommendations, Washington, pc, World bank, 2019, p. 34.

[2]إلياس بن زينة، "إصلاح المناهج التعليمية في الجزائر، رهانات وتحديات"، **مجلة العلوم التربوية**، العدد 17، 2022، ص. 45.

[3] وزارة التربية الوطنية، تقرير حول جودة التعليم في الجزائر، 2022، ص. 15.

[4]الهيئة الوطنية لضمان الجودة، دراسة حول البيئة المدرسية في الجزائر، الجزائر، 2021 ،ص21.

4-تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية:

تتمثل في دور المجتمع المدني في ظل التنظيم المحلي وفق ترقية وتنمية المناطق النائية مما يساعد على تحقيق مبادئ تكافئ الفرص في ميدان التعليم.[1]

إن الاهتمام المتزايد من طرف الحكومة بسياسة إصلاح المنظومة التربوية، المتضمن برنامج رئيس الحكومة الجمهورية تحت عنوان "المشروع الوطني المتجدد" بهدف الوقوف على النقائص والاختلالات جراء الأزمة المتعددة الأبعاد الذي تعرض لها المجتمع منذالثمانينات حيث تعتبر عملية الإصلاح التربوي وإعادة الهيكلة أول محطة بارزة مند الاستقلال تحت شعار مدرسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع من التربية والتعليم ومن الكفاءات العلمية والمهنية المؤهلة والقادرة على إدارة شؤون المجتمع.

أولا: هيكلة المنظومة التربوية

1-اللجنة الوطنية للمناهج والبرامج:

وهي لجنة استشارية تتولى إعداد تقارير الخبرة العالمية والبيداغوجية تتكون من 24 عضو يترأسها شخصية بارزة في مجال التربية الوطنية، يتم تعيين الأعضاء عن طريق الصفة الرسمية (مدير مركزي في وزارة التربية)، أو بالنظر إلى خبرتهم في مجال التربية والتعليم (مفتشو التربية والتكوين على مستوى وزارة التربية)، للإشارة تم ترقية هذه اللجنة إلى مجلسوطني للمناهج، طبقا للقانون الصادر بتاريخ 08 جانفي 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية.[2]

[1] نسرين بوعزة،"التفاوت الجغرافي وجودة التعليم في الجزائر"،**مجلة دراسات اجتماعية**، العدد12، 2023، ص. 67.

[2]قرايرية، حرقاس وسيلة، **تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية**، رسالة دكتوراه في علم النفس، جامعة منثوريقسنطينة، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2009، 2010، ص.46.

- تتكون اللجنة من 158 عضو ويسيرها مكتب يتكون من 5 أعضاء منهم رئيس وأربع نواب له، ويتم تقسيم العمل داخلها بين 5 لجان تكلف كل لجنة بإعداد تقرير حول محور من المحاور الخمسة التي تتكون منها.1
- تقدم اللجنة الوطنية في أجل تسعة أشهر، من تاريخ تنصيبها نتائج أشغالها في تقرير عام، ويستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية بأكملها لإعداد ترتيب قانوني جديد يحكم منظومة التربية والتكوين.
- تدرس اللجنة الوطنية وتقترح في إطار المسعى العام لمهمتها وعلى أساس التشخيص الذي تعده ضمن تقرير مفصل للتدابير التي تراها ضرورية وعاجلة لتطبيقها في الميدان ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنظيمها.
- تكفل الجنة في هذا الإطار باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية الجيدة من جهة، وتنظيم المنظومات الفرعية، وكذا تقسيم الوسائل البشرية والمالية الواجب توفرها من جهة أخرى.
- تؤهل اللجنة في إطار إنجاز مهمتها للقيام بمايلي

✓ تسلم جميع الدراسات ذات الصلة بمهامها.

✓ تطلب من الإدارات والهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعمالها.

- تكفل اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص موضوعي ومؤهل ومفصل لجميع العناصر ومكونات المنظومة والتكوين المهني، والتعليم العالي، ودراسة إصلاح كلي وشامل على ضوء هذا التقييم.[2]

---

[1] مديرية التقويم والتوجيه والاتصال،**إصلاح المنظومة التربوية، النصوص التنظيمية**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009،ص.13.

[2] المرجع نفسه، ص.12

❖ **إعادة هيكلة بنية المنظومة التربوية:**

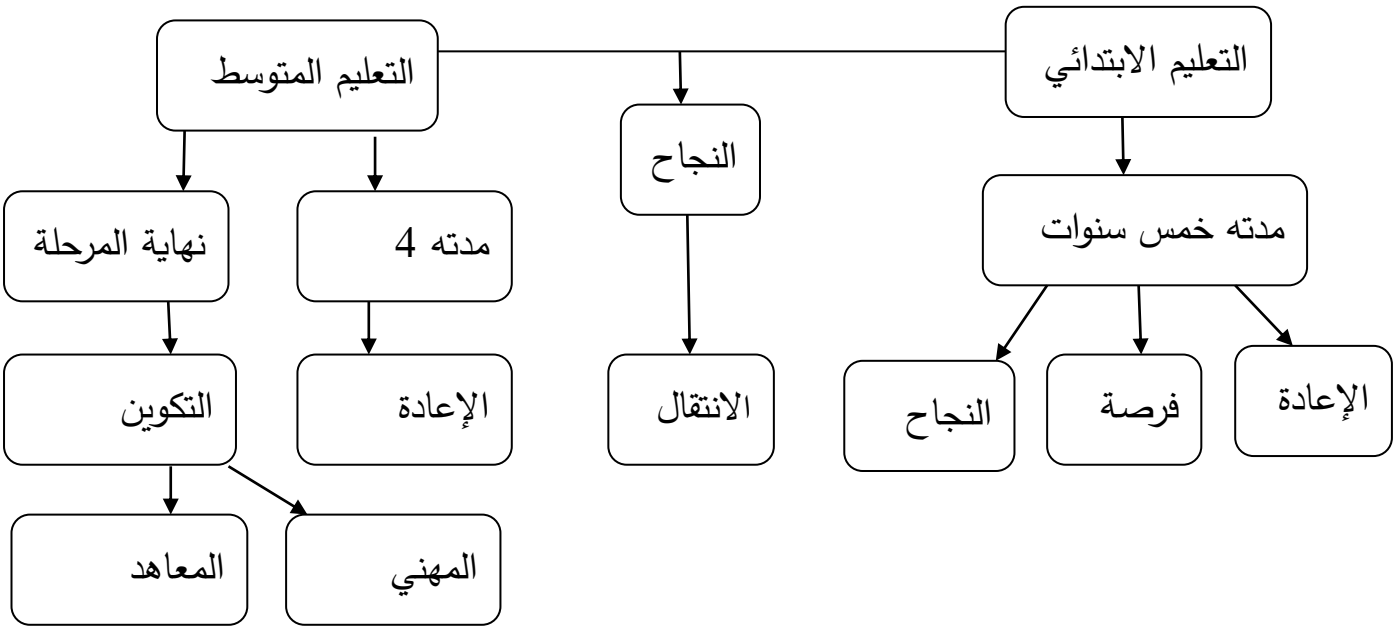
حيث أضحت بنية المنظومة التربوية تتشكل في التعليم التحضيري، بإمكان القطاع الخاص أن يستمر فيه.

- الطور الابتدائي مدته 5 سنوات(كان في السابق 6 سنوات)
- الطور المتوسط مدته 4 سنوات(كان في السابق 3 سنوات)

وشرع في تطبيق هذا النظام كالآتي:

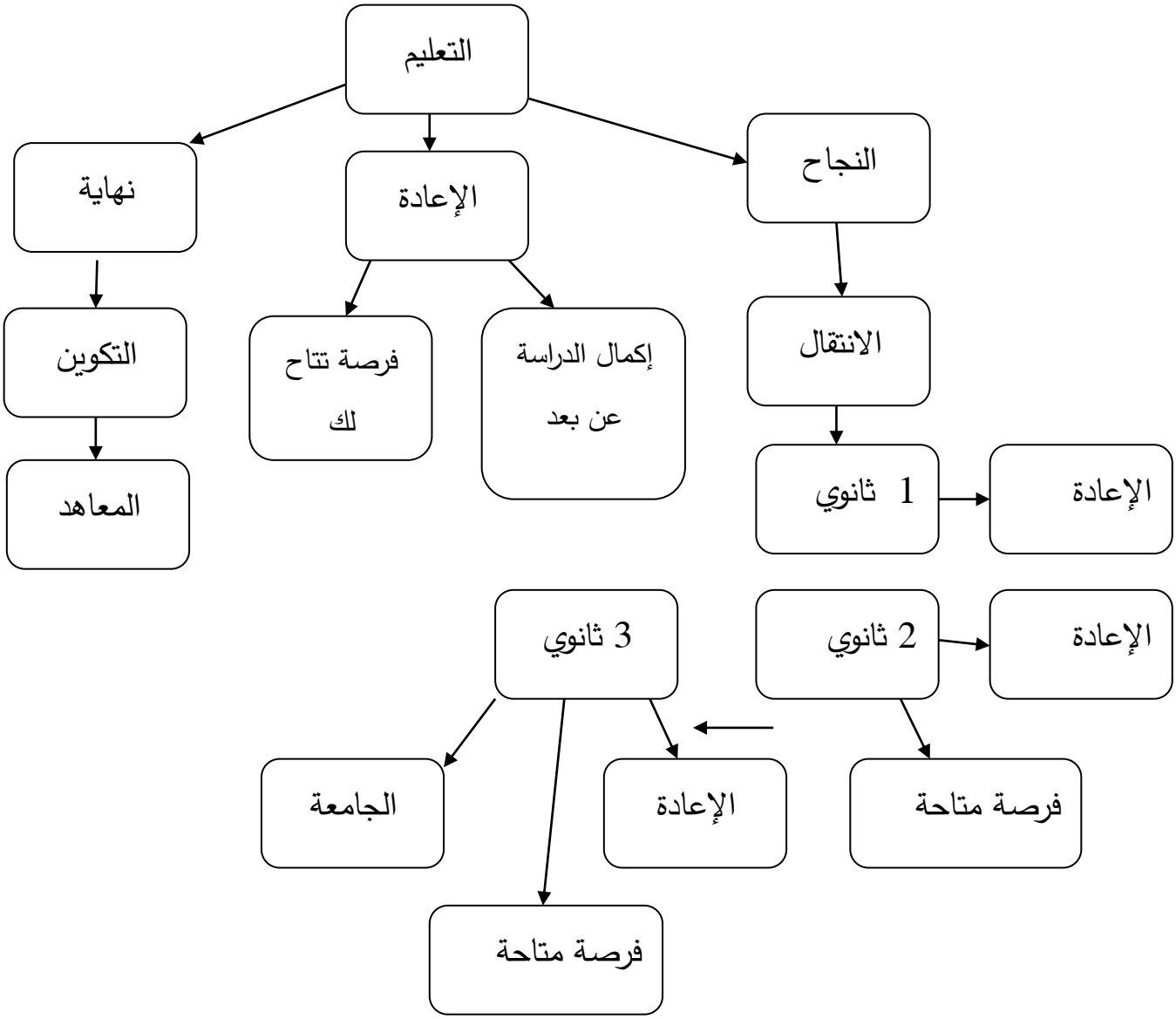
- السنة الأولى ابتدائي والسنة الثانية متوسط في الموسم الدراسي 2003. 2004.
- السنة الثانية ابتدائي والسنة الثانية متوسط في الموسم الدراسي 2004. 2005
- السنة الثالثة ابتدائي والسنة الثالثة ابتدائي في الموسم الدراسي 2005.2006
- السنة الرابعة ابتدائي والسنة الرابعة متوسط في الموسم الدراسي 2006.2007
- السنة الخامسة ابتدائي في الموسم الدراسي 2007.2008

والمخطط الآتي يلخص الهيكلة الجديدة للتعليم الإلزامي وما بعد الإلزامي.



المصدر: سليم بلحاج، **السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر**، ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2014، 2015، ص . 133.

من خلال الشكل رقم1: يتضح أن التعليم الابتدائي 5 سنوات يتيح للتلميذ الإعادة أو الانتقال إلى المرحلة المتوسطة التي مدتها4 سنوات فيما يمكن لتلميذ إما الإعادة أو النجاح، وبنهاية المرحلة ينتقل إلى التعليم الثانوي أو يوجه إلى مراكز التكوين المهني، الذي يتفرع إلى نوعين مهني ومعاهد، فالمعهد نابع من اختيار التلميذ المتحصل على شهادة التعليم المتوسط بمعدل جيد فما فوق.



المصدر: سليم بلحاج، **السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر**، ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2014، 2015، ص. 133.

أما الشكل 2 يوضح أن التلميذ الناجح في التعليم التوسط ينتقل إلى التعليم الثانوي، وهناك تتاح له الفرصة للنجاح، والانتقال لمواصلة دراسته وحصوله على شهادة البكالوريا، ومزاولة التعليم الجامعي أو الإعادة من خلال إكمال الدراسة عن بعد أو فرصة تتاح له على مقاعد الدراسة، أما في مرحلة نهاية الدراسة يمكنه متابعة تعليمه أو التوجه للتكوين في المعاهد.

ثانيا: الإصلاح التربويوالبيداغوجي والمواد التعليمية

❖ **الإصلاح التربوي في الجزائر:**

➢ **إصلاح 1976:**يعد من أبرز المخططات التربوية في تاريخ الجزائر المستقلة حيث صدر الميثاق الوطني وأطلق عليه اسم الإصلاح التربوي حيث اختص بتعريف التعليم ومجانيته وإلزاميته حتى سن 16، مع ربط المدرسة بالهوية الوطنية (الإسلام والعروبة والانتماء الثوري).[1]

➢ **إصلاحات التسعينات: التعددية والانفتاح**

اتسمت تلك الفترة بتحولات سياسية وانفتاح على التعددية الجزئية حيث بدأت تظهر نقاشات حول فشل تعريب المناهج وضعف جودة التعليم، وبالتالي تم إعادة النظر في المناهج خاصة في التعليم الثانوي.[2]

➢ **إصلاح 2003: إصلاح المنظومة التربوية (إصلاح بنزاغو)[3]**

جاء بعد التشخيص الرسمي لأزمة المدرسة الجزائرية وكانت أبرز ملامحه:

- اعتماد المقاربة بالكفاءات بدل المقاربة بالأهداف.
- اعتماد هيكل التعليم إلى ثلاث مراحل ابتدائي، متوسط، ثانوي.

---

[1] عبد الحميد صالح، **السياسة التعليمية والتخطيط التربوي في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2018، ص. 111.

[2] المرجع نفسه، ص. 114.

[3] عبد المجيد بن زاغو هو أكاديمي وباحث جزائري بارز في ميدان التربية والتعليم، عرف بمساهمته الفكرية والنقدية في تحليل منظومة التعليم خاصة ما تعلق بسياسات الإصلاح والتكوين والمناهج، تولى رئاسة اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

- إدخال موارد جديدة، وتحسين تدريب المعلمين، تغيير المناهج.
- محاولة تقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل.[1]

➢ **محاولات مابعد 2010(التقييم والتحسين)**

وكانت كمايلي:

- التركيز على تحسين جودة التعليم أكثر من تغيير الهيكلة.
- إدخال التكنلوجيا في التعليم (الرقمنة، التعليم الإلكتروني).
- مراجعة بعض المناهج استجابةللانتقادات التربوية الاجتماعية.[2]

❖ **الإصلاح البيداغوجي والمواد التعليمية في الجزائر:**

تتم وضع برامج التعليم الجديدة حيز التطبيق المكونة لكل السنوات في جميع الأطوار التربوية مع الدخول المدرسي 2008/2007، والتي شملت 185 منهاجا تعليميا جديدا، مند الشروع في الإصلاح سنة 2003، وسنعرض هذه البرامج كما يلي:

- تدريس اللغة الأمازيغية ابتداءً من السنة الرابعة ابتدائي.
- تدريس اللغة الفرنسية ابتداءً من السنة الثالثة ابتدائي.
- تدريس اللغة الإنجليزيةابتداءً من السنة الأولى متوسط[3]

كما تم استحداث وثيقة تستعمل كمرجع لتصميم البرامج التعليمية في كافة الأطوار، والتي تتعلق أساسا بالهدف العام للمرحلة التعليمية المقصودة، والتي تعطي جميع المواد المقررة في تلك المرحلة، وكذلك توضح العناصر المكونة للمجال التعليمي فيما يتعلق بالسياسة التربوية وبالتعليمات المشتركة في المجال المقصود، فهي بمثابة ميثاق علمي يكون في شكل وثيقة رسمية، تحدد العناصر التنظيمية للبرامج في كل مادة، وبالتالي تحدد:

✓ أسس البرامج المناهج وجدورها الوطنية والعالمية.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 116.

[2] عبد الحميد صالح، مرجع سابق، ص. 119.

[3] مجيد مسعودي، **إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع2000/ 2010**، مذكرة ماجستير، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص.71.

- ✓ ميدان المعارف، التي ينبغي اكتسابها للمتعلمين.
- ✓ أجهزة التقويم لمختلف مراحل إعداد وتنفيذ البرامج.
- ✓ استناد ما يسمى الوثائق المرافقة لشرح كيفية تطبيقها ومنها الكفاءة المكتسبة من طرف التلاميذ.[1]
- ✓ وضع مقاربة بيداغوجية جديدة بدلا من البيداغوجية القديمة فالإصلاح الجديد قطع شوطا كبيرا من خلال تحسين البيداغوجيات المستعملة قديما والمتمثلة في بيداغوجية المضمون وبيداغوجية الأهداف إلى غاية الإقرار بضرورة العمل وفق منطلق بيداغوجي يتمثل في المقاربة بالكفاءات وهذه الأخيرة تتفرع بالمنهج البنائي الذي يعتمد على تطبيق منطلق تمكين المتعلم من بناء معارفه بمفرده من خلال التعامل مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.[2]

ثالثا: معايير تحقيق الجودة التربوية

1. بيداغوجية التعليم: والتي تحتوي ما يلي

أ. المنهاج الدراسي الجديد: وهو نقله نوعية تماشيا مع المعايير العالمية، أي تحسين وتطوير المناهج وهو ما يطلق عليه (التحوير البيداغوجي) وهو التغيير بهدف التطوير لضمان ما يسمى الملائمة لكل المستجدات التي تعرفها الساحة المحلية والدولية على المستوى التربوي ، فالمنهاج الدراسي للجيل الثاني أو ما يعرف بالتحرير البيداغوجي أفضل المناهج التي سبقته خاصة من حيث الهيكلة والغايات، لأنه يواكب تطورات العصر، فالمناهج الحديثة سمحت للمتعلم الانفتاح على كل الشركاء المساعدين للمدرسة، والفضاءات الإلكترونية والشبكات العنكبوتية، وبالتالي تحقيق الفعالية البيداغوجية الكفيلة بضمان الهدف

[1] عبد السلام نعمون، **نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية، المقاربة بالكفاءات**، رسالة دكتوراه في علم النفس، جامعة سطيف 2، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، (2015/2014)، ص 149.

[2] المرجع نفسه، ص. 149، 150.

المنشود فالبرامج الملائمة والتكوين المستمر للكوادر، واعتماد طرق التدريس الحديثة كالتدريس النشيط والتعليم المرتكز حول المتعلم.[1]

2. الملائمة مع سوق العمل:

تسعى الدولة الجزائرية إلى ربط مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني باحتياجات الاقتصاد الوطني، من خلال تحديث البرامج وتوجيه التخصصات نحو المجالات ذات الطلب التزايد، مثل الرقمنة والطاقة المتجددة.[2]

3. الحكومة الرشيدة:

والتي تشمل ترسيخ مبدأ الشفافية في التسيير، وتوسيع استقلالية المؤسسات، وتفعيل دور مجالس الإدارة والهيئات البيداغوجية.[3]

4التقويم الذاتي: يعتبر ركيزة أساسية في منظومة الجودة، حيث تعتمد أدوات مثل شبكات التقويم، وتقارير الأداء ومتابعة الأنشطة.[4]

لاشك أن الدولة الجزائرية تولي أهمية متزايدة لمسألة الجودة في مجال التعليم، حيث وضعت الحكومة مجموعة من المعايير لضمان تحقيق نظام تربوي فعال ومتكامل، ومن أهم هذه المعايير:

- **تأهيل الموارد البشرية:** من خلال التكوين المستمر للمعلمين والكوادر التي لها صلة بالمنظومة الربوية.
- **تحسين المناهج التربوية:** والتي تتوافق مع متطلبات العصر

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الإستراتيجية الوطنية للجودة في التعليم العالي**، مطبعة الديوان الوطني،الجزائر، 2020، ص. 15.

[2] عبد القادر بن عيسى،"التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر"،**مجلة الاقتصادوالتخطيط** 12،العدد1، 2022، ص. 85.

[3] فريدة عبد الله، "الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية"، **المجلة الجزائرية للجودة والتميز**، المجلد5، عدد2 ، 2021، ص. 40.

[4] وزارة التربية الوطنية، **دليل التقويم الذاتي للمؤسسات التربوية الجزائر**، منشورات المركز الوطني للوثائق التربوية، 2019، ص. 22.

- **توفير بيئة مدرسية ملائمة:** تشتمل على تجهيزات وبنى تحتية مناسبة.
- **آليات التقييم الدوري للمؤسسات التعلمية:** عن طريق متابعة دورية لمختلف المؤسسات التربوية وما يتضمنها من متابعة تنفيذ البرامج والتقيد بالمناهج، وإرسال لجان تفتيش مختلفة للوقوف على مدى النجاعة التربوية.
- **تعزيز الكفاءات الأساسية لدى المتعلمين:** مثل التفكير النقدي، والمهارات المتواصلة، والاستعداد للابتكار، وتعد الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين إحدى أهم الأدوات المركزية في متابعة، تطبيق هذه المعايير ورصد مدى فعاليتها في المؤسسات التعليمية.[1]

أما إذا أردنا تحليل نقدي لمعايير الجودة التعليمية مند بداية الإصلاحات مطلع الألفية الثالثة نجد السياسة التعليمية تركز على مفهوم جودة التعليم عبر المعايير السالفة الذكر للرفع من كفاءة النظام التربوي حيث تقوم هذه المعايير على عدة أبعاد مترابطة، فمثلا تأهيل الكوادر التربوية يعد استثمار، وعنصر محوريا في تحسين الأداء التعليمي. خاصة عبر برامج التكوين الأولي والمستمر.[2]

كما تمثل مراجعة المناهج التربوية ضرورة ملحة إذ تتجه الجهود نحو تحديث البرامج التعليمية لمواكبة التحولات التكنولوجية والمعرفية العالمية مع التأكيد على تنصيب المهارات الفكرية والابتكار لدى المتعلمين.[3]

وفي هذا السياق تحتل البيئة المدرسية مكانة أساسية ضمن معايير الجودة حيث تتطلب هذه الأخيرة توفير تجهيزات حديثة ومرافق تساهم في تحسين شروط التعليم.[4]

ومع ذلك تشير تقاريرتقييمية إلى أن الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية لا تزال قائمة، مما يؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم.[5]

---

[1] وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول جودة التعليم في الجزائر**، 2022، ص. 15.

[2] وزارة التربية الوطنية، **التقرير الوطني حول تكوين المعلمين**، الجزائر، 2020، ص. 8.

[3] إلياس بن زينة، مرجع سابق، ص.45.

[4] الهيئة الوطنية لضمان الجودة،**دراسة حول البيئة المدرسية في الجزائر**، الجزائر 2021. ص21.

[5] نسرين بوعزة، مرجع سابق، ص. 67.

أما مجال التقويم والتقييم فقد تبنت الجزائر أنشاء هيئات وطنية مستقلة مثل الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين، بغرض مراقبة جودة الأداء التربوي ورصد نقاط القوة والضعف.[1]

غير أن فعالية هذه الهيئات لا تزال مرتبطة بمدى استقلاليتها الفعلية وقدرتها على التأثير في السياسات التعليمية.[2]

[1] وزارة التربية الوطنية، **الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية**، الرؤية والمهام، الجزائر، 2019،ص5.

[2] عبد الرؤوف بوزيد،"مستقبل آليات التقييم التربوي في الجزائر"،**مجلة الآفاق التربوية**، العدد 10، 2022،ص.39.

خلاصة الفصل

وكتلخيص للفصل في مجمله السياسة التعليمية في الجزائر تواجه العديد من التحديات التي تحتاج إلى إصلاحات جدية، وليست نقل لنماذج عن سياسات تعليمية أخرى، بل نحن في حاجة إلى سياسات تعليمية تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص، وتحسين جودة التعليم، وتطوير المناهج لما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الهوية الثقافية المحلية وضمان العدالة الاجتماعية، وذلك بتبني مقاربة شاملة، ومندمجة التوازن بين الجودة والانصاف وتراعي الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والثقافية للبلاد كما تفرض الضرورة توطين السياسات التربوية ضمن رؤية استراتيجية وطنية تبنى على مبادئ المشاركة والتشاركية، التقييم والمساءلة وكذا التطوير المستمر.

الفصل الثالث:

أثر التعددية الإعلامية على سياسة التعليم الوطني في الجزائر

إن التغيرات المتسارعة في البيئة الإعلامية، لا سيما بعد التعددية والانفجار المعلوماتي، قد أعادت تشكيل دور الإعلام التربوي، ولم يعد ينظر إليه كوسيلة للتثقيف، بل كفاعل رئيسي في نقل القيم وصياغة الوعي التربوي والاجتماعي، وفي هذا السياق تظهر الحاجة إلى تفعيل التربية الإعلامية كأداة لتعزيز القيم في ظل التنوع والتعدد.

المبحث الأول: الاعلام كأداة لتوجيه الرأي العام

بات الإعلام يؤدي أدوارا تتجاوز الأخبار والتسلية، حيث أصبح يشكل جزءا من البيئة التربوية التي تؤثر في تكوين الناشئة، وتنقل إليهم أنماطا سلوكية وقيمية متعددة في ظل بيئة اعلامية متشابكة ومفتوحة، يصبح من الضروري اعداد المتعلم لمواجهة التضارب القيمي والايديولوجي، مما يمكنه من النقد والتمحيص، بدل التلقين السلبي.[1]

المطلب الأول: دور الاعلام في ترسيخ القيم الثقافية:

تسمح التعددية الاعلامية بنقل قيم متعددة، تفتح آفاق التفكير، وتنمي روح الحوار وهي من القيم الثقافية المركزية ذات بعد تربوي.

1- قيم المواطنة والانتماء:

يعزز الإعلام التربوي الشعور بالانتماء للمجتمع والوطن من خلال تقديم صور إيجابية عن الهوية الوطنية والتاريخ المشترك مما يساعد في بناء شخصية متوازنة، حيث يساهم الإعلام التربوي في بث قيم المواطنة وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع، من خلال تقديم نماذج إيجابية لتقوية الروح الوطنية.

2- قيم التسامح والحوار:

كنتيجة للتعددية الإعلامية، الثقافية والعرقية والدينية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، فإن الإعلام التربوي يقوم بمهمة نشر وإرساء قيم التعايش واحترام الاختلاف، وهو

[1] عبد الحكيم بوشنافة، **الجوانب النظرية للتربية الإعلامية**، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2016، ص.37.

ما يجب أن يترجم في المناهج التربوية، في ظل التعددية يتم إبراز دور التربية الإعلامية في ترسيخ قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر، وتفكيك خطابات الكراهية.

3- قيم الحرية المسؤولة:

وتتجلى في ضرورة غرس فكرة الوعي النقدي لدى المتعلم مما يمكنه **من** التوفيق بين حرية التعبير واحترام القيم المجتمعية، وذلك من خلال فهم الرسائل الإعلامية وتحليلها أخلاقيا. حيث يرتكز فهم التربية الإعلامية على مبدأ الحرية المسؤولة، أي أن حرية التعبير ينبغي أن تتوازن مع احترام حقوق الآخرين وهو ما يمثل قيمة تربوية أساسية.[1]

- إن الإعلام المتعدد يؤثر بشكل مباشر في توجيه الرأي العام في عملية ترسيخ وتثبيت القيم الثقافية والوطنية حسب كتاب:

"Education indicators and policy in developing Countries"

عن طريق ما يلي:

أ- الإعلام كأداة سياسية وأيدولوجية:

يشير الكتاب إلى أن الإعلام لا يستخدم فقط لنقل المعلومات بل يستغل أيضا لتشكيل وتوجيه الرأي العام بما يتماشى مع سياسات الحكومات أو النخب المسيطرة، فالإعلام قد يبرز أو يهمش قضايا معينة لتحقيق أهداف إيديولوجية.

ب- الإعلام كأداة لتشكيل الوعي الجماعي:

يمتلك الإعلام قوة وقدرة قوية على التأثير في تصورات الأفراد بشأن قضايا التعليم والتنمية، فهو يحدد ما ينظر إليه على أنه "وضعية مشكلة" وما يعد "حلا للمشكلة" مما يؤثر على أولويات الجمهور وسياسات الدولة.[2]

[1] عبد الحكيم بوشناقة، مرجع سابق، ص51.

[2] Jacques Hallak, op.cit, pp. 61-64

جـ – خطر التجانس الثقافي:

إن اعتماد نماذج ومؤشرات دولية موحدة يقود إلى فرض رؤى تعليمية قد لا تتماشى مع السياقات المحلية، مما يضعف القيم الوطنية والثقافية الخاصة بكل مجتمع، فتغليب الأبعاد التقنية والإجرائية يقضي إلى تهميش الأهداف التربوية المرتبطة بالهوية واللغة والدين والتاريخ.[1]

د–ضعف المشاركة المحلية:

تظهر السياسات العالمية ضعفا في تمثيل الفاعلين المحليين، مما ينتج سياسات لا تعكس الطموحات أو القيم الثقافية للمجتمع، بل تتماشى مع متطلبات الممولين الخارجيين أو منطق السوق.[2]

هـ– إعادة تشكيل الهوية الوطنية:

تؤثر المؤشرات والسياسات العامة في إعادة تشكيل الخطاب الوطني حول التعليم، بحيث تتحول المدرسة من مؤسسة لبناء المواطنة والانتماء إلى أداة لإنتاج موارد بشرية تقاس وفق كفاءة اقتصادية.[3]

وبالتالي تعد وسائل الاعلام أداة مركزية في تشكيل الرأي العام تجاه السياسات التعلمية، ليس فقط عبر نقل المعلومات، بل من خلال إنتاج خطاب يوجه الإدراك العام لما ينبغي أن يكون عليه التعليم، وأولوياته ونجاعته، ففي كثير من السياقات التنموية، يتم

[1]Jacques Hallak, op.citp.p61_.

[2]Ibid, p.70.

[3]Ibid, p.72.

توظيف الاعلام لتسويق مؤشرات تعليمية مختارة بعناية تظهر تقدما ملحوظا يخدم السياسة العامة للدولة، في حين تهمش مؤشرات أخرى أكثر ارتباطا بجودة التعليم وعدالته.[1]

هذا التوجيه الإعلامي لا يتم بصورة محايدة، بل يتقاطع مع المصالح الايدولوجية والسياسية للفاعلين المحليين والدوليين، حيث يستخدم الإعلام لإضفاء الشرعية على الإصلاحات التعليمية المستوردة والتي تتجاهل الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للدول النامية.[2]

حيث يرى البعض أن هذا النمط من التناول الإعلامي يساهم في تطبيق السياسات النيوليبيرالية في التعليم، خاصة تلك التي تتركز على الأداء الكمي والمنافسة، على حساب مبدأ تكافؤ الفرص أو التمكين الاجتماعي.[3]

وبالتالي لا تنفصل القيم الثقافية عن المنظومة التربوية والاجتماعية فهي تمثل جوهر الهوية الوطنية، وتبنى عبر التفاعل التاريخي للمجتمع مع تراثه، لغته، وأديانه، والإعلام بصفته أحد أدوات التوجيه والتنشئة يلعب دورا فاعلا في ترسيخ هذه القيم أو تآكلها.

إن البرامج الثقافية، والأعمال السينمائية، والتغطيات الصحفية للفعاليات الوطنية والدينية، تساهم في إبراز السمات المميزة للثقافة المحلية، وتساهم في تعزيز الانتماء والهوية الجماعية، وقد أظهرت دراسات عديدة أن الإعلام المحلي يمكن أن يكون أداة فعالة في حماية اللغة الأم، وتعزيز العادات الإيجابية ومقاومة التغريب الثقافي.[4]

ومع ذلك تطرح عدة تساؤلات حول مدى قدرة الإعلام العربي عامة والجزائري خاصة على مقاومة تيارات التغريب الثقافي في ظل الانفتاح الإعلامي الذي يقتضي حوكمة

---

[1]Jacques Hallak and Mariel Poisson, **Education Indication and policy in developing countries**, paris. chisco, LEP,2007. p49.53،

[2]Stephen. Ball, **Big Policies/ Small world, An Introduction to International prospectors in Education policy**, comparative education, p.34.

[3]Micheal Apple, Op.cit.p.p33-36

[4]سامي عوض،"الإعلام والقيم الثقافية، قراءة في جدلية التأثير والتأثر"،**مجلة الثقافة والمجتمع**، العدد8، 2021، ص.29.

السياسات العامة للدول، واعادة النظر في نقل النماذج الغربية وتطبيقها محليا من جهة، وضعفالإنتاج المحلي مقابل الهيمنة الأجنبية على المحتوى الإعلامي الموجه للجمهور العربي من جهة أخرى،وخاصة في الأوساط التعليمية.[1]

المطلب الثاني: دور الاعلام في ترسيخ القيم التربوية

ونوجزها فيما يلي:

أ- علاقة الإعلام بسياسات التعليم:

تعد وسائل الإعلام المختلفة نقطة الانطلاق الرئيسية لكل عملية ترويج للخطاب الإعلامي حول إصلاحات المنظومة التعليمية، وغالبا ما تصور هذه الإصلاحات على أنها ضرورية وتتخذ صفة الحداثة، حتى وإن كانت تستجيب لمتطلبات خارجية مثل المؤسسات المالية الدولية أكثر من احتياجات المجتمع المحلي.[2]

- **الإعلام والتلاعب بالمؤشرات التعليمية:**

ينتقد الكثير من المفكرين الكيفية التي يستعمل فيها الإعلام لنشر مؤشرات تعليمية قد تبسط أو تضخم واقعا معقدا، ما قد يؤدي إلى فهم خاطئ حول فعالية السياسات التعليمية أو مدى نجاحها.[3]

[1]فاطمة بوشامة،"الغزو الثقافي عبر الإعلام الفضائي"،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد7، العدد2 2020، ص.115.

[2]Jacques Hallak, op.cit. P.55-58

[3]Jacques Hallak ,op.cit. P. 45-48

- **التكامل بين المناهج والإعلام:**

إن نقل القيم التربوية لا يجب أن يكون فقط من اختصاص المدرسة، بل يجب أن يتم عن طريق التكامل بين الإعلام والمناهج الدراسية، خاصة أن المتعلم يتعرض يوميا لخطابات إعلامية قد تؤثر في وعيه أكثر من الكتاب المدرسي، حيث يتعين على القائمين والمختصين في إعداد المناهج التربوية الأخذ بعين الاعتبار ما يبثه الإعلام من قيم مختلفة، خاصة أن المتعلم يعيش في بيئة معرفية يسودها الانفتاح، مما يفرض تنسيقا بين ما يتعلمه في المدرسة، وما يتعرض له من وسائل الإعلام.[1]

ب- الانتماء الجماعي:

وهي فكرة مستخلصة من تصور "دوركايم" للمدرسة التي تغرس روح الجماعة والتضامن، حيث تعيد إنتاج البنى الاجتماعية والامتثال للمعايير الأخلاقية والاجتماعية.[2]

- **الضبط والانضباط الذاتي:**

وهي أفكار مستمدة من طرح "فوكو" حيث تنتج المدرسة أشكالا من السلطة الرمزية التي تجعل الأفراد يراقبون أنفسهم ويتصرفون وفقا لقواعد المجتمع، فهذا المنظور يقتضي أن المؤسسة التعليمية لا تنقل المعرفة فقط، بل تسهم في ضبط الأفراد عبر ممارسات سلطوية ناعمة تنتج أنماطا محددة من التفكير والسلوك.[3]

[1] عبد الحكيم بوشناقة، مرجع سابق، صص. 70-88.

[2] Emile DURKheim, Education Moral, paris, Presses universitaires de France,1925, p45.

[3] Michel Foucault. Op.cit. p.p 33-40.

هذا ما كرسه القانون التوجيهي للتربية الوطنية لسنة 2008 حيث تنص المادة 5 منه على أن المدرسة الجزائرية تعمل على تكوين مواطنين واعيين متشبعين بالقيم الوطنية والحضارية.[1]

وهو ما يمكن تلمسه في البرامج التعليمية الجزائرية التي تركز على قيم الطاعة والمواطنة والمسؤولية واحترام النظام والامتثال للسلطة داخل فضاء مدرسي.

- **الإدماج الثقافي والإيديولوجي:**

من جهة أخرى يرى غرامشي أن المدرسة تنتج مثقفين عضويين يتولون مهمة الحفاظ على الإيديولوجيا السائدة ويعكسون خطاب الطبقة المهيمنة.[2]وهذا ما يبرز في توجيه المنظومة التربوية نحو غرس قيم الانضباط والانتماء الوطني كجزء من مشروع بناء الدولة الوطنية.

أما القيم التربوية في النظام التعليمي في الجزائر، للمراحل التعليمية الثلاثة فتقوم على ما يلي:

– المدرسة الجزائرية تلعب دورا متدرجا في ترسيخ القيم التربوية عبر مختلف مراحل التعليم حيث تغرس في المرحلة الابتدائية مبادئ الانضباط، الانتماء، واحترام الآخر، من خلال مضامين البرامج التكوينية والتنشئة الاجتماعية ويعزز هذا التوجه في الطورين المتوسط والثانوي، حيث تبدأ المدرسة في صقل وعي المتعلم بمفاهيم أوسع مثل المسؤولية والمواطنة، وذلك تماشيا مع ما نص عليه القانون التوجيهي للتربية الوطنية في مادته الرابعة التي تؤكد

[1] القانون التوجيهي للتربية رقم 04– 08، المادة 05، مرجع سابق.

[2]Antonio Gramsci, **Cahiers de prison**, Vol2, paris, Guimard 1983, p.150.

على أن «المدرسة تضمن تنمية شخصية متوازنة، متفتحة ومتكاملة».[1]أما أهم الأفكار حول القيم التربوية حسب المؤلف لخضر فاضل تتمثل في ما يلي:

1- تآكل القيم داخل المدرسة:

حيث يشير إلى أن المدرسة الجزائرية فقدت الكثير من قدراتها على نقل القيم التربوية الأصيلة، مثل احترام الآخر، المسؤولية، الانضباط وحب الوطن، بسبب ضعف التكوين والاضطراب في المناهج، وغياب القدوة التربوية.

2- غياب مشروع قيمي واضح:

ينتقد المؤلف غياب تصور شامل وواضح لما يجب أن تكون عليه القيم التي تنقلها المنظومة التربوية، فالمقاربات المعتمدة مثل (المقاربة بالكفاءات) لم تكن مصحوبة بتصور قيمي متكامل مما أدى إلى فراغ أخلاقي وثقافي داخل المدرسة.[2]

3- تأثير التوترات الاجتماعية على المدرسة:

يبرز الكاتب كيف أن المدرسة تأثرت بالصراعات والتناقضات الموجودة في المجتمع، مثل الانقسامات اللغوية والثقافية، مما جعلها غير قادرة على أن تكون إطارا موحدا لبناء قيم وطنية جامعة.

4- هيمنة القيم الاستهلاكية والإعلامية:

حيث يشير إلى أن المنظومة التربوية أصبحت عاجزة أمام غزو القيم الإعلامية والاستهلاكية، خصوصا لدى التلاميذ، حيث لم تستطع المدرسة تقديم بديل قيمي قوي يواجه التأثير الخارجي لوسائل الإعلام وشبكات التواصل.

---

[1] القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المادة4، مرجع سابق.

[2] لخضر فاضل، مرجع سابق، ص. 173.

إضافة إلى ذلك،تحمل صناع القرار ورسم السياسات التربوية الرسمية مسؤولية هذا التدهور، ونظرا لكونها لم تضع القيم ضمن أولوياتها، ولم تقم بحماية المدرسة من التسييس أو التوظيف الإيديولوجي الذي يضعف حيادها التربوي.[1]

كما يرى علي مقداد في إحدى مداخلاته المنشورة في مجلة الأحياء، أن المدرسة الجزائرية عرفت تغيرات واضطرابات في مجال سلم القيم. وذلك كنتيجة حتمية للظروف التي مرت بها البلاد وما صاحبها من مشاكل اجتماعية وأزمات اقتصادية. ولعل الأزمة الأمنية في بداية التسعينات أبرز الأسباب التي كادت أن تعصف بالنسيج الاجتماعي، حيث أحدثت شرخا كبيرا في سلم القيم، فظهرت الأنانية والفردانية ذات النزعة المادية كعامل محدد وموجه لسلوك الأفراد، حيث عبر عن تحول القيم التربوية داخل المدرسة كنتيجة لعدة عوامل أهمها:

- ✓ **تنامي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية:**

التغيرات العميقة التي عرفها الجزائري في كافة المجالات، ناتجة عن مخلفات الاستعمار الفرنسي والتي لا تزال آثارها إلى يومنا هذا من حيث الفقر، الجهل والأمية.

- ✓ **النمو الاجتماعي:**

إن الزيادة الطبيعية المتزايدة والكثافة السكانية المتمركزة بالمدن الكبرى، وكذا التحولات التي طرأت على النسيج الاجتماعي بالنزوح نحو المناطق الحضرية، جعل الكثير من الأسر يعيشون في وسط اجتماعي واقتصادي غير مناسب، بالإضافة إلى تدنى المستوى الأخلاقي للأسر، والتربية الخاطئة.

- ✓ **العولمة:**

مرحلة ما بعد الحداثة وما مايزها من تطور كبير للمعلومات في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما تلعبه من تأثير علم سلم القيم التقليدية وظهور قيم جديدة.

[1] المرجع نفسه، ص. 174-176.

- ✓ **التنشئة الأسرية:** اعتماد أساليب تربوية خاطئة تؤدي إلى نمو الأطفال في اتجاه غير سليم وبالتالي فالتنشئة الخاطئة من أهم العوامل صلة بتغير القيم التربوية.[1]

- **إعادة إنتاج القيم أو تغييرها:**

يؤدي الإعلام دورا مزدوجا في المجتمع،فهو من جهة وسيلة لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية والثقافية السائدة ومن جهة أخرى أداة لإعادة تشكيلها أو حتى زعزعتها، ففي المجتمعات التقليدية، غالبا ما يسخر الإعلام لترسيخ نمط وحيد من القيم يعكس الإيديولوجية الرسمية، مثل: الطاعة، احترام النظام، تقديس السلطة.

وفي المقابل عندما يتحرر الإعلام من الرقابة أو الاحتكار يكون حافزا لتقديم أنماط جديدة من القيم مثل: الحرية الفردية، المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وغيرها من المبادئ.

هذا التحول في الأدوار يعكس السلطة الرمزية للإعلام والتي لا تقتصر على نقل المعرفة بل تتعاداها إلى تشكيل قيم جماعية عالمية بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم، الأسرة، المواطنة.[2]

- **التعددية الإعلامية والقيم:**

ترتبط التعددية الإعلامية ارتباطا وثيقا بتوسيع قاعدة القيم داخل المجتمع، حيث تتنوع الأصوات الإعلامية وتتعدد وجهات النظر، يصبح المتلقي أمام مساحات واسعة ومفتوحة للاختيار والتقييم والمقارنة. وهو ما يعد تمرينا تربويا في حد ذاته.

---

[1]علي مقداد، "عوامل تغير القيم المدرسية في المجتمع الجزائري، دراسة وصفية تحليلية"، **مجلة الإحياء**، مج 23، ع33، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،جانفي2013، ص.816-819.

[2]Pierre Bourdieu, op.cit, p.p.12-17.

كما أن الإعلام يساهم في تمكين الفرد من القدرة على التفكير النقدي أي تحليل الخطابات الإعلامية وفهم خلفياتها، وهي مهارة معرفية يعول عليها التربويون كثيرا في بناء شخصية المتعلم.

في هذا الإطار تؤكد دراسات تربوية عديدة أن ضعف التعددية الإعلامية ينعكس سلبا على فعالية التربية الوطنية، ويفضي إلى النمطية في التلقين بدلا لتأهيل لمجتمع تعددي.

المطلب الثالث: انعكاسات الإعلام الأجنبي على سياسة التعليم الوطني

1- السياق العام

تعيش الجزائر وضعا فريدا نتيجة خلفياتها الخارجية المعقدة، خصوصا بسبب الاستعمار الفرنسي الذي دام أكثر من 132 سنة، حيث ترك أثرا كبيرا على اللغة، الثقافة، والتعليم، بعد الاستقلال سعت الجزائر إلى إعادة بناء هويتها الوطنية عبر سياسة التعريب، إلا أن تأثير الإعلام الأجنبي –خاصة الفرنسي– ظل قويا على مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك سياسة التعليم.[1]

2- التأثيرات اللغوية

إن الإعلام الأجنبي خاصة الفرنكفوني، له تأثير مباشر على مسألة ازدواجية اللغة في الجزائر،فالتيارات التغريبية تنادي بتعزيز استخدام اللغات الأجنبية، وهو ما يخلق ضغطا ثقافيا ولغويا على المنظومة التعليمية، ويفرض عليها خيارات قد لا تتماشى دائما مع الأهداف الوطنية للتعريب.

[1] فريدة بوزيد، مرجع سابق، ص35-47.

أما التعليم في الجزائر فيشهد اليوم تناقضا بين الحفاظ على التعريب في المدرسة الأساسية وبين التوسع في تدريس الفرنسية والانجليزية في مراحل أخرى، وهذا انعكاس مباشر واعتراف ضمني يظهر اللغات الأجنبية كرمز للرقي والتطور.[1]

3- التأثيرات القيمية والثقافية:

تعرض القنوات الأجنبية والمنصات الرقمية الغربية منظومات قيمية تختلف عن القيم الثقافية الجزائرية الإسلامية والعربية، وتنعكس هذه القيم في السياسات التعليمية من خلال ما يلي:

- تبني مقاربات تربوية غربية (مثل المقاربة بالكفاءات) التي تم استيرادها من النظام التعليمي الفرنسي دون تكييف كاف مع الواقع المحلي.
- تأثير النموذج الفرداني الغربي على فلسفة التعليم، الأمر الذي قلل من التركيز على القيم الجماعية والتضامن التي كانت أساسية في المنهاج الوطني.[2]

4- التأثير في المحتوى والمناهج:

بدأت السياسات التعليمية تتأثر بالضغوط الإعلامية من خلال:

- إدراج مواضيع حديثة مرتبطة بثقافة العولمة (مثل المواطنة العالمية، البيئة،التنوع الاجتماعي) وغالبا ما يتم تناولها برؤية مستوردة.
- التركيز على تكنولوجيا التعليم كمؤشر على التقدم، وهو توجه عالمي تروج له وسائل الإعلام الأجنبية، لكنه لم يرافق في الجزائر بتأهيل كاف للمعلمين والبنية التحتية.

5- التأثير على أولويات الإصلاح:

[1] نفس المرجع السابق، ص. 47.

[2] عبد القادر شارف، "القيم التربوية بين التقاليد المعاصرة، دراسة في المنهاج الجزائري"،**المجلة الجزائرية للتربية الحديثة**، ع08، 2021،ص.21-30.

نتيجة للضغط الثقافي والإعلامي، أصبح صانع القرار الجزائري يميل إلى الاستجابة السريعة للتوجهات الدولية أكثر من الاستناد إلى تقييمات محلية دقيقة، وهذا يتجلى فيما يلي:

- المحاولات المتكررة لإصلاح التعليم دون استقرار أو تراكم معرفي.
- اعتماد توصيات من منظمات دولية (مثل اليونسكو والبنك الدولي) مدفوعة بنماذج غربية قد لا تتناسب عامة مع الخصوصيات الجزائرية.[1]

وبالتالي فقد أثر الإعلام الأجنبي بشكل عميق على سياسات التعليم في الجزائر من خلال أنماط تربوية غريبة، وتقديم نماذج تعليمية تستند إلى فلسفات مغايرة للخصوصية الثقافية والمجتمعية المحلية.

ومن هذه الانعكاسات نذكر ما يلي:

1- اللغة والهوية:

تزايد التركيز على اللغات الأجنبية (خاصة الإنجليزية) في المناهج التعليمية، بتأثير من الإعلام الأجنبي الذي يربط مدى نجاح ورقي الدول بمدى اكتساب المتعلم لغة العلم والتطور التكنولوجي وهي اللغة الانجليزية عن طريق ادخال مصطلحات واختصارات تساعد على تطوير الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق .[2]

2- المحتوى القيمي:

تبنت بعض السياسات التعليمية مفاهيم وقيم متأثرة بالإعلام الغربي مثل الانفراد بالرأي، والتنافسية الشديدة، على حساب قيم التعاون والهوية الجماعية.[3]

---

[1] ياسين رشيد،"الإصلاح التربوي في الجزائر تحت تأثير النماذج الغربية"،**المجلة المغاربية العامة**، ع04، 2023،ص.63-78.

[2] حسن القحطاني،"تأثير الإعلام الغربي عل اللغة والهوية في التعليم العربي"،**مجلة الدراسات التربوية المعاصرة**، العدد3، 2021، ص.41.

[3] علي مهدي،"القيم التربوية بين التعلم والتعليم والإعلام: قراءة نقدية" **المجلة التربوية العربية**، ع 20، 2022، ص.74.

3- النماذج التربوية:

سعى الكثير من صانعي القرار التعليمي إلى استنساخ نماذج تعليمية أجنبية، دون مراعاة الفروق الثقافية، الأمر الذي أدى إلى نشوء فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات المجتمع المحلي.[1]حيث دعت دراسات إلى ضرورة "تحصين" السياسة التعليمية من تأثير الإعلام الأجنبي على المنظومة التربوية، وذلك عبر تطوير إعلام تربوي محلي قادر على إنتاج محتوى يعكس خصوصية المجتمع ويعزز هويته[2].

[1] ناصر الحربي، "النماذج التعليمية المستوردة وأثرها على التعليم العربي"، **مجلة السياسات التعليمية**، العدد6، 2020، ص 39.

[2]زينب عبد الله،"الحاجة إلى إعلام تربوي محلي مقاوم"،**المجلة العربية للتربية والإعلام**، العدد9، 2023، ص.63.

المبحث الثاني: الإعلام كأداة لدعم أو عرقلة سياسة التعليم

شهدت السنوات الأخيرة تنامياً واضحاً في تدخل وسائل الإعلام الجزائرية في النقاشات المتعلقة بالسياسة التعليمية حيث أصبحت العديد من القضايا التربوية تحظى بمتابعة إعلامية واسعة، مما ساهم في تحويل الإعلام إلى فاعل غير رسمي في عملية صناعة القرار، ولم يعد دور الإعلام مقتصراً على التغطية، بل أصبح يوجه الرأي العام ويضغط أحياناً على الجهات الرسمية لاتخاذ مواقف معينة أو تعديل سياسات قائمة.

المطلب الأول: آليات تأثير الإعلام في صياغة السياسات التعليمية

1- الإعلام كفاعل غير رسمي في صناعة السياسات التعليمية:

تعد التعددية الإعلامية أحد مظاهر التحول الديموقراطي وهي تتيح لوسائل الإعلام المختلفة التعبير عن رؤى متعددة، حول قضايا الشأن العام. ومع تزايد عدد القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية اتسع نطاق التداول الإعلامي للسياسات التربوية، فوسائل الإعلام إن لم تكن فاعلاً رسمياً في عملية صناعة السياسات، إلا أنها تمارس تأثيراً من خلال ما يلي:

- تشكيل الأجندات السياسية (Agenda Setting) حيث تسلط الضوء على قضايا تعليمية معينة، وتدفع بها إلى الواجهة.
- تأطير الخطاب (Framing) عبر تقديم تفسيرات معينة للأحداث التربوية.
- استضافة خبراء لمناقشة السياسات التعليمية وتقديم البدائل.
- كما أوضح ماكومبس وشو (mc combs and shaw) هذا الدور في نظريتهما حول "تحديد الأجندة" حيث أكدا أن وسائل الإعلام لا تخير الناس بما يفكرون فيه، بل بما يجب أن يفكروا فيه.[1]

[1] MexwellMecombs and donaldshaw. op.cit. p. 172

2- دور الإعلام في إثارة النقاشات التربوية:

حيث برزت تغطيات إعلامية عديدة لقضايا تعليمية حساسة مثل:

- إصلاح امتحان البكالوريا.
- إدراج اللغة الأمازيغية في المناهج.
- تعريب المواد العلمية أو تدريسها بالفرنسية.
- جدول البرامج التعليمية المستوردة.

على سبيل المثال: أثارت مسودة إصلاح التعليم المتوسط في الجزائر سنة 2016 جدلاً واسعاً في الصحافة الجزائرية بسبب «أخطاء لغوية ومضامين غريبة عن الهوية الوطنية» ما دفع وزارة التربية الوطنية إلى سحب الوثيقة من التداول تحت ضغط الرأي العام.[1]

حيث أظهرالاعلام الجزائري بأنه لا يكتفي بدور الناقل بل يمارس وظيفة رقابية من خلال تسليط الضوء عن الوثائق غير المعلنة، وبادرت عدة صحف وطنية مثل الشروق والنهاروالخبر الى نشر مقتطفات من الوثيقة المسربة، تتهم فيها الوزارة بتمرير قيم خطيرة لتفكيك الهوية.[2]

3- الإعلام كمصدر ضغط على صانع القرار التربوي:

أمام تنامي حساسية المجتمع لقضايا التعليم، أصبحت وزارة التربية الوطنية أكثر حذراً في تحرير إصلاحاتها، وفي حالات كثيرة اضطرت إلى تعديل قراراتها أو تأجيلها، تجنباً للاحتكاك مع الرأي العام، كما حصل في ملف إصلاحات الطور الابتدائي، حيث واجهت الخطة معارضة إعلامية كبيرة، بسبب ما أعتبر تغييباً لقيم الهوية والثقافة الوطنية(تم ادراج بعض المواد بالفرنسية مبكرا مساسا بالهوية اللغوية وتغريبا للطفل الجزائري وكذلك تم تسليط

[1] "وزارة التربية الوطنية تسحب مسودة إصلاح التعليم المتوسط بعد موجة من الانتقادات"، **الخبر**، 15 جوان، 2016: http:/ www. Elkabar. com/ar/ education./482700. HtML

[2] "فضيحة في منهج التربية، خبراء يحذرون من تغريب المدرسة الجزائرية"، **الشروق أونلاين**، 22 أغسطس 2016 http:/ www. Echoroukonline. com

الضوء على معاناة المعلمين مع المناهج الجديدة وبالتالي تم اخضاع المناهج للمراجعة ودفع وزارة التربية الى تقديم توضيحات بهذا الشأن).[1]

كما أن التحقيقات الصحفية حول ظروف التمدرس، أو تسريبات الامتحانات أو الأداء المهني للمعلمين،أصبحت تؤثر بشكل مباشر على رسم الأولويات داخل الوزارة، وحتى النقابات التعليمية أصبحت تعتمد على وسائل الإعلام كمنصة للضغط والتفاوض.

وبالتالي فالتأثير الإعلامي في هذا الشأن التربوي يتأرجح بين التغطية الموضوعية وبين التهويل والتسريب الذي يربك عملية الإصلاح[2].

4- حدود تأثير التعددية الإعلامية:

بالرغم من الدور المتزايد للإعلام، إلا أن تأثيره في رسم السياسات التعليمية يبقى محكوما بعدة عوامل أهمها:

- **الاصطفاف السياسي والايديولوجي:** تنتمي الكثير من وسائل الإعلام الجزائرية إلى تيارات سياسية أو اقتصادية معينة، مما يؤدي إلى معالجة انتقائية ومنحازة للقضايا التربوية. هذا التحيز قد يفرغ التغطية الإعلامية من موضوعيتها ويجعلها أداة في الصراع السياسي، بدلا من كونها وسيلة لتحسين السياسات التعلمية.[3]
- **الرقابة والقيود القانونية:** رغم تعددية الظاهرة تخضع وسائل الإعلام في الجزائر لرقابة رسمية مباشرة، أو غير مباشرة، كما أن القوانين المنظمة للإعلام تستخدم أحيانا للحد من تناول بعض المواضيع المتعلقة بالهوية، والدين والتعليم الخاص.[4]

---

[1]حسين بن عبد الله، " البيداغوجي في المدرسة الجزائرية"، **مجلة علوم التربية**، عدد22، 2019، ص. 77.

[2]سميرحاجي، "دور الإعلام في الإصلاحات التربوية بالجزائر، قراءة تحليلية"،**مجلة التربية المستقبلية**، ع09، 2020، ص.70.

[3]أحمد ساعي، **الإعلام والسياسة في الجزائر: جدلية التأثير والتأثر**، منشورات الإبداع، الجزائر، 2019، ص. 134.

[4]جميلة بوشناقة، "حرية الإعلام في الجزائر، بين النص الدستوري والممارسة الصحفية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع12، 2021، ص.77.

- **ضعف التخصص في الشأن التربوي:** تعاني التغطيات الإعلامية لقضايا التعليم من غياب الصحفيين المتخصصين، مما يؤدي إلى معالجة سطحية تفتقر إلى العمق التحليلي العلمي.[1]
- **غياب التنسيق بين الإعلام والمجتمع المدني:** لا يزال التعاون والتشارك بين وسائل الإعلام والفاعلين التربويين ضعيفا، الأمر الذي يقلل من فعالية الإعلام في التأثير المستدام على السياسات التربوية.[2]
- **عدم توفر بيانات ومعلومات موثوقة:** حيث يفتقر الإعلام إلى مصادر رسمية مفتوحة أو مراكز دراسات مستقلة مما أدى إلى إضعاف جودة التعليم من حيث آليات التحليل والقدرة على مساءلة السياسات القائمة[3].

كما يؤثر الإعلام في صياغة السياسات التربوية عن طريق ما يلي:

1- نقل انشغالات المجتمع التربوي: عبر البرامج الجوارية والمقالات الصحفية.

2- الضغط الإعلامي: في بعض الحالات ساهمت التغطية الإعلامية في تسريع اتخاذ قرارات معينة مثل تعديل المناهج أو تنظيم المسابقات قصد توظيف المعلمين.

3- خلق وعي جماعي تربوي: الإعلام يساهم في تشكيل وعي جماعي حول جودة التعليم وفاعلية الإصلاحات.[4]

---

[1] فوزي بن يمينة، "الإعلام التربوي في الجزائر: الواقع والرهانات"،**مجلة الإعلام المعرفي**، العدد 5، 2020، ص 55.

[2] كريمة بركاني، "دور الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز الحوكمة التربوية"، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، ع14، 2022، ص.88.

[3] صالح بلقاسم، "محدودية البيانات في الإعلام الجزائري وتأثيرها على النقاش التربوي"، **دفاتر السياسة العامة**، ع07، 2021، ص.62.

[4] سمير زاوي، "الإعلام وصناعة الرأي العام التربوي في الجزائر"، **الندوة الوطنية للإعلام التربوي**، جامعة مستغانم، 2018.

المطلب الثاني: تقييم دور الإعلام في تطوير المنظومة التربوية

يعد إدماج الإعلام في البرامج التربوية من مؤشرات التفاعل الإيجابي بين المنظومتين التعليمية والإعلامية، حيث يعكس هذا الإدماج وعياً متزايداً بدور الإعلام في تشكيل وعي الأفراد وتوسيع مداركهم. في الجزائر، ففي السياق الجزائري لعب الإعلام أدواراً متباينة على مر العقود، ما بين مؤيد ومعارض للصيغ المتبعة في إصلاح المنظومة التربوية، ففي بعض المحطات ساهم الإعلام في تكريس الخطابات الرسمية دون مسائلة، بينما في محطات أخرى أدى إلى فتح نقاشات عمومية ساعدت على إعادة توجيه الاهتمام بقضايا جوهرية تربوية[1]، من حيث الفشل، ساهم الإعلام في مراحل معينة:

- تبسيط أو تسيس النقاش حول القضايا الحساسة مثل لغة التدريس، إصلاح البرامج، نتائج الامتحانات الرسمية.
- تحويل النقاش التربوي إلى صراع إيديولوجي الشيء الذي أضعف فرص بناء توافقات وطنية حول السياسات التعليمية، كما أن تركيز بعض وسائل الإعلام على الجوانب السطحية، الأمر الذي أدى الى ضعف آليات التكوين، التأطير، التدريب وبالتالي تدني مستوى التعليم في المدرسة الجزائرية
- السلوكيات المرتبطة بالمؤسسات التعليمية مثل (العنف، التسرب المدرسي) الأمر الذي همش النقاش الجاد حول مضامين الإصلاحات وهيكلتها[2].

أما فيما يخص دور الإعلام في تطوير السياسات التعليمية، فيسجل الإعلام الجزائري (بالأخص التعليم الخاص والمستقل) تغطية العديد من المواضيع التربوية، مثل مشكل

[1] ناصر خليف، **الإعلام والسياسة التربوية في الجزائر**، قراءات نقدية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص.44.

[2] سامية بوعزة، "سوسيولوجيا الخطاب الإعلامي حول التعليم"، **مجلة الفكر التربوي**، ع 12، 2019، ص.58.

الاكتظاظ، النقص في التأطير وأثر البرامج على التلاميذ، ماساهم في تشكيل رأي عام ضاغط، في بعض الأحيان، وفي تعزيز المساءلة المجتمعية تجاه الفاعلين التربويين.[1]

غير أن هذا الدور التطويري يبقى محدوداً بفعل عدد من العوامل أبرزها:

- غياب التكوين المتخصص للصحفيين في قضايا التربية.
- ندرة صحافة متخصصة في مجال التحقيق التربوي.
- ضعف انفتاح وزارة التربية الوطنية على الإعلام كشريك في الإصلاح.
- غياب استراتيجية وطنية واضحة لاستخدام الإعلام كشريك في شرح وتقييم السياسات التربوية.[2]

المطلب الثالث: تحديات سياسة التعليم في مواجهة العولمة

تواجه سياسات التعليم تحديات متعددة في ظل العولمة التي أثرت بشكل كبير على النظم التعليمية حول العالم، فيما يلي أبرز التحديات:

1- توحيد المناهج وفقدان الهوية الثقافية:

تسعى العولمة إلى توحيد المعايير والمناهج مما قد يؤدي إلى تهميش الخصوصيات الثقافية والوطنية في التعليم، وبالتالي تهديد الهوية المحلية مما يحدث نوعا من التغريب داخل البيئة التعليمية ورغم محاولة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، نادت بعض الأصوات بتهميش البعد الأمازيغي والعربي في بعض المناهج.

2- هيمنة اللغة العالمية وتهميش اللغة الأم:

تعتبر اللغة من أهم الأدوات في تشكيل الهوية الوطنية، ولكن مع العولمة باتت اللغة الإنجليزية تهيمن على البحث العلمي والتعليم العالي مما يهمش اللغة الأم ويضعف مكانتها الأكاديمية والمعرفية خاصة في الدول غير الناطقة بها.[1]

---

[1] محمد زروقي، **دور الإعلام في تفعيل النقاش حول إصلاح التعليم في الجزائر**، مجلة التواصل التربوي، ع08، 2020، ص.67.

[2] وزارة الاتصال، **تقرير حول علاقة الإعلام بالسياسات العمومية**، منشورات رسمية،الجزائر، (2021)، ص.67.

3- عدم تكافؤ الفرص التعليمية:

رغم أن العولمة تتميز بالتوسع للوصول إلى المعرفة إلى أنها تظهر واقعا أكثر تعقيدا يتمثل في تعزيز التفاوت بين دول الشمال والجنوب، من حيث البنية التحتية، الموارد البشرية، والتقنيات المتقدمة مما يجعل بعض الأنظمة التربوية غير قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية ويمكن التفاوت أيضا في الفوارق بين المدن الكبرى والمناطق الريفية خاصة في مجال الفرص الرقمية والتكوينات العالية[2].

4- خوصصة التعليم وانتشار المدارس الخاصة:

أدى التوجه نحو تحرير التعليم واستقلاليته إلى تقليص دور الدولة كمقدم أساسي للخدمة التعليمية، ما زاد من الفوارق الاجتماعية، حيث أصبحت الجودة التعليمية مرتبطة بالقدرة على الدفع، بدلا من كونها حقا للجميع، فالمدارس الخاصة تقدم برامج مكثفة في اللغات والمواد العلمية مما يجعلها وجهة للأسر الميسورة في حين تبقى الطبقات الفقيرة رهينة التعليم العمومي المتعثر أحيانا[3].

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر بفعل الثورة الرقمية،حيث برزت التعددية الإعلامية كأحد أهم ملامح البيئة الاتصالية الحديثة، حيث لم تعد المعرفة محصورة في يد المؤسسات الرسمية أو الإعلام التقليدي بل صارت مفتوحة ومتاحة ومتعددة المصادر، هذا التغير النوعي فرض نفسه على مختلف القطاعات وعلى رأسها التعليم وفي هذا السياق يقدم المفكر والباحث "صباح الدين حاج عليتش" في كتابه" Education Theoretical Aspects of media" رؤية تحليلية معمقة لطبيعة العلاقة بين الإعلام الجديد

---

[1]Spring Joel,globalization of education, an introduction, New York, Rutledge, 2008, p.47.

[2]Fazal Rizvi and bob Lingard, Globalization education policy, London, Rutledge, 2021, p25.

[2] عادل بن قافة، "التعليم العالي والعولمة في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع 23، 2019، ص ص. 155، 170.

والتكنولوجيا والتعليم في المجتمع ما بعد الصناعي فانطلاقا من هذا نتناول أثر التعددية الإعلامية على سياسات التعليم في ضوء أبرز الأفكار التي ناقشها المؤلف التي تتمثل في[1].

1- التعددية الإعلامية وتفكيك مركزية التعليم:

يشير المؤلف "حاج عليتش" إلى أن البيئة التعليمية الحديثة أصبحت تتسم بتعددية المصادر المعرفية إذ لم يعد المعلم هو المصدر الوحيد أو المركزي للمعرفة، بل أصبح الطالب قادراً على بناء معرفته من خلال التفاعل مع وسائط متعددة كالشبكات الاجتماعية، المدونات، المنتديات، وأنظمة التعليم السحابي، وهو استخدام البنية التحتية التكنولوجية لتخزين البيانات وتشغيل البرمجيات التعليمية وادارتها عبر الأنترنيت، هذا التحول يدفع السياسات التعليمية إلى التخلي عن النموذج التلقيني التقليدي والتوجه نحو نموذج يقر بشرعية المعرفة اللامركزية[2].

2-الهوية الرقمية والتعليم الشخصي:

تناول المؤلف مفهوم الهوية الشخصية على الأنترنت (Personale Identity online) مؤكداً أنها أصبحت أحد مكونات الشخصية التربوية الحديثة، فالمتعلم اليوم يملك فضاءً رقمياً يعبر عنه من خلال مشاركاته وتفاعلاته في الفضاء الإعلامي الرقمي، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيرورة التعلم وأساليب التقييم وبناء المناهج، وهذا يتطلب من السياسات التعليمية التكيف مع هذه الديناميكية الجديدة وتبني أدوات تقييمية تراعي الجانب الرقمي للهوية التربوية.[3]

3- من المعلم الناقل إلى المعلم المنسق:

مع التعدد الكبير في الوسائط، تغير دور المعلم من ناقل للمعرفة إلى "منسق فوقي"، حيث يعمل على توجيه الطلبة في اختيار وتنقيح المعلومات الرقمية ضمن إطار معرفي

[1]Hadzialic, s,op.cit, p.p.24.26.

[2]Ibid, p.271.

[3]Ibid, p32.

منظم، وهذا التغيير يتطلب إعادة هيكلة برامج إعداد المعلمين لتشمل مهارات التوجيه الرقمي، التنقيح والتقييم في بيئة متعددة الوسائط.[1]

[1]Hadzialic, s, op.cit, p34.

المبحث الثالث: التحول الرقمي وانعكاساته على جودة التعليم.

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً رقمياً واسعاً النطاق، أثر بشكل كبير على مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع التعليم، فقد أدى انتشار التكنولوجيا الرقمية إلى إعادة تشكيل طرق التدريس والتعلم، وخوض أنماط جديدة من التفاعل بين المعلم والمتعلم والمحتوى.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي في المجال التربوي

أولا: تعريف التحول الرقمي

يعرف التحول الرقمي بأنه "عملية دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب النظام التعليمي بطريقة تؤثر في الأساليب التربوية، والمناهج، وأساليب التقييم، وطرق تسيير المؤسسات التربوية" [1]

ويختلف هذا المفهوم عن الرقمة التي تشير إلى تحويل الموارد الورقية إلى صيغة رقمية، بينما يشير التحول الرقمي إلى إعادة تصميم البنية التعليمية كاملة باستخدام التقنيات الحديثة.

أما في السياق الجزائري، أصدرت وزارة التربية الوطنية في السنوات الأخيرة، عدة تعليمات تتعلق بدمج الأدوات الرقمية خصوصا عند جائحة كورونا كوفيد19 التي أظهرت الحاجة الملحة إلى نماذج تعليمية مرنة ومبتكرة، فعلى سبيل المثال تم إطلاق منصات رقمية مثل (الدمج الرقمي) ومنصة (التعليم عن بعد) إلى جانب تعميم استخدام اللوحات الإلكترونية في بعض المؤسسات التربوية.[2]

1-خصائص التحول الرقمي في المجال التربوي:

يتميز التحول الرقمي في التعليم بعدة خصائص أساسية منها:

---

[1] مصطفى جيرار، **التحول الرقمي في التعليم، المفاهيم والتطبيقات**، بيروت، دار الرشاد، 2021، ص.42.

[2] وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول تنفيذ مشروع التعليم الرقمي في المؤسسات التعليمية**،2023.

- **الترابط والاتصال الدائم:** حيث يمكن الطلبة من الوصول إلى المحتوى التعليمي في أي وقت ومن أي مكان.
- **الشخصنة:** أي القدرة على تخصيص مسارات التعلم بناء على احتياجات كل متعلم.
- **التفاعلية:** حيث تسمح التقنيات الرقمية بزيادة التفاعل بين الطالب والمحتوى وبين الطالب والمعلم وحتى بين المتعلمين أنفسهم[1].
- **التحليل القائم على البيانات:** من خلال أدوات تتبع الأداء وتقديم تغذية راجعة فورية ودقيقة.

2-الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي:

كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلحي الرقمنة والتحول الرقمي رغم الفروق الجوهرية بينهما، فالرقمنة تعني ببساطة تحويل المواد التعليمية التقليدية مثل (الكتب والمذكرات) إلى ملفات رقمية (pdf وفيديوهات، عروض تقديمية)، دون تغيير جوهري في طرق التدريس.[2]

أما التحول الرقمي فيعني إعادة النظر في الهيكل التربوي ككل، من طرق الإلقاء إلى أساليب التفاعل والتقييم والحوكمة التربوية، في الجزائر يلاحظ أن الكثير من المؤسسات لا تزال في مرحلة الرقمنة، أي التركيز على تحويل المحتوى الورقي إلى رقمي دون تطوير مواز في الكفاءات أو في التصورات البيداغوجية، هذا ما يجعل التحول الرقمي الشامل هدفاً لا يزال يتطلب جهوداً تنسيقية متعددة بين وزارة التعليم، قطاع التكوين، والمؤسسات التعليمية ذاتها.[3]

---

[1]Neil selwyn، **Education and technology, key issue and debates**, London : Bloomsbury Academic, 2016, p.107.

[2]Michael Fullan, "The New pedagogy: student and Teachers as learning Partners », Learning**landscapes journal** 6, no.2 ,2013, p.p. 23.29.

[3]سامية بن شريط، "التحديات البيداغوجية للتحول الرقمي في الجزائر"،**مجلة علوم التربية**، العدد18، 2022، ص ص، 65، 66.

3-أبعاد التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية:

- **البعد التكنولوجي:**

يتعلق بتوفير البنية التحتية الرقمية اللازمة من أجهزة حاسوب، ولوحات إلكترونية، وشبكات انترنت قوية، إضافة إلى أنظمة التعلم، (LMS)مثل: (classRoom،Googl، Moodle) وفي الجزائر تم إدماج العديد من المؤسسات التربوية تدريجياً في هذا المسار، عبر تجهيز بعض المدارس بوسائل رقمية (حاسوب، لوحات رقمية، سبورات ذكية) إلا أن التغطية تبقى غير متكافئة خاصة في المناطق الريفية.[1]

- **البعد البيداغوجي:**

يتمثل في تحديث طرق التدريس وأساليب التقييم، حيث يتيح استراتيجية تعليمية حديثة مثل التعليم القائم على المشروعات، التعلم التكييفي أو التعليم المعكوس (Flipped Learning) كما يسمح بتقييم فوري عبر منصات تفاعلية، حيث أظهرت تجربة الجزائر خلال فترة التعليم عن بعد سنة 2020 محاولات لتكيف البرامج والمحتويات رقميا، لكن ضعف التكوين البيداغوجي للأساتذة بقي تحديا.[2]

- **البعد الإداري والتنظيمي:**

يشمل رقمنة العمليات الإدارية داخل المؤسسات التعليمية كالتسجيل، الغيابات، نتائج التلاميذ، متابعة الأداء، يؤدي هذا إلى تحسين الكفاءة والشفافية في التسيير، ويسهل التواصل بين الإدارة، الأساتذة، أولياء التلاميذ، مثال على ذلك المنصة الرقمية للأولياء، التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية والتي تتيح للأولياء متابعة تحصيل أبنائهم عبر هذا الفضاء[3].

ثانيا: مرتكزات وأدوات التحول الرقمي في التعليم

---

[1] وزارة التربية الوطنية، **تقرير التحول الرقمي في المدارس النموذجية**، 2022.

[2] نبيلة لخضر، "واقع التكامل الرقمي في التعليم الثانوي بالجزائر، دراسة تحليلية"، **مجلة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية**،2023، ص 73.

[3] الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، قسم الخدمات الرقمية، 2023،https://www.edcation.gov.dz

1- مرتكزات التحول الرقمي:

- **البنية التحتية الرقمية:**

تعد البنية التحتية الرقمية الشرط المسبق والأساسي لأي عملية تحول رقمي فعلي، وتشمل تجهيزات المؤسسات التعليمية وربطها بشبكات الانترنت ذات نطاق واسع، فضلاً عن توفير أنظمة إدارية للمحتوى التعليمي. كما تدخل ضمن هذه البنية الأدوات السمعية البصرية، ومنصات التعليم السحابي، الذي يتكون من منصة التعليم وخدمات التخزين فضلا عن التطبيقات التعليمية. أما في السياق الجزائري أطلقت وزارة التربية الوطنية عدة مشاريع تجريبية لتزويد المؤسسات النموذجية بمعدات رقمية، السبورات التفاعلية، الحواسيب المحمولة، ربط الآليات البصرية، إلا أن تقارير رسمية تشير إلى تباين كبير في نسبة التجهيز بين الولايات، ما يعكسه تفاوتاً في فرص الولوج الرقمي لدى المتعلمين[1].

- **الكفاءة التربوية والتكنولوجية:**

لا يمكن أن تحقق الأدوات الرقمية غاياتها المرجوة دون وجود فاعلين تربويين قادرين على توظيفها بفعالية، ويتطلب ذلك تكويناً منهجياً للأساتذة والمدراء على تقنيات التعليم الرقمي، إضافة إلى تطوير مهارات تصميم الموارد الرقمية، وإدارة الفصول الافتراضية، وقيادة أنشطة التعليم الإلكترونية.

وقد أظهرت جائحة كوفيد19 أننقص التكوين في هذا المجال يشكل أحد أبرز عوائق التحول الرقمي في الجزائر، حيث بيّنت دراسة أجرتها الباحثة "نبيلة لخضر" أن 68% من الأساتذة في المرحلة الثانوية لم يتلقوا أي تدريب رسمي في استخدام أدوات التعليم الرقمي.[2]

- **البيئة القانونية والتنظيمية:**

[1] وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول تنفيذ مشروع المدرسة الرقمية، الجزائر**، مديرية التوزيع والإحصاء،2022، ص.12.

[2] نبيلة لخضر،مرجع سابق، ص73.

إن بناء إطار قانوني وتنظيمي يدعم التحول الرقمي أمر ضروري لضمان التنسيق بين الفاعلين، وتأمين الحقوق الرقمية، وضبط استخدام المنصات والأدوات الإلكترونية، ويشمل هذا الإطار السياسات التربوية الوطنية، وتوجيهات وزارة التربية، والمراسم المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية وأمن المعلومات.

حيث أصدرت وزارة التربية الوطنية، عدة مناشير تنظيمية تتعلق باستخدام المنصات الرقمية وتفعيل «فضاء أولياء التلاميذ» الذي يتيح متابعة نتائج التلاميذ والتواصل مع المؤسسات.[1]

غير أن غياب قانون خاص "بالتعليم الرقمي" في حد ذاته ما يزال يشكل فراغا تشريعيا يحد من فعالية التحول.

- **الثقافة الرقمية التربوية:**

يتعلق هذا المرتكز بتبني الثقافة الرقمية من قبل جميع الفاعلين التربويين: تلاميذ، مدرسين، إداريين، أولياء، وتتضمن الثقافة الرقمية القدرة على استخدام الأدوات الرقمية بطريقة آمنة وأخلاقية، وأكدت منظمة اليونيسكو أن نجاح التحول الرقمي في التعليم لا يعتمد فقط على الأدوات والتقنيات بل يعتمد أيضاً على تطوير وعي جماعي، بأخلاقيات الاستخدام الرقمي، وممارسة الحوكمة التكنولوجية.

2- أدوات التحول الرقمي:

تتجلى أدوات التحول الرقمي التربوي في مجموعة الرسائل والموارد منها:

- **منصات التعليم الإلكتروني:**مثلGoogle. Moodle .class room وهي تتيح إدارة المحتوى، متابعة تقييم التلاميذ وتنظيم الفصول الدراسية الافتراضية.

[1] وزارة التربية الوطنية، فضاء أولياء التلاميذ9.05.2025 .https//www. Education. gov dz

- **الأدوات التفاعلية:** مثل.kahoot*padlet* التي تسمح بأنشطة تعليمية تفاعلية تحفز مشاركة المتعلمين
- **التطبيقات التكيفية:** التي توظف الذكاء الاصطناعي لتقديم محتوى تعليمي مخصص حسب مستوى كل طالب.
- **المكتبات الرقمية والموارد المفتوحة:**مثل:,*KhanAcademy*Courseraوالمحتوى الرقمي الذي أنتجته وزارة التربية الوطنية عبر موقعها الرسمي، الموجود الموجه لتلاميذ الطورين المتوسط والثانوي[1].

ثالثا: انعكاسات التحول الرقمي على جودة التعليم

يعتبر التحول الرقمي في المنظومة التربوية عاملاً مركزياً في تحسين جودة التعليم، من حيث المردود التربوي، الكفاءة الداخلية والخارجية، والعدالة في فرص التعلم، ومع ذلك فإن التحول لا يحمل في طياته دائماً آثاراً إيجابية بشكل مباشر بل تتوزع انعكاساته بين المكاسب والتحديات، خاصة في السياق الجزائري، الذي يتسم بخصوصية اقتصادية، اجتماعية، بنيوية، ومن أهمها :

[1]وزارة التربية الوطنية، فضاء أولياء التلاميذ، مرجع سابق.

*شرح padlet: تطبيق رقمي تفاعلي يستخدم كلوحة تفاعلية في شكل ملصقات الكترونية.

*شرح kahoot: منصة انشاء اختيارات قصيرة أو ألعاب تعليمية في مراجعة الدروس.

*شرح coursera: منصة تعليمية تقدم مقررات دراسية عبر أليات لتطوير مهارات التلاميذ.

*شرح KHANAcadimy: منصة غير ربحية توفر دروس مصورة وتمارين في مجالات متنوعة: الرياضيات، العلوم، البرمجة والاقتصاد

1- تحسين الوصول إلى المعرفة وتكافؤ الفرص:

من أبرز الانعكاسات الإيجابية للتحول الرقمي ما يلي:

- توسيع دائرة النفاذ إلى الموارد التعليمية، (المنصات الرقمية، الوصول إلى المحتوى) مثل: المكتبات الرقمية، الفيديوهات التعليمية، التطبيقات التفاعلية حيث شكلت تجربة وزارة التربية الوطنية في توفير محتوى رقمي عبر موقعها الرسمي فرصة للمتعلمين من مناطق نائية للاطلاع على نفس الدروس المتاحة في المؤسسات الحضرية.[1]

لكن التفاوت في النسبة التحتية الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المدارس الخاصة والعمومية، يحد من هذا التأثير حيث تشير إحصائيات رسمية إلى أن أقل من 40% من المؤسسات التعليمية مجهزة فعلياً بخدمة أنترنت مستقرة.[2]

2- تطوير أساليب التدريس والتقييم:

أدى إدماج الأدوات الرقمية إلى:

- تجديد الممارسات البيداغوجية، سواء عبر تفعيل التعلم التفاعلي أو اعتماد التقييم الفوري والآلي، على سبيل المثال، استخدام تطبيقات تكنولوجية مكن بعض الأساتذة من تنويع أساليب التقويم، مما أدى إلى تحسين مشاركة المتعلمين وتحفيزهم[3].

كما سجلت تجارب ناجحة في التعليم الجامعي خصوصاً خلال جائحة كوفيد 19، حيث اعتمدت بعض الجامعات الجزائرية منصات Moodleو ZOOM لتقديم الدروس والتقييمات،

---

[1] وزارة التربية الوطنية الجزائرية، **دليل المحتوى الرقمي للمراحل التعليمية الثلاث**، الجزائر، مديرية التعليم الرقمي، 2022، ص5.

[2] وزارة التربية الوطنية، **تقرير إحصائي حول تجهيز المؤسسات التربوية بالوسائط الرقمية**، الجزائر، مديرية التوثيق والإحصاء، 2023، ص11.

[3] سميرة العربي، "أثر استخدام التطبيقات التفاعلية في تحسين التحصيل الدراسي في الطور المتوسط"،**مجلة دراسات تربوية**، المجلد15، العدد2، 2022، ص142.

مما مساهم في استمرار العملية التعليمية دون انقطاع.[1] إلا أن هذا التحول الرقمي بقي مرهوناً بكفاءة الأساتذة ومدى توفر تجهيزات تقنية، مما يعيدنا إلى إشكالية التكوين الرقمي.

3- تنمية الكفاءة الرقمية للمتعلمين والأساتذة

يساهم التحول الرقمي في بناء ما يعرف «بالمواطنة الرقمية» وهي جملة المهارات المتعلقة بالاستخدام الأخلاقي والفعال للتكنولوجيا، وقد لاحظت دراسة ميدانية أن حوالي 65% من التلاميذ في الطور الثانوي أصبحوا أكثر تمرساً في استخدام الموارد الرقمية للبحث والمراجعة مقارنة بعام 2017.[2] كما أن غياب دليل وطني موحد لتكوين المعلمين في المجال الرقمي يخلق تفاوتات في مستوى الكفاءة التربوية، بين أوساط الأساتذة الذينلا يزال جلهم يفتقر إلى المهارات الرقمية المتخصصة، الأمر الذي يؤثر على جودة نقل المعرفة واستثمار الأدوات الرقمية.[3] بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في الإدارة والتسيير.

4- بروز تحديات تربوية وقيمية

رغم إيجابيات الرقمنة إلا أنها طرحت إشكاليات تتعلق «بالفجوة الرقمية» والتي لا ترتبط فقط بالبنية النفسية، بل كذلك بالقدرة المعرفية على التعامل مع مصادر المعلومات.

---

[1] عبد القادر حمداني، "التحول الرقمي في الجامعة الجزائرية خلال جائحة كورونا، تجربة جامعة سطيف نموذجا"،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد18، 2021، ص91.

[2] هدى بن مرزوق، "التعلم الذاتي والرقمي لدى تلاميذ التعليم الثانوي، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"،**مجلة الفكر التربوي**، العدد12، 2023،ص65.

[3] فريد زروقي، "الكفاءة الرقمية للمعلمين في الجزائر، الواقع والتحديات"، **المجلة الجزائرية لتكنولوجيا التعليم**، العدد4، 2021، ص31.

كما أن الانتقال الرقمي يثير أسئلة أخلاقية منها حماية المعطيات الشخصية، وانتهاك حقوق المؤلف، وإدمان الشاشات، مما يستدعي بناء منظومة أخلاقية رقمية متكاملة.[1]

وقد أكدت منظمة اليونيسكو في تقريرها حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم أن التحول الرقمي لا يمكن أن يقاس فقط من زاوية الفعالية التكنولوجية، بل لابد من ربطه بمبادئ الشفافية، المساواة والإنصاف[2].

رابعا: الذكاء الاصطناعي كأداة لتحسين التعليم

بدأت تقنيات الذكاء الاصطناعي تجد طريقها في المنظومة التعليمية الجزائرية، لاسيما في إطار الدعم البيداغوجي، وتحليل بيانات التعلم، وتخصيص المحتوى التعليمي، فاستخدام الخوارزميات، يمكن تتبع تطور المتعلمين ،وتقديم مداخلات تربوية دقيقة. وفقًا لحاجاتهم، مما يساهم في تحسين جودة التعليم ورفع كفاءة التعلم الفردي.[3]

غير أن هذا الاستخدام يطرح عدة إشكالات أخلاقية بالدرجة الأولى تتعلق بالخصوصية، والتوجيه التلقائي، والتمييز الخوارزمي حيث بدأت بعض الجامعات الجزائرية التفكير في تضمين وحدات دراسية حول أخلاقية الذكاء الاصطناعي في تكوين الطلبة، خصوصًا في التخصصات التربوية والمعلوماتية، تحسبًا لتوسيع استعمال هذه الأدوات في الفصول الدراسية.[4]

---

[1] كمال مسعد، "التحول الرقمي وقيم التربية، قراءة نقدية"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، المجلد10، العدد3، 2022، ص76.

[2] منظمة اليونسكو، مرجع سابق، ص12.

[3] أمال حملاوي، "دور الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة التعليم العالي في الجزائر"،**مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد14، العدد2، 2023، ص288.

[4] نوال بوحفص، "التعليم الرقمي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، رؤية تحليلية في ضوء التحولات التكنولوجية"،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد20، 2024، ص134.

خلاصة الفصل

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول إن التعددية الإعلامية أصبحت عنصرا بنيويا يؤثر في سياسة التعليم الوطني من خلال التأثير في الرأي العام، وإعادة تشكيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع، كما أن التحول الرقمي، باعتباره نتاجا لهذه التعددية يفرض على صانعي القرار التربوي الانفتاح على الإعلام كشريك في الإصلاح، مع ضرورة ضبط العلاقة في إطار تشاركي يوازن بين الانفتاح التواصلي والخصوصية التربوية، في وضع سياسة تعليمية تراعي متغيرات العصر، وتعمل على تجسيد الجودة والعدالة الرقمية في التعليم، فنجاح هذه السياسة، يقتضي تكامل فعلي بين قطاعي التربية والإعلام، ضمن رؤية وطنية تراهن على الإنسان باعتباره محور التحول ومصدره.

الخاتمة

الخاتمة

تم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء، على واحدة من القضايا المتداخلة والمعقدة في السياق الجزائري المعاصر، والمتمثلة في العلاقة بين التعددية الإعلامية والسياسات التعليمية التي باتت فاعلا لا يمكن تجاهله في صناعة القرار التربوي، اذ تساهم في توجيه النقاش العمومي حول المدرسة الجزائرية، وتشكيل تصورات المجتمع حول جودة التعليم، كما أن التحول الرقمي الذي يعكس ديناميكية التعددية الاعلامية ويفرض تحديات جديدة على السياسة التعليمية، من حيث ضرورة تأهيل الموارد البشرية، وتطوير البنية التحتية، وضبط آليات الحوكمة الرقمية، غير أن العلاقة بين الاعلام والتعليم في السياق الجزائري لا تزال تعاني من غياب التنسيق المؤسسي، وضعف الوعي التربوي لدى الفاعلين الإعلاميين، وهو ما قد يؤدي الى تشويش الرؤية أو تسييس النقاش التربوي، بدل دعم الاصلاحات بوعي مهني وبالمقابل يبقى تأثير الاعلام على السياسات التعليمية ثنائيا، فهو قادر على دعم الاصلاح حين يكون واعيا ومسؤولا، ويكون قادرا أيضا على عرقلته حين يوظف للأغراض غير تربوية، أو يفتقر للمرجعية العلمية.

النتائج العامة:

خلصت الدراسة إلى أن التعددية الإعلامية أصبحت فاعلا مؤثراً في الحقل التربوي، سواء عبر دعم النقاشات العمومية حول المدرسة، أو عبر ممارسة الضغط الرمزي على صناع القرار التربوي، كما أن التحول الرقمي، الذي يعد مظهراً من مظاهر هذه التعددية يحدث تحولات جذرية في أنماط التعليم والتعلم، ويفرض على السياسات التعليمية التأقلم مع بيئة معرفية جديدة تتسم بالسرعة والانفتاح.

لكن في المقابل أظهرت الدراسة أن تأثير الإعلام على السياسات التعليمية يبقى ثنائياً، فهو قادر على دعم الإصلاح حين يكون واعياً ومسؤولاً، وقادراً على عرقلته حين يوظف لأغراض غير تربوية أو يفتقر للمرجعية العلمية.

التوصيات والاقتراحات:

1- ضرورة إدماج الإعلام التربوي ضمن السياسات التعليمية الوطنية، لتطوير سياسة وطنية للإعلام التربوي، لرفع الواعي المجتمعي بأهداف المدرسة الجزائرية.

2- بناء شراكات مؤسسية بين وزارة التربية ووسائل الإعلام، وإبرام اتفاقيات تعاون بين وزارة التربية الوطنية والمؤسسات الإعلامية، لضمان التغطية الإعلامية لقضايا التعليم.

3- تعزيز التكوين الإعلامي للفاعلين التربويين مع إدراج وحدات أو دورات تكوين مستمر في مجال الإعلام والاتصال خلال برامج تكوين الأساتذة.

4- إنشاء ثقافة التربية الإعلامية والرقمية في المدارس، قصد دمج التربية الإعلامية كمهارة أساسية في المناهج التعليمية لتأهيل التلاميذ لفهم الرسائل الإعلامية وتحليلها.

5- تحسين البنية التحتية الرقمية داخل المؤسسات التربوية، مع رصد ميزانيات خاصة لتجهيز المدارس بالتقنيات الحديثة، بما يتيح دمج التحول الرقمي فعلياً في مجال التعليم.

6- وضع إطار قانوني وأخلاقي لتنظيم العلاقة بين الإعلام والتعليم وإصدار تشريعات تحدد ضوابط التغطية الإعلامية للقطاع التربوي، وتحمي المعطيات الشخصية للتلاميذ والأساتذة، خاصة مع انتشار المحتوى الرقمي والمفتوح.

7- تشجيع البحث العلمي في مجال الإعلام والتربية، ودعم المشاريع الجامعية والدراسات العليا التي تتناول تقاطع الإعلام والتعليم، خاصة في مجالات مثل التربية الإعلامية، التعليم عبر المنصات، والذكاء الاصطناعي في المدرسة.

8- مراقبة المحتوى الإعلامي المتعلق بالتعليم مع إرساء آلية رقابية مهنية (مركز إعلامي تربوي) لمتابعة الخطاب الإعلامي حول التعليم، ورصد الانحرافات أو التوجهات السلبية، وتقديم تقارير دورية لصناع القرار.

9- دعم منصات تعليم الرقمي الوطنية والاستثمار في تطوير محتوى تربوي رقمي جزائري موجه، يعكس خصوصية المنظومة الوطنية، ويستجيب لمتطلبات الرقمنة.

10- تكوين قادة تربويين رقميين وذلك لإعداد نخب تربوية قادرة على قيادة مشاريع التحول الرقمي في التعليم، والتفاعل مع الإعلام، والمساهمة في وضع رؤى استراتيجية تجمع بين الجودة والتكنولوجيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- المراجع باللغة العربية

1-المعاجم

1. بدوي أحمد زكي،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
2. **معجم الوسيط**، إعداد مجمع اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، 2004.

2-الكتب

1. إحدادن زهير، تاريخ **الصحافة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
2. الأشرف مصطفى،**التعليم والثورة في الجزائر، الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970.
3. بطاح أحمد عبد الجليل محمد ،**سياسات النظم التعليمية، منظور تكاملي**، دار وائل للنشر ر.د. م. ك 2020.
4. بن باديس عبد الحميد ،**أثار الإمام بن باديس**، ج1، تحقيق، عمار طالبي، دار الأمة، الجزائر، 2005.
5. بن جدو عبد القادر ،**السياسة التربوية، دراسة تحليلية نقدية**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2012.
6. بن قاسمية عبد القادر ،**الإعلام الجزائري بين الماضي والحاضر**، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2015.
7. بوذراع أحمد،**دراسات في تاريخ الإعلام الجزائري**، دار الفجر، 2018.
8. بورديو بيار، جون كلود باسرون، **إعادة الإنتاج في سبيل نظرية ممارسة التعليم**، ترجمة: محمد الطاهر بن عاشور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.

9. بوشنافة عبد الحكيم،**الجوانب النظرية للتربية الإعلامية**، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2016.

10. تواتي نور الدين ،**الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.

11. جبيلي شفيق ،**السياسة التعليمية: الأسس والمكونات**، دار الحاد، عمان، 2004.

12. جدي عبد القادر، السياسات **التربوية في الجزائر، بين الخطاب والممارسة**، دار الوعي، الجزائر، 2019.

13. جيرار مصطفى،**التحول الرقمي في التعليم، المفاهيم والتطبيقات**، بيروت، دار الرشاد، 2021.

14. حامد عمار، **سياسات التعليم وتحديات المستقبل**، دار الفكر العربي،القاهرة، 2001.

15. حسن سمير، **الإعلام وتأثيره على المجتمع**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2021.

16. حسن عبد الحميد، **التقويم التربوي المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.

17. خانوف هيلين ،**الوسائط الإعلامية في مجال التعليم، ترجمة أحمد عبد الحميد**، دار الكتاب التربوي، بيروت، لبنان، 2018.

18. خليف ناصر، الإعلام والسياسة التربوية في الجزائر، قراءات نقدية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.

19. دادي محمد، **التطور التاريخي والقانوني في منظومة الإعلام والاتصال في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية جامعة تيارت، 2020.

20.

21. ديوي جون، التربية والمجتمع، ترجمة محمد حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.

22. ديوي، جون، المدرسة والمجتمع، ترجمة عبد العزيز القوصي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1954.

23. زكي أحمد،**حرية الإعلام في التشريعات الحديثة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2019.

24. ساعي أحمد،**الإعلام والسياسة في الجزائر: جدلية التأثير والتأثر**، منشورات الإبداع، الجزائر، 2019.

25. سعد الله أبو القاسم،**تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1998.

26. شريط عبد الله، **ثقافتنا في مفهومها ومضمونها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.

27. شولترتيودور،**رأس المال البشري والاستثمار في التعليم**، ترجمة: أحمد زكي بدوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.

28. صالح عبد الحميد،**السياسة التعليمية والتخطيط التربوي في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2018.

29. عبد الرحمان محمد،**الإعلام والسياسات العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2020.

30. علي عمر،**الإدارة التعليمية: مفاهيم معاصرة**، دار الزهراء، الرياض، 2011.

31. فاخر عاقل، **سياسات التعليم والتخطيط التربوي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1995.

32. فريري باولو،**تعليم المقهورين**، ترجمة، فؤاد كامل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1991.

33. فريري باولو،**تعليم المقهورين**، ترجمة، لطيفة لايف، دار القبس، بيروت.

34. محمد عبد النور،**الإعلام والمقاومة في الجزائر**، مركز الدراسات التاريخية، 2016.

35. معيزة سليم، **التنظيم القانوني في الممارسة الإعلامية في الجزائر**، من الأحادية إلى التعددية، 1962-2012، دار النشر الجامعي، 2012.

36. النقيب عبد الرحمان،**إدارة وتخطيط التعليم**، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

3-المجلات

1. بركاني كريمة،"**دور الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز الحوكمة التربوية**"، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع14، 2022.

2. بلقاسم صالح، "**محدودية البيانات في الإعلام الجزائري وتأثيرها على النقاش التربوي**"، دفاتر السياسة العامة، ع07، 2021.

3. بن زينة إلياس،"**إصلاح المناهج التعليمية في الجزائر، رهانات وتحديات**"، مجلة العلوم التربوية، العدد 17، 2022.

4. بن شريط سامية، "**التحديات البيداغوجية للتحول الرقمي في الجزائر**"، مجلة علوم التربية، العدد18، 2022.

5. بن عبد الله حسين، "**الارتباك البيداغوجي في المدرسة الجزائرية**"، مجلة علوم التربية، عدد22، 2019.

6. بن عيسى عبد القادر،"**التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والتخطيط 12، العدد1، 2022.

7. بن قافة عادل، "**التعليم العالي والعولمة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 23، 2019.

8. بن مرزوق هدى،"**التعلم الذاتي والرقمي لدى تلاميذ التعليم الثانوي**"، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مجلة الفكر التربوي، العدد12، 2023.

9. بن يمينة فوزي، "**الإعلام التربوي في الجزائر: الواقع والرهانات**"، مجلة الإعلام المعرفي، العدد 5، 2020.

10. بوحفص نوال، "**التعليم الرقمي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، رؤية تحليلية في ضوء التحولات التكنولوجية**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد20، 2024.

11. بوديسة فتيحة، "**التعليم والهوية في الجزائر (من الأحادية إلى التعدد)**"، مجلة علوم التربية، مجلد 22، العدد 1، 2021.

12. بوزيد عبد الرؤوف، "**مستقبل آليات التقييم التربوي في الجزائر**"، مجلة الآفاق التربوية، العدد 10، 2022.

13. بوشامة فاطمة، "**الغزو الثقافي عبر الإعلام الفضائي**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد7، العدد2 2020.

14. بوشناقة جميلة، "**حرية الإعلام في الجزائر، بين النص الدستوري والممارسة الصحفية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع12، 2021.

15. بوعزة سامية، "**سوسيولوجيا الخطاب الإعلامي حول التعليم**"، مجلة الفكر التربوي، ع12، 2019.

16. بوعزة نسرين، "**التفاوت الجغرافي وجودة التعليم في الجزائر**"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 12، 2023.

17. تيشات يوسف، "**الاعلام الثوري وتدوين القضية الجزائرية**"، مجلة دراسات إعلامية، ع5، الجزائر، 2020.

18. الحاج صالح عبد الرحمان،"**نحو سياسة لغوية وطنية**"، مجلة التربية والتعليم، الجزائر، د ر م، العدد 4، 1980.

19. حاجي سمير، "**دور الإعلام في الإصلاحات التربوية بالجزائر، قراءة تحليلية**"، مجلة التربية المستقبلية، ع09، 2020.

20. الحربي ناصر،"**النماذج التعليمية المستوردة وأثرها على التعليم العربي**"، مجلة السياسات التعليمية، العدد6، 2020.

21. حمداني عبد القادر،"**التحول الرقمي في الجامعة الجزائرية خلال جائحة كورونا**"، تجربة جامعة سطيف نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد18، 2021.

22. حملاوي أمال،"**دور الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة التعليم العالي في الجزائر**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد14، العدد2، 2023.

23. رشيد ياسين،"**الإصلاح التربوي في الجزائر تحت تأثير النماذج الغربية**"، المجلة المغاربية العامة، ع04، 2023.

24. زروقي فريد، "**الكفاءة الرقمية للمعلمين في الجزائر، الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية لتكنولوجيا التعليم، العدد4، 2021.

25. زروقي محمد، "**دور الإعلام في تفعيل النقاش حول إصلاح التعليم في الجزائر**"، مجلة التواصل التربوي، ع08، 2020.

26. سراي سعاد،"**مسار التعددية الإعلامية في الجزائر**"، 1988-2014، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2024.

27. شارف عبد القادر،"**القيم التربوية بين التقاليد المعاصرة، دراسة في المنهاج الجزائري**". المجلة الجزائرية للتربية الحديثة، ع08، 2021.

28. عبد الله زينب،"**الحاجة إلى إعلام تربوي محلي مقاوم**"، المجلة العربية للتربية والإعلام، العدد9، 2023.

29. عبد الله فريدة،"**الحكومة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للجودة والتميز، المجلد5، عدد2، 2021.

30. علي مهدي، "**القيم التربوية بين التعلم والتعليم والإعلام"، قراءة نقدية المجلة التربوية العربية**، ع20، 2022.

31. عوض سامي،"**الإعلام والقيم الثقافية، قراءة في جدلية التأثير والتأثر**"، مجلة الثقافة والمجتمع، العدد8، 2021.

32. القحطاني حسن، "**تأثير الإعلام الغربي عل اللغة والهوية في التعليم العربي**"، مجلة الدراسات التربوية المعاصرة، العدد3، 2021.

33. لخضر نبيلة،"**واقع التكامل الرقمي في التعليم الثانوي بالجزائر**"، دراسة تحليلية، مجلة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، قسم الخدمات الرقمية، 2023.

34. لعربي سميرة،" **أثر استخدام التطبيقات التفاعلية في تحسين التحصيل الدراسي في الطور المتوسط**"، مجلة دراسات تربوية، المجلد15، العدد2، 2022.

35. مسعد كمال،"**التحول الرقمي وقيم التربية، قراءة نقدية**"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد10، العدد3، 2022.

36. مقداد علي، "**عوامل تغير القيم المدرسية في المجتمع الجزائري**"، دراسة وصفية تحليلية، مجلة الإحياء، مج 23، ع33، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي2013.

4-المذكرات والرسائل

1. قرايرية، حرقاس وسيلة، **تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية**، رسالة دكتوراه في علم النفس، جامعة منثوري قسنطينة، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2009، 2010.

2. محمد مروة عوف أحمد ،**التحديات التي تواجه التربية الإعلامية في مجال التعليم في ضوء التحول الرقمي**، رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة عين شمس.

3. مسعودي مجيد ،**إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع2000/ 2010**، مذكرة ماجستير، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

4. نعمون عبد السلام، **نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية، المقاربة بالكفاءات**، رسالة دكتوراه في علم النفس، جامعة سطيف 2، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، 2015/2014.

5-الملتقيات والمؤتمرات:

1. زاوي سمير،**الإعلام وصناعة الرأي العام التربوي في الجزائر**، الندوة الوطنية للإعلام التربوي، جامعة مستغانم، 2018.

6-الوثائق الحكومية:

- الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية، المادة 01، 02، 03، العدد 29، 18 جويلية 1990، التي تنص على القواعد العامة للممارسة حق الاعلام والاطلاع على الواقع والآراء التي تهم المجتمع، وكذلك احترام كرامة الشخصية الإنسانية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون الإعلام 2012- 05، الصادر 12 بتاريخ يناير 2012
- مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، **إصلاح المنظومة التربوية، النصوص التنظيمية**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.
- وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول جودة التعليم في الجزائر**، 2022.
- الهيئة الوطنية لضمان الجودة، **دراسة حول البيئة المدرسية في الجزائر**، الجزائر، 2021.
- وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول إصلاح التعليم في الجزائر**، الجزائر، 2020.
- وزارة التربية الوطنية، **دليل التقويم الذاتي للمؤسسات التربوية الجزائر**، منشورات المركز الوطني للوثائق التربوية، 2019.
- وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول جودة التعليم في الجزائر**، 2022.
- وزارة التربية الوطنية، **التقرير الوطني حول تكوين المعلمين**، الجزائر، 2020.

- الهيئة الوطنية لضمان الجودة، **دراسة حول البيئة المدرسية في الجزائر**، الجزائر 2021.
- وزارة التربية الوطنية، **الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية**، الرؤية والمهام، الجزائر، 2019.
- وزارة الاتصال، **تقرير حول علاقة الإعلام بالسياسات العمومية**، منشورات رسمية، الجزائر، 2021.
- وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول تنفيذ مشروع التعليم الرقمي في المؤسسات التعليمية**، 2023.
- وزارة التربية الوطنية، **تقرير حول تنفيذ مشروع المدرسة الرقمية، الجزائر**، مديرية التوزيع والإحصاء،2022.
- وزارة التربية الوطنية الجزائرية، **دليل المحتوى الرقمي للمراحل التعليمية الثلاث**، الجزائر، مديرية التعليم الرقمي، 2022.
- وزارة التربية الوطنية، **تقرير التحول الرقمي في المدارس النموذجية**، 2022.
- وزارة التربية الوطنية، **تقرير إحصائي حول تجهيز المؤسسات التربوية بالوسائط الرقمية**، الجزائر، مديرية التوثيق والإحصاء، 2023.

7-التقارير

- منظمة اليونيسكو، تقرير مبادرة الحق في التعليم، دليل الحق في التعليم باريس: اليونيسكو، 2019.
- منظمة اليونيسكو، تقرير التعليم للجميع، اليونيسكو، باريس، 2015.
- Bank World, **Education in Algeria**: **diagnostic and policy recommendations**, Washington, pc, World bank, 2019.

8-المواقع الإلكترونية

1. فضيحة في منهج التربية، خبراء يحذرون من تغريب المدرسة الجزائرية، الشروق أونلاين، 22 أغسطس 2016 http:/ www. Echoroukonline.com

2. الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، قسم الخدمات الرقمية، 2023، https://www.edcation.gov.dz

3. وزارة التربية الوطنية سحب مسودة إصلاح التعليم المتوسط بعد موجة من الانتقادات، الخبر 15 جوان، 2016 http:/ www. Elkabar. com/ar/ education./482700. HtML

4. وزارة التربية الوطنية، فضاء أولياء التلاميذ .https//www. Education. gov dz 9.05.2025

II- المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب

1. Akgun Birol and alpaydin Yusuf, **Education policies in the 21 st century**, **comparative perspectives**, Singapore: Palgrave Macmillan, 2022-
2. Apple Mitchel, **ideology and curriculum**, 3rd ed New York, routlege.
3. Bagdikiam, Benjamin **the media monopoly**, 6th, ed boston: peacom press, 2000.
4. Barber Michael and mourshed Mona, **How the world's best performing school**, systems cone orthotope Mekin say & Loup any, 2007.
5. Bourdieu Pierre, **on television**, New York: the new press, 1998
6. Brent Edwards, **global Education policy impact evaluation**, **and Alternatives**, Palgrave Macmillan, university of Hawaii AT Manoa Honolulu, hi USA, 2018.
7. Buckingham, David **media Education: Literacy**, **learning and contemporary culture**, cambridge: polity press ,2003.
8. Carnoy Martin,**Globilization and educational Reform**, what planners need to know,paris,unesco,international institute for educational planning,1999.
9. Curran Jamaes et Seaton jean, power **without responsibility**, the press, Broadcasting and the internet in Britain, 2009, routlage.
10. Dewey, Jeanne, **Democracy and education**: in introduction to the philosophy of education, 1st ed, New York: Macmillan, 1916.
11. Dorothy E. Mitchell, Shipps and Robert. L. Crowson shaping education policy,power and process,2nd ed.university of newYork: routledge ,2018.
12. Dougall James. **History and the culture of nationalism in Algeria,** Cambridge: comb ridge university press, 2006.
13. Durkheim Emile, **Education Moral**, paris, Presses universitaires de France,1925.

14. Fan Guorui, **hand book of education policy studies**, Singapore: springer,2020.
15. Foucault Michel, **Surveiller et punir** : **naissence de la prison,** parise : Gallimard, 1975.
16. Francisco o, Ramires john w, Meyer and Julia Lerch **world society and globalization of education policy,** ed Karen Mundy Andy green bob Lingard and Antoni verger oxford black well, 2016.
17. habermas, Jourgen, **the structurel tronsformation of the public sphere**:an inquiry into a category of bourgeois society, trans-thomas burger and frederiklawrence (canbridge, ma: mitpress, 1989.
18. Hadzialic, S, Theoretical **Aspect of Media education: new technologies as the creative and innovative condition sine quanon**, Nicolas Copernicus university, Poland D.O.I, 2018.
19. Hallak and Poisson Mariel, **Education Indication and policy in developing countries**, paris. chisco, LEP,2007.
20. Luhan, Marshall, **the Mediamiss the message: landing :undersetanding**, Media, New work, Bantam Books, 1967.
21. Mcquail, Denis, **mass communication theory**, 6 th, London: sage publications, 2010.
22. Rizvi Fazal and Bob Lingard, **Education policy**, London, Routledje, 2021.
23. Ruedy John, **Modern Algeria: the origins and Development of nation,** 2nd, Bloomington: Indiana university press, 2005.
24. Russell and Norvig, **Artificial intelligence**: **a modern approach**, 4th ed, New York: Pearson, 2020.
25. Selwyn Neil ،**Education and technology, key issue and debates**, London : Bloomsbury Academic, 2016.
26. shiller,Herbert, **the mind mangers**: Boston, Beacon press 1973
27. Spring Joel, **globalization of education, an introduction**, New York, Rutledge, 2008.
28. Vinnet Romane & Pont Beatriz, **Education policy Implementation**: **a literature review and proposed frame work,** OECD publishing,2017.

2. المجلات

1. BALL, Stephen J. "**Big policies/small world. An introduction to international perspectives in education policy"**. I, 2007.

2. Douglas Mitchell, "**Shapping education policy: power and process progressivism and the evaluation of education policy"**, university of California, river sid USA.
3. Fullan Michael, **The New pedagogy: student and Teachers as learning Partners,** learning landscpes journal 6, no.2, network Canada 2013.
4. Gramsci Antonio, **Cahiers de prison**, Vol2, paris, Guimard 1983.
5. Hermans, E, S and Chomsky, "**manufacturing consent: the political economy of mass media",** pantheon books, 1988, p.67.Irvin Martin, "Education and Social control", **comparative education review** 42, no, 1.1988.
6. Phillips John, "**Educational policy Borrowing and leveling in the Global ERA", Educational review**, 52, no2, 2000.
7. Popkewitz Tomas, "**Reforming the fabric of schooling: reimagining the nation, state and the citizen",** Journal of curriculum steads 37, no 1, 2005
8. Popkewitz Tomas, and Mary Brennan, "**Restructuring of social and political", theory in education: Foucault and social Epistemology of school practices, educational theory,** 47 no 3, university of Wisconsin, Madison,1997.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... –

الإهداء ..... –

مقدمة 1

الفصل الأول:التعددية الإعلامية –مفاهيم نظرية– 6

المبحث الأول: مفهوم التعددية الإعلامية. 7

المطلب الأول: تعريف التعددية الإعلامية 7

المطلب الثاني: خصائص التعددية الإعلامية..... 12

المطلب الثالث: أشكال التعددية الإعلامية..... 13

المبحث الثاني: تطور التعددية الإعلامية 17

المطلب الأول: في عصر الصحافة المكتوبة 17

المطلب الثاني: في عصر الإعلام السمعي البصري 18

المطلب الثالث: في عصر الذكاء الاصطناعي 20

المبحث الثالث: واقع التعددية الإعلامية في الجزائر..... 21

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتعددية الإعلامية 21

المطلب الثاني: مراحل تطور الإعلام في الجزائر 23

المطلب الثالث: التشريعات والسياسات الإعلامية 26

خلاصة الفصل..... 30

الفصل الثاني: سياسة التعليم وواقعها في الجزائر 31

المبحث الأول: مفهوم سياسة التعليم..... 32

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي.....32
المطلب الثاني: تعريف سياسة التعليم في الأدبيات التربوية 35
المطلب الثالث: نشأة وتطور سياسة التعليم.....37
المبحث الثاني: أنواع سياسات التعليم وأسسها 42
المطلب الأول: أنواع سياسة التعليم.....42
المطلب الثاني: أسس سياسة التعليم.....45
المطلب الثالث: عناصر السياسة التعليمية 49
المبحث الثالث: واقع السياسة التعليمية في الجزائر 51
المطلب الأول: أهمية وأهداف سياسة التعليم الوطني: 51
أولا: أهمية سياسة التعليم الوطني 51
ثانيا: أهداف سياسة التعليم الوطني.....53
المطلب الثاني: هيكلة وإصلاح المنظومة التربوية 54
أولا: هيكلة المنظومة التربوية 55
ثانيا: الإصلاح التربويوالبيداغوجي والمواد التعليمية 59
ثالثا: معايير تحقيق الجودة التربوية 61
خلاصة الفصل.....65
الفصل الثالث: أثر التعددية الإعلامية على سياسة التعليم الوطني في الجزائر 66
المبحث الأول: الاعلام كأداة لتوجيه الرأي العام 67
المطلب الأول: دور الاعلام في ترسيخ القيم الثقافية:.....67
المطلب الثاني: دور الاعلام في ترسيخ القيم التربوية 71

المطلب الثالث: انعكاسات الإعلام الأجنبي على سياسة التعليم الوطني 77
المبحث الثاني: الإعلام كأداة لدعم أو عرقلة سياسة التعليم..... 81
المطلب الأول: آليات تأثير الإعلام في صياغة السياسات التعليمية 81
المطلب الثاني: تقييم دور الإعلام في تطوير المنظومة التربوية 85
المطلب الثالث: تحديات سياسة التعليم في مواجهة العولمة..... 86
المبحث الثالث: التحول الرقمي وانعكاساته على جودة التعليم..... 90
المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي في المجال التربوي 90
أولا: تعريف التحول الرقمي 90
ثانيا: مرتكزات وأدوات التحول الرقمي في التعليم..... 92
ثالثا: انعكاسات التحول الرقمي على جودة التعليم..... 95
رابعا: الذكاء الاصطناعي كأداة لتحسين التعليم 98
خلاصة الفصل..... 99
الخاتمة..... 101
قائمة المراجع:..... 105
فهرس المحتويات 118
الملخص 121

الملخص

تتناول هذه المذكرة العلاقة بين التعددية الإعلامية وسياسة التعليم الوطني في الجزائر، من خلال تحليل كيفية تفاعل السياسات التعليمية مع المشهد الإعلامي المتنوع، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ الانفتاح الإعلامي في التسعينات، وتركز الدراسة على الكيفية التي تؤثر بها التعددية الإعلامية، في تشكيل الرأي العام حول قضايا التعليم، وكيف توظف الدولة وسائل الإعلام لدعم أو توجيه سياساتها التعليمية، حيث تعتمد المذكرة على منهج وصفي تحليلي مدعوم بأمثلة واقعية من الإعلام الوطني مع تحليل للمضامين الإعلامية المتعلقة بالخطاب التربوي الرسمي، وتهدف الدراسة إلى إبراز دور الإعلام في تعزيز أو إضعاف فعالية السياسات التعليمية، واقتراح آليات لتعزيز التكامل بين الإعلام والتعلم بما يخدم التنمية الوطنية.

Summary:

This thesis explores the relationship between media pluralism and national education policy in Algeria by analyzing how educational policies intersect with a diverse media liberalization of the 1990s. The study focuses on how media pluralism influences public opinion on educational issues and how the state uses media to support or steer its educational policies. It adopts a descriptive and analytical methodology, supported by real-life examples from national media, along with content analysis of media coverage related to official educational discourse.

The thesis aims to highlight the role of media in enhancing or weakening the effectiveness of educational policies and proposes mechanisms to strengthen the integration between media and education in service of national development.